الأربعاء 3 نيسان 2024
العدد 5169 السنة الثامنة عشرة
Mercredi 3 Avril 2024 no 5169 18ème année

20 صفحة
50000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

قضية

محاولة تسلّل لوجدي معوض
التطبيع لن يمرّ من بيروت

18

تحقيقات رميش: عبوة فُجّرت بمراقبي الهدنة؟ [2]

إسرائيل تضيق بـ«معادلة المقاومة»: لنثأر من إيران [12]

«طوفان» الأردن
جبهة جديدة للمقاومة

(أ ف ب)

قضية

3 شركات تتنافس على «خردة» المرفأ

4

قضية

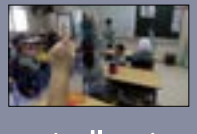

رفع المنح المدرسية لتبرير زيادة الأقساط؟

6

تركيا

إردوغان بعد انتخابات آذار
بدأ زمن الهزائم

15

قضية اليوم

تحقيقات رميش: عبوة فجّرت بمراقبي الهدنة؟

(أ ف ب)

أمال خليل

يوماً بعد آخر، تتكشّف خيوط الانفجار الذي تعرّضت له دورية تابعة لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة اتفاقية الهدنة في وادي قطمون في خراج رميش، السبت الماضي. قيادة اليونيفل لا تزال تجمع الأدلة، فيما تحقيقات الجيش اللبناني الميدانية حسمت بأن سبب الانفجار عبوة ناسفة. وفي انتظار حسم اليونيفل لتحقيقاتها، أثارت الحادثة مجدّداً تساؤلات حول الدور الذي يلعبه عناصر الأمم المتحدة (اليونيفل ومراقبو الهدنة) على الحدود الجنوبية في ظل المواجهة بين المقاومة والعدو الإسرائيلي.

> لم يُبلَّغ الجيش اللبناني مسبقاً بأن هناك دورية للمراقبين متّجهة إلى قطمون

بعيد التاسعة من صباح السبت الماضي، توغّلت دورية تابعة لـ UNTSO في أحراج وادي قطمون، مؤلفة من اليتين تقلان أربعة ضباط أكثر. إلا أن الضابط أوعز بالترجل من الآليتين ومتابعة الدورية على الأقدام». تقدّم الأستراليّ فاللبناني وتبعهما النروجي ثم التشيلية باتجاه الأحراج، فيما بقي الضابط السويسري قرب الآليتين. ووسط تحليق المسيّرة المنخفض، دوّى انفجار بين الأربعة، فأصيب الضابطان، التشيلية والنروجي، بجروح بالغة في الصدر والوجه والعينين، فيما كانت جروح الضابط الأسترالي والمترجم اللبنانيّ طفيفة، ولم تصب الآليتان أو حارسهما السويسري بأذى، وعمد الأخير بعد الانفجار إلى إبلاغ قيادته بالحادث. وبعد وقت قصير، وصلت دورية من قوات اليونيفل وأجلت عناصر الدورية إلى مركز الطيري، قبل أن تُجلى الضابطة التشيلية وزميلها النروجي إلى أحد مستشفيات بيروت. ونقل المصدر عن السويسري والأسترالي واللبناني إفادة أولية «يرجّحون فيها أن المسيّرة الإسرائيلية أطلقت صاروخاً باتجاههم»، وهو ما تبلّغت به غرفة عمليات اليونيفل.

في اليوم نفسه، توجّهت دورية مشتركة من اليونيفل والجيش اللبناني إلى مكان الانفجار، وأفاد الكشف الأولي بأن الانفجار ناجم عن صاروخ من مُسيّرة. لكنّ الكشف الميداني الذي أعاده الجيش في اليوم التالي، الأحد، أظهر أن الانفجار سببه عبوة مضادة للأفراد. فما الذي تغيّر؟ وفق المصدر، «استعان الجيش بخبراء متخصصين عاينوا المكان بدقة وجمعوا الأدلة التي أظهرت أن الانفجار حدث من تحت الأرض». ولمزيد من التأكيد، تفقّدت المكان الإثنين الماضي لجنة مشتركة من ضباط وخبراء من الجيش وآخرين من الوحدتين الصينية والإيطالية في اليونيفل. ووفق المصدر، توصّل الخبير الصيني إلى أن الانفجار وقع فوق الأرض، فيما كان رأي زميله الإيطالي أنه وقع تحت الأرض. فيما حسم خبراء الجيش بعد الكشف الثالث بأن الانفجار «ناجم عن عبوة مضادة للأفراد من مخلّفات العدو الإسرائيلي، إذ إن المنطقة كلها ملوّثة بمخلّفات العدو جراء العدوان الإسرائيلي الأخير». كذلك أظهر الكشف الميداني وجود لغم آخر على بعد 15 متراً من موقع الانفجار.

الإجراء غير الرسمية في الناقورة حتى مساء أمس تتحدث عن تعرّض الدورية لـ«عمل عدائي على الأرض وليس من مُسيّرة». لكنّ الصقور يختلفون على مصدر العبوة، هل هي إسرائيلية أم محلية؟! في إجابتها على استفسارات «الأخبار»، لفتت قيادة اليونيفل إلى أن التحقيق في حادثة رميش لا يزال جارياً. وفي حين رفضت حسم طبيعة الاستهداف، أكدت أنه «لا يبدو أن الانفجار قد وقع نتيجة إطلاق نار مباشر أو غير مباشر». وفي حديث سابق، قال الناطق باسم اليونيفل أندريا تينينتي أن الحادث وقع «في منطقة تشهد تبادل اشتباكات» من دون إعطاء توضيحات عن سبب وجود دورية مراقبة اتفاقية الهدنة في ظل الاشتباكات. علماً أن مصدراً مطّلعاً أكد أن الجيش «لم يُبلَّغ مسبقاً بأن هناك دورية للمراقبين متجهة إلى قطمون».

وفي ردّها على أسئلة «الأخبار»، لفتت اليونيفل إلى أن «قواتها وفريق المراقبين الدوليين يواصلون عمليات المراقبة والدوريات وغيرها من الأنشطة العملياتية على طول الخط الأزرق وفي جميع أنحاء منطقة عملياتنا في جنوب لبنان، وهذا جزء من تنفيذ ولايتنا. وبموجب قرار مجلس الأمن الدولي 1701، وكما تم الاتفاق عليه مع الحكومة اللبنانية، يمكن لقوات حفظ السلام القيام بهذه الأنشطة بمفردها أو برفقة الجيش اللبناني، والتنسيق يجري دائماً». وعن تأثير الحادثة على التحركات الميدانية، قالت إن «حفظة السلام التابعين لليونيفل وفريق المراقبين الدوليين يواصلون أنشطة المراقبة والدوريات، وهذا لم يتغيّر». فعلياً، لم تتغير التحركات الدولية عند الحدود الجنوبية طوال أشهر العدوان المستمر. ما كان يشكو منه الأهالي من الدخول إلى الأحياء السكنية والتوغل في الأحراج والوديان، لم يتوقف بل زاد، ولا سيما في نقاط غير مكشوفة للمواقع الإسرائيلية أو للمسيّرات التجسسية كأحراج قطمون على سبيل المثال.

تقرير

عين الفاتيكان على مسيحيّي الجنوب

هيام القصيفي

بات معلوماً حجم الضغط الذي يمارسه الفاتيكان لتحييد لبنان عن الحرب الدائرة في غزة. فمنذ بداية الصراع، دخل الكرسي الرسولي على خط الاتصالات الجارية لوقف الحرب في غزة ومنع تمددها. ولا يزال البابا فرنسيس ودوائر الفاتيكان الدبلوماسية على تواصل دائم مع واشنطن وباريس وعواصم عربية. بهذا الشأن، وكانت لافتة في هذا السياق زيارة أمين سر الفاتيكان للعلاقات مع الدول بول ريشار غالاغر إلى الأردن الشهر الفائت.

وفي ما يتعلق بلبنان، يأخذ الاهتمام الفاتيكاني مستويَين، الأول عام والثاني مسيحي بحكم موقع الكرسي الرسولي وعلاقاته بمسيحيي لبنان. في الشق الأول، لا يزال الفاتيكان يعمل على ضبط إيقاع الحرب التي تصله التهديدات بتوسعها الى لبنان. وهو لذلك، بادر منذ اندلاع الحرب في غزة، الى الضغط كي لا يدخل لبنان ككل في تجربة الحروب السابقة. ويردّد البابا فرنسيس في دعواته الى وقف إطلاق النار بأن يشمل ذلك لبنان، وهو كرر اهتمامه بذلك في عيد الفصح. ومع الاعتراف بأن الفاتيكان لا يملك عدّة كافية للجم الاندفاعة نحو الحرب، ويراهن على العلاقة التي تربط البابا مع الرئيس الأميركي «الكاثوليكي» جو بايدن، إلا أنه، في المقابل، يرى كغيره من عواصم فاعلة أن لبنان لا يتصرّف على قدر الخطر المحدق به. ويخشى الديبلوماسيون الفاتيكانيون من ألا تجد الجهود المبذولة من جانبهم صدى داخلياً يؤدي إلى نجاح الاتصالات المشتركة لتحييد لبنان. ومع ذلك، فإن ثمة حرصاً فاتيكانياً على عدم التخلي عن المساعي المبذولة، وفي الوقت نفسه حثّ لبنان على ملاقاة الفاتيكان وغيره في منتصف الطريق.

في الشق الثاني، لم يصل الفاتيكان بعد الى مرحلة تسمية موفد بابوي الى البلدات المسيحية الحدودية، على غرار عام 1985 عندما عيّن البابا يوحنا بولس الثاني موفداً بابوياً الى جزين أقام فيها هو المونسنيور سيلستينو بوهيغار. لكن الكرسي

> مبادرات الكرسي الرسولي في الجنوب تكشف الترهل المسيحي الداخلي الديني والسياسي

الرسولي يحاول، منذ اندلاع حرب غزة، التعامل مع تطورات الجنوب من زاوية مشابهة، بالتعبير عن الاهتمام والقلق على وجود المسيحيين في المناطق الحدودية، وبالزيارات المتكررة للسفير البابوي بابلو بوروجيا للمنطقة بإيعاز فاتيكاني وبمبادرة شخصية منه أيضاً، وبالمشاركة في لقاءات شعبية وفي معظم الاحتفالات الدينية الكبرى، بما يعادل الاهتمام الذي كان يوليه بوهيغار لمسيحيي المنطقة في تلك المرحلة التي امتدت الى أواخر التسعينيات. والسفير البابوي الذي عرف لبنان في مراحل مختلفة، لا ينفك يبدي اهتماماً متزايداً بما يحصل جنوباً، وهو مدرك اليوم لحجم المخاطر حالياً، ولوضع مسيحيّي الجنوب، ومطّلع بشكل كافٍ ودوري على مشكلاتهم وملمّ بحاجاتهم الإنسانية التي ازدادت حدّتها مع الأزمة الاقتصادية. وهذا الشقّ يأخذ حيّزاً من اهتمامه، فمعالجة هذه المشكلات المتفاقمة، عدا عن الوضع الأمني المتدهور وخطابه الداعي الى السلام في كل المناطق الحدودية، تساهم في تثبيت المسيحيين في مناطقهم. ودوره اليوم، الذي يحرص عليه، لا ينفصل عن رؤية الفاتيكان لدور مسيحيي لبنان وتأكيد حضورهم في أرضهم، وهو يعكس القلق المتزايد على مصير القرى التي بدأت تعاني منذ بداية المواجهة الحدودية، وستكون عرضة لخطر متزايد مع احتمالات توسع الحرب. والمناطق الحدودية تشكل، بالنسبة الى الكرسي الرسولي، واقعاً ماسوياً، لا يريد له أن يأخذ طابعاً أكثر دراماتيكية، في ظل أوضاع معيشية واجتماعية صعبة، يضاف إليها اليوم شعور بالقلق من المستقبل. وأهمية هذه المبادرات أنها تجد صدى إيجابياً لدى أبناء المنطقة، ممّن هم على تماسّ مع الحرب ويتعلّقون بطوق نجاة يمثّله اليوم السفير البابوي، ويرون خيط أمل في إمكان أن تنجح مساعي الفاتيكان في إبعاد الحرب عن لبنان وعن مناطقهم، فلا يضطرّون الى دفع أثمانها. وبقدر ما لا يجد الفاتيكان في لبنان سعياً مقابلاً يجعل تحقيق حياده عن الصراع أمراً ممكناً، فإن مبادرات الكرسي الرسولي في الجنوب خلال الأشهر الماضية تكشف مرة بعد أخرى الترهل المسيحي الداخلي الديني والسياسي، في مواكبة جدية لأوضاع مسيحيي الجنوب، بعيداً عن الشعارات والحملات السياسية الموسمية.

تقرير

إعلام العدو: ظهرت حدود قوتنا وقوة الحزب لا تزال كبيرة

دمار في كريات شمونة (أ ف ب)

كان الأسبوع الماضي هو الأعنف في الشمال منذ بداية الحرب في 7 تشرين الأول. «صحيح أن هذا لم يظهر في التغطية الإعلامية العبرية، ولم يثر اهتمام المستوطن الذي يعيش في جنوب حيفا، لكنّ المستوطنين في الشمال شعروا بذلك جيداً»، بحسب «يديعوت أحرونوت».

على هذا المستوى من التوتر، المرتبط بمجريات العدوان على غزة ومآلاته، أطلّ الأسبوع الجاري في ظل رهان إسرائيلي متزايد على تصاعد الضغط الداخلي في لبنان على حزب الله كي لا يوسّع القتال والقبول بتسوية لوقف النار غير مرتبطة بحرب غزة التي لا تلوح نهاية لها في الأفق. لكنّ أميتسا برعام، قال في «معاريف» إنه «ما دام القتال مستمراً في غزة، فسواء أوقفنا إطلاق النار أو صعّدنا القتال، لن يوقف حزب الله حرب الاستنزاف ضدنا. إذا صعّدنا باعتدال، سيصعد باعتدال، وإذا صعّدنا نحو حرب شاملة، سيصعّد تبعاً لذلك». وهنا، يبدو برعام دقيقاً في فهم معادلة حزب الله الخاصة بـ«دوزنة» الجبهة ربطاً بمجريات الحرب في غزة ومصيرها. وهو أشار إلى الثمن الباهظ في الخسائر والدمار وإجلاء السكان، مشدداً على ضرورة انتهاء «حرب الاستنزاف والتوصل إلى اتفاق مع الولايات المتحدة وفرنسا، ومن الأفضل أيضاً مع ألمانيا وبريطانيا، من أجل أن يوافق حزب الله على الانسحاب المتفق عليه، وأن ينتشر الجيش اللبناني وقوات اليونيفل في المواقع على طول الحدود». ورأى أنه «كي يستطيع سكان الجليل العودة، يتعيّن على الحكومة الإسرائيلية إعلان التزامها أمرين؛ الأول، زيادة ثابتة وكبيرة جداً في عدد قوات الجيش الإسرائيلي على الحدود، والثاني، التدمير الفوري لأي موقع أو مقاتل لحزب الله يظهر في المنطقة المتفق عليها في جنوب لبنان. وأي رئيس حكومة يخون هذين الالتزامَين، يجب أن يُقال فوراً، والمقصود هنا هو المنظومة السياسية الإسرائيلية، لا حزب الله وإيران، أو دول غربية عظمى». لكن ميشكا بن دايفيد رأى في «يديعوت أحرونوت» أنه على الصعيد العسكري، «ظهرت حدود قوتنا، وخصوصاً اعتمادنا على الولايات المتحدة من ناحية التسلّح، كما اتضح أيضاً أنه،

> سواء أوقفنا إطلاق النار أو صعّدنا القتال لن يوقف حزب الله حرب الاستنزاف ضدنا

بعد مرور 6 أشهر على حرب الاستنزاف في مواجهة حزب الله، أن قوة الحزب لا تزال كبيرة، وعشرات الآلاف من سكان الجليل لا يمكنهم العودة إلى منازلهم». وفي الصحيفة ذاتها، كتب يوسي يهوشواع أن «حزب الله حقّق إنجازاً استراتيجياً تمثل بإخلاء عشرات المستوطنات الإسرائيلية على الحدود الشمالية منذ ستة أشهر. وفقط عندما نرى السكان يستقبلون فصل الربيع في منازلهم، نستطيع القول إن المهمة أُنجزت».

في الأثناء، أعادت عملية اغتيال العميد في الحرس الثوري الإيراني محمد رضا زاهدي وضباط آخرين في قصف مبنى تابع للقنصلية الإيرانية في دمشق، الربط الموضوعي لساحتي لبنان وسوريا بساحة غزة. فقد رأى عيدان زلكوفيتس في «معاريف» أن الهجوم الإسرائيلي الكبير والدقيق في دمشق «هو جزء من عملية ترسيخ الردع الإسرائيلي الذي تضرر في 7 أكتوبر. ومن المفترض أن يشكل تحذيراً لبيروت أيضاً».

ميدانياً، واصل حزب الله ضرب الأهداف الإسرائيلية الثابتة والمتحركة والمستحدثة على طول الحدود اللبنانية مع فلسطين المحتلة. واستهدف مقاتلوه أمس تجمعاً لجنود العدو في موقع المالكية، ومجموعة من الجنود داخل الموقع نفسه، وموقعَي السماقة ورويسات العلم في تلال كفرشوبا اللبنانية المحتلة، إضافة إلى ثكنة هونين. وردّاً على الاعتداءات الإسرائيلية على القرى الجنوبية وآخرها على بلدة يارين وإصابة سيدة فيها، استهدف الحزب مستعمرة «غشرهازيف/القريبة من نهاريا براجمة من صواريخ الكاتيوشا.

ونعى الحزب أمس الشهيد حسين رضا يوسف من بلدة الخيام الجنوبية.

(الأخبار)

علم وخبر

خوّة صندوق القضاة

فرض صندوق تعاضد القضاة على المحامين وضع الطابع الخاص بالصندوق (قيمته مئة ألف ليرة) على كلّ وكالة منظّمة لدى الكتّاب العدل ترفق بأية شكوى أو دعوى، ما يغدق أموالاً طائلة على الصندوق، علماً أنه لا يوجد نصّ قانوني يلزم بوضع الطابع على الوكالة، كما أنه لم يُعمل بهذا الأمر سابقاً.

طلبات السفارة أوامر

بناءً على كتاب وجّهته السفارة الأميركية في بيروت إلى وزارة العدل، تطلب فيه من القضاء اللبناني تزويدها بمعلومات مفصّلة عن الاتجار بالبشر خلال عام 2023، عمّمت الوزارة على المحاكم الجزائية في كلّ لبنان لتأمين نسخ عن الادعاءات والقرارات والأحكام القضائية الصادرة عنها، واستتبع الطلب بوجوب توفير المعلومات المطلوبة بـ«أقصى سرعة».

إخلاء «مشبوه» لمطلوب دولي

أوقف الأمن العام في مطار بيروت نهاية الشهر الماضي فرنسياً من أصل جزائري يدعى عبد الكريم الطويل، قادماً من الجزائر، بعدما تبيّن أنّ في حقه مذكرة توقيف بموجب نشرة حمراء معممة من الأنتربول الدولي، ومذكرة توقيف فرنسية بتهمة الاتجار بالمخدرات. تم توقيف الطويل بعد مخابرة المدعي العام التمييزي القاضي جمال الحجار. لكن بعد مرور يومين أُخلي سبيله بشكل مفاجئ بناءً على إشارة المحامي العام التمييزي القاضي غسان خوري. وقد تدخّل الحجار لإعادة توقيفه وأصدر تعميماً داخلياً بمنع معاونيه من المحامين العامين من إصدار إشارة معاكسة.

قضية

3 شركات تتنافس للفوز بـ«خردة» المرفأ

رلى إبراهيم

بعد مضي نحو 4 أعوام على انفجار مرفأ بيروت، أطلقت الدولة اللبنانية ممثّلة بإدارة المرفأ، مزايدة بيع الخردة والردميات التي خلّفها الانفجار. أربع شركات تنافست على الفوز من أصل 14 شركة سحبت دفتر الشروط. جرى استبعاد عرض واحد بسبب خلل عرضه المالي مع الفني والإداري ومن دون أي غلاف يبيّن هويته، وبقيت في المنافسة 3 شركات: تحالف شركتَي كونكور- سلطان، أبناء أحمد علي حسين خليفة، شركة خالد سيف الدين طالب، إنما جرى تأجيل فضّ العروض المالية إلى حين استكمال هذه الشركات الثلاث المستندات والمتطلبات الإدارية التوضيحية.

تأتي هذه المزايدة، وسط غياب لافت لأي تفسير للتأخير الحاصل في رفع الردم والمخلّفات عن أرض المرفأ، علماً أنها مصدر إيرادات للخزينة ولا تكلّفها أي قرش. كما أنه لا يوجد تفسير لتوقيت إطلاق المزايدة وتأجيلها مرتين منذ 5 أيلول الماضي، سوى أن مشروع صيانة وتوسعة المرفأ الذي كشف عنه وزير الأشغال علي حمية منذ نحو أسبوعين، يتطلب «تنظيف» المرفأ. فمن دون رفع الردميات لا يمكن البدء بإجراءات تنفيذ المشروع. وكل هذه المسألة، سواء في ما يتعلق بتطوير وتوسيع المرفأ أو بيع الخردة لم يكن ليحصل لولا قرار سياسي- دولي بذلك، ظهرت أولى إشاراته في أن شركة فرنسية «تبرّعت» بإعداد دراسة للمشروع وإطلاقه بحضور السفير الفرنسي هيرفي ماغرو متوسّطاً وزير الأشغال العامة والنقل، والمدير العام للجنة المؤقتة لإدارة واستثمار المرفأ عمر عيتاني.

وبحسب المعلومات، فإن مزايدة بيع الخردة ومخلّفات الانفجار لا تشمل هياكل السيارات المحطّمة التي يبلغ عددها نحو 1200 سيارة، إذ يفترض أن تقوم إدارة الجمارك بعرضها في المزاد العلني وهو ما لم يحصل حتى الساعة. إنما من يقول إن ثمة مشكلة في تسكير قيودها ومشكلة أخرى تتمثّل في حاجة الجمارك إلى قانون صادر عن مجلس النواب، ما دفع إدارة المرفأ إلى إعداد دفتر شروط لبيع السيارات في حال تعذّر الحلّ الأول تمهيداً لإيجاد آلية تسمح لها بإطلاق مناقصة عبر قرار حكومي طالما أن عائدات تلك المناقصة ستُحوّل مباشرة إلى الخزينة العامة.

بحسب المعطيات المتوافرة، فإن تنافس العروض المالية للشركات الثلاث، مرتبط بتسعير ثمن طن الخردة. ولا توجد تقديرات واضحة لدى إدارة المرفأ لتحديد الكمية الموجودة، بل هناك تفاوت في التقديرات بين تقريرين، إذ سبق لشركة recigroup الفرنسية أن قدّرت كمية الخردة بـ9500 طن، بينما قدّرها الجيش اللبناني بضعف الحجم أي 18 ألف طن. وهذا التناقض شكّل عائقاً في البداية أمام إتمام دفتر الشروط، وموافقة هيئة الشراء العام عليه. لذا، اعتُمدت طريقة أخرى في الاحتساب تتمثل بتحديد سعر افتتاح الطن الواحد بـ175 دولاراً ليكون الحدّ الأدنى الذي يفترض أن تزايد عليه الشركات المتنافسة. هكذا، يدفع العارض الرابح، ثمن كل كميون محمّل بالخردة على حدة، بعد وزنه على أرض المرفأ وإجراء الحسابات المالية على هذا الأساس، والدفع مباشرة بمراقبة مسؤولين مكلّفين من الإدارة. وسُمح للعارضين التجول في المرفأ لمعاينة الخردة عن قرب قبل تقديم عروضهم. وإذا صحّت أرقام الشركة الفرنسية، فإن قيمة الخردة الدنيا، تبعاً لسعر الافتتاح، تبلغ 1,7 مليون دولار، أما إذا صحّت أرقام الجيش فإن الحدّ الأدنى سيتضاعف ليتجاوز 3 ملايين دولار.

يشار إلى أن recigroup حاولت الاستيلاء على الخردة بطريقة احتيالية، إذ أبدت استعدادها رفع الانقاض مقابل دفع الدولة اللبنانية لها مبلغ 6 ملايين يورو، وقدّمت العرض على أنه مسعى لمساعدة لبنان على النهوض. واستُكمل المخطط الاحتيالي بإبداء شركة ألمانية تدعى combilift استعدادها تأمين هبة بقيمة 6 ملايين يورو التي يطلبها الفرنسيون، مقابل الموافقة على دراسة الفرنسيين وإعطائهم الإذن ببيع أنقاض المرفأ. علماً أن «كوميي ليفت» هي الشركة نفسها التي فرضت على الدولة عقداً بقيمة 3 ملايين دولار لنقل المستوعبات التي تحتوي على موادّ خطرة من المرفأ قبل أن يتبين لاحقاً أنها مجرد مستودعات تركها أصحابها وتحتوي على بضائع مثل أجهزة التلفاز والصابون ومستحضرات الشعر والاستحمام وغيرها.

(هيثم الموسوي)

سعر افتتاح الطن الواحد من مخلفات انفجار مرفأ بيروت حدّد بـ175 دولاراً

تنافس العروض المالية للشركات شروط بيع السيارات في حال تعذّر الحلّ الأول تمهيداً لإيجاد آلية تسمح لها بإطلاق مناقصة عبر قرار حكومي طالما أن عائدات تلك المناقصة ستُحوّل مباشرة إلى الخزينة العامة.

بحسب المعطيات المتوافرة، فإن

تقرير

بين وزارتَي الاقتصاد والزراعة

أسعار الخضر والفواكه خارج أيّ رقابة

أسبوعياً، تصدر وزارة الزراعة متوسطات أسعار الجملة والتجزئة للحوم والخضر والفواكه، لكن لا تتضح استفادة المستهلك من هذه الخطوة في ظل استمرار وجود فروقات كبيرة ظاهرة للعيان بين أسعار الجملة (أسواق الحسبة) وأسعار المفرّق (البيع بالتجزئة على البسطات أو في المحالّ التجارية والسوبرماركت)، وتتجاوز في بعض الأحيان 200%. لذا، يكاد يكون الأمر بلا قيمة تُذكر طالما هناك تضارب في صلاحيات الرقابة بين وزارتَي الاقتصاد والزراعة. فوزارة الاقتصاد مسؤولة عن مراقبة أسواق المفرّق وتسطير محاضر ضبط في المخالفين بناءً على مقارنة الفواتير بين بائعي الجملة وبائعي المفرّق، فيما وزارة الزراعة مولجة بمراقبة أسواق الجملة ولا سلطة لديها على أسواق المفرّق. وكل واحدة تزعم أنها تراقب الأسعار سواء من باب «الإرشاد» أو من باب الصلاحيات القانونية، لكنّ الواقع أن وزيرَي الاقتصاد أمين سلام، والزراعة عباس الحاج حسن، ينشغلان في نزاعات بحثاً عن «إنجاز» لأحدهما على الآخر، بدلاً من تفعيل التنسيق المطلوب منهما بموجب قانون المستهلك. هذا النقص يترك المجال واسعاً أمام الحلقات التجارية بين الجملة والمفرق، للتحكّم بالأسعار وتحفيز جشع التجّار.

لا يختلف أحد في وزارتَي الزراعة والاقتصاد على أن أسعار الخضر والفواكه في أسواق المفرّق هي أعلى من أسعار أسواق الجملة بأضعاف. فعلى سبيل المثال، سعر كيلوغرام الخيار في سوق الجملة الباب الأول يبلغ 60 ألف ليرة، بينما يباع في السوبرماركت بنحو 110 آلاف ليرة، أي مضاعفاً 1,8 مرة. والأمر نفسه ينطبق على سعر البندورة البالغ 60 ألف ليرة في سوق الجملة مقابل 95 ألف ليرة في السوبرماركت، أي مضاعفاً 1,5 مرّة. الباذنجان أيضاً سعره في سوق الحسبة 100 ألف ليرة ويباع في السوبرماركت بـ190 ألف ليرة، وهذا الأمر ينطبق أيضاً على الحامض الذي يباع في سوق الجملة بنحو 20 ألف ليرة وفي السوبرماركت بنحو 60 ألف ليرة، أي مضاعفاً ثلاث مرات. بالنسبة إلى الفواكه فإنها تزداد مرات المضاعفة لتصبح 4 مرات للتفاح ومرتين للموز والغريز... غالبية الأسعار فيها هوامش ضخمة من الفروقات في السعر، وهذا أمر لا تنكره وزارتا الاقتصاد والزراعة. إنما الخلاف بينهما، مرتبط بحسب المصادر بالوزيرين نفسيهما اللذَين تبادلا الاتهامات المتعلقة بالأرز المسرطن والقمح المتعفّن، وبصلاحيات كل طرف في السماح بإدخال هذه المواد. وقد انعكس هذا الخلاف نقصاً في التنسيق، إذ عقد وزير الزراعة قبل بداية شهر رمضان بثلاثة أيام اجتماعاً هدفه الرقابة على أسعار اللحوم والخضر والفواكه من دون أن تُدعى وزارة الاقتصاد إليه، ثم بدأت الوزارة تصدر متوسطات الأسعار.

يقول مصدر في وزارة الزراعة، إن متوسط الأسعار ليس آلية رقابية بديلة عن المسؤوليات المنوطة بوزارة الاقتصاد، بل هو دليل «إرشادي» للمواطن حتى لا يكون عرضة للغشّ، ولا سيما أن هناك فروقات كبيرة في الأسعار بين أسعار الجملة والمفرّق. أما في وزارة الاقتصاد، فما يقال هو أن قانون حماية المستهلك يوجب مراقبة الأسعار من دون أن يحدّد نطاق الصلاحيات، إلا أنه في المادة 71 منه يشير إلى أن الرقابة منوطة أيضاً «كلّ في حدود اختصاصه» بكل من «عناصر الضابطة العدلية المكلّفين رسمياً، وبناءً على تكاليف خطية الموظفين المختصين في كل من وزارات الزراعة والصحة العامة والسياحة والداخلية والبلديات وإدارة الجمارك». والمادة 72 تفرض على هؤلاء ممارسة الصلاحيات ربطاً بالقوانين والأنظمة التي ترعى عملهم، ولا سيما أن المادة السادسة من قرار وزير الزراعة حسين الحاج حسن الصادر في عام 2013 بشأن «تسجيل أسواق الجملة للخضر والفواكه في وزارة الزراعة، ونظام إدارتها» تشير إلى أن الكشف والرقابة على الحركة التجارية والمنتجات في أسواق الجملة يتمّان «من قبل الجهات المختصة المعنية في وزارة الزراعة بالتنسيق مع البلديات». كما أن المادة الثامنة من القرار تخضع «جميع عمليات البيع والشراء للتحقق من قبل إدارة السوق... ويحق لوزارة الزراعة حظر بيع المنتجات التي لا تتناسب مع القرارات الصادرة عن وزارة الزراعة... وألا يتعدى الحدّ الأقصى لعمولة الوكيل من بيع المحصول لحساب الطرف الآخر 10% من قيمة البيع الحقيقية بما فيها أجور التحميل والتنزيل...».

كل ذلك لا يعفي مديرية حماية المستهلك من مسؤولية مراقبة الأسعار، فبحسب مصادر وزارة الزراعة أن أداة الرقابة الأساسية، أي تسطير محاضر الضبط، هي بيد هذه المديرية. لكنّ وزارة الاقتصاد تتذرّع بأن الفواتير هي المشكلة، إذ لا تباع في أسواق الجملة المنتجات بفواتير رسمية يمكن التحقق منها، وهذا الأمر لا يقع ضمن صلاحياتها. فإصدار محاضر الضبط يجب أن يستند إلى فواتير رسمية للتحقق من تطبيق هوامش الأرباح التي تسمح بأن تصل إلى 100% كحدّ أقصى، وهو أصلاً مستوى مرتفع من الربحية.

في المحصّلة، بين وزارة الاقتصاد ووزارة الزراعة يبدو أن المستهلك يدفع الكلفة من مداخيله التي تتحوّل إلى ثروات بيد حفنة من التجّار بين أسواق الجملة وأسواق المفرّق.

(الأخبار)

الربح الفاحش في السوبرماركت (هيثم الموسوي)

تقرير

مناورة القرم على عمال «أوجيرو»: لا مساواة مع موظفي «ألفا» و«تاتش»

موظفو ألفا وتاتش استعادوا بالدولار النقدي كامل قيمة رواتبهم قبل الأزمة (هيثم الموسوي)

ما هو مطروح على طاولة مجلس الوزراء في جلسته المقبلة بشأن رواتب موظفي «أوجيرو»، ليس إلا مناورة التفافية يقوم بها وزير الاتصالات جوني القرم لحرف الأنظار عن حقيقة مطالب العاملين في هيئة «أوجيرو»، أي مساواتهم مع موظفي «تاتش» و«ألفا»، لناحية الدولرة النقدية للرواتب والتأمين الصحي درجة أولى ومنح تعليمية مرتفعة، تقترح وزارتا المال والاتصالات منحهم زيادة غلاء معيشة متواضعة قياساً على مطالبهم، وهو ما يعني استمرار الإضراب في الأيام المقبلة.

بحسب الاقتراح المعروض على مجلس الوزراء، فإن وزير المال يوسف الخليل، وبالاستناد إلى إحالة من وزارة الاتصالات، يطلب نقل اعتمادات إضافية بقيمة 2312 مليار ليرة، لتسديد الرواتب وملحقاتها للمستخدمين وتعويضات الملحقين العاملين في هيئة أوجيرو خلال عام 2024، إذ إن الاعتمادات الحالية الملحوظة في موازنة 2024 لا تغطّي أكثر من 32% من الرواتب بعد زيادة غلاء المعيشة الأخيرة. لكنّ المبلغ الذي يطلبه القرم والخليل لزيادة الاعتمادات، لا يغطّي جزءاً بسيطاً من مطالب نقابة موظفي أوجيرو، بل هو يأتي في إطار الزيادات التي أقرّت أخيراً للعاملين في القطاع العام. فبحسب عضو في مجلس نقابة أوجيرو، يشعر المستخدمون في هذه المؤسسة بأنهم مظلومون بسبب التمييز بينهم وبين سائر العاملين في قطاع الاتصالات، أي مع العاملين في «ألفا» و«تاتش» الذين أخضعوا وزارة الاتصالات لمطالبهم بعد إضراب، فاضطرت وزارة الاتصالات لمنحهم رواتب بالدولار النقدي بنسبة 100% مما كانت عليه قبل الأزمة، فضلاً عن أنهم تمكنوا من استرجاع مكاسب متصلة بالتغطية الصحية درجة أولى، ومنح تعليمية وغيرها. إنما في المقابل، لم يحصل موظفو «أوجيرو»، إلا على جزء بسيط من التعديلات على الرواتب والتي يأتي أخرها مشروع الاقتراح المعروض على مجلس الوزراء، ورواتبهم الحالية لا توازي أكثر من 20% مما كانت عليه قبل الأزمة، فيما هم يسعون أن تعود إلى 100% وهي نسبة قابلة للتفاوض.

المفاضلة التمييزية التي يقوم بها القرم مع العاملين في قطاع الاتصالات، لا مبرّر لها، سوى أن عقد «أوجيرو» مع وزارة الاتصالات، يخضع لشروط مماثلة للتي تخضع لها المؤسسات العامة، أي أن موازنتها ليست مستقلّة بل تشرف عليها وزارة المال وتخضع للتدقيق أثناء إعداد ومناقشة الموازنة العامة في مجلس النواب. لكنّ العاملين في أوجيرو لا يرون أنفسهم مختلفين عن أولئك الذين يعملون في «ألفا» و«تاتش»، بل يرون أنفسهم بمستوى أهمية مماثلة أو أكبر، إذ إنهم يشرفون على إدارة وتشغيل وصيانة السنترالات التي تغذّي شركتي الخلوي بالاتصالات والإنترنت. وهذا هو الأمر الذي دفع وزير الاتصالات إلى مهاجمة العاملين في «أوجيرو» كون إضرابهم كان له تأثير كبير على سنترال فتقا الذي يغذّي واحداً من المراكز الأساسية الثلاثة لشركة «ألفا»، بالكهرباء والداتا. فقد هاجم القرم، موظفي أوجيرو، يوم الجمعة الماضي، مشيراً إلى أن انقطاع الاتصالات على شبكة ألفا «سببه إضراب الموظفين في سنترال أوجيرو في فتقا وتعطله، وهذا السنترال هو الذي يعطي التيار الكهرائي والداتا لمركز أدما التابع لشركة ألفا»، ثم هدّد أوجيرو بالقول: «أرسلت كتاباً إلى هيئة أوجيرو لفتح تحقيق في هذا الملف للتأكد من عدم وجود نوايا لدى الموظفين في تعطيل المرفق العام»، لافتاً إلى أنه ينتظر التقرير من هيئة أوجيرو ليبني عليه إن كان يستدعي أن يحال إلى القضاء.

تصريح الوزير أثار بلبلة واسعة بين الموظفين الذين عدّوه «إيحاءات مغرضة». فعلى أثر كلام القرم، اجتمع مجلس نقابة أوجيرو وأصدر بياناً ينتقد ما أطلقه القرم من كلام «بحق موظفين دأبوا منذ عقود ولا يزالون يتفانون في المحافظة على قطاع الاتصالات»، ولا سيما أن إضرابهم كان تحذيرياً يوم الأربعاء الماضي، وأنهم أعطوا مهلة لغاية 15 نيسان حتى يُرفع الظلم عنهم والتوقف عن التعامل معهم كأنهم «أولاد جارية» فيما يتم التعامل مع موظفي شركتَي الخلوي كأنهم «أولاد ستّ». واستغرب مجلس النقابة قيام القرم بتحديد مواقع السنترالات الرئيسية التي تغذي شبكة ألفا «بدقة أكيدة» رغم أن هذه المعلومات «تكشف قطاع الاتصالات أمنياً». وبحسب المعلومات، فإن القرم يرفض التفاوض مع النقابة بحجّة أنه لا يتفاوض تحت الضغط، لكنه يتغافل عن أنه تفاوض مع نقابة موظفي الخلوي تحت الضغط، وأنه حاول التنزع بهذه الحجّة في البدء، لكنه سرعان ما خضع لضغوط تعطيل قطاع الاتصالات من جهة الإيرادات التي يؤمّنها للخزينة ومن جهة تقديم الخدمة.

لكنّ المشكلة التي يشير إليها القرم بشأن ما حصل في سنترال فتقا، هي أمر يراي نقابة موظفي أوجيرو، يستدعي «تأليف لجنة من الخبراء لوضع تقرير مفصّل حول وضع المولّدات الكهربائية التي تغذي السنترالات والتي أدّى توقف أحدها في فتقا إلى العطل الذي حصل يوم الأربعاء الفائت، والتي أصبحت في حالة مزرية إلى حدّ أنها مهدّدة بالتوقف عن العمل في أي وقت كان».

(الأخبار)

تقرير

مَن الأكثر تمثيلاً للعمال وأصحاب العمل؟

فؤاد بزي

يدرس مجلس الوزراء في جلسته المقبلة اقتراحاً من وزير العمل مصطفى بيرم يقضي بتعديل مرسوم الهيئات الأكثر تمثيلاً لأرباب العمل والعمال من أجل تسمية مندوبيهم إلى مجلس إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

مردّ هذا التعديل، أنه بموجب المادة العاشرة من قانون إنشاء نظام التقاعد والحماية الاجتماعية، الذي سيحلّ محل نظام تعويض نهاية الخدمة في الضمان الاجتماعي، يتوجب على وزير العمل خلال ثلاثة أشهر، تحديد الهيئات الأكثر تمثيلاً التي تؤلّف مجلس إدارة الضمان إلى جانب ممثلي الدولة، ولا سيما أن قانون التقاعد قلّص عدد أعضاء مجلس إدارة الضمان من 26 عضواً إلى 10 أعضاء.

وكانت تسمية أعضاء مجلس إدارة الضمان تتم بناءً على مرسوم للهيئات الأكثر تمثيلاً لاختيار 10 أعضاء يمثّلون أصحاب العمل، و10 أعضاء يمثّلون العمال، (و6 تعيّنهم الدولة) إلا أنه بموجب قانون التقاعد أصبح تمثيل هذه الهيئات 4 للعمال و4 لأصحاب العمل (اثنان تعيّنهم الدولة).

في هذا السياق، اختلف تركيب مرسوم الهيئات الأكثر تمثيلاً، ولا سيما بالنسبة إلى أصحاب العمل، إذ كانت هيئاتهم تسمّي 10 مندوبين في مجلس الإدارة موزّعين على النحو الآتي: 2 لجمعية الصناعيين، 2 لجمعيات التجار، 1 لنقابات الأطباء والأسنان والصيادلة والمستشفيات، 1 لنقابات المهندسين والمحامين والصحافة وأصحاب المدارس الخاصة، 1 لجمعية المصارف، 1 لشركات الضمان، 1 لاتحادات نقابات الحرف، و 1 لنقابات أصحاب الفنادق والمطاعم والمقاهي. أما بالنسبة إلى العمال فكان تمثيلهم محصوراً بالاتحاد العمالي العام الذي يسمّي 10 مندوبين أيضاً.

لكنّ تقليص عدد الأعضاء، سيثير خضّة واسعة بين هيئات أصحاب العمل، إذ إن العدد كان محسوباً على أساس سياسي وطائفي وقطاعي ومناطقي أيضاً، وبالتالي فإن تقليص 4 مندوبين من العمال و4 من أصحاب العمل سيحصر التسمية بالهيئات ذات النفوذ الأكبر.

مشروع المرسوم لم يتطرّق إلى هذه المسألة التي تُناقش سياسياً، بل حاول أن يسير بالنسبة والتناسب مع مراسيم الهيئات الأكثر تمثيلاً السابقة مع الاضطرار إلى الجمع بين تمثيل شركات الضمان وجمعية المصارف، كما أصبح لكل نقابات المهن الحرّة مندو واحد، فيما تقلّصت حصّة الصناعيين إلى مندوب واحد، وحصة جمعيات التجار إلى مندوب واحد أيضاً. وفي ما يتعلق بالعمال، بقي تمثيلهم في مجلس الإدارة محتكراً من قبل الاتحاد العمالي العام، على أن يُراعى في تمثيلهم المحافظات والمصالح المستقلّة والمؤسّسات العامة والنقابات الزراعية.

وبحسب مشروع المرسوم المقترح من وزير العمل، فإن آلية اختيار الهيئات المهنية الأكثر تمثيلاً لمندوبيها في مجلس إدارة الضمان، باتت مرتبطة بمجموعة مؤهلات يفترض أن يحدّدها مجلس الخدمة المدنية.

قضية

رفع المنح المدرسية لتبرير زيادة الأقساط؟

يُدعم التعليم الخاص بمساهمات من الخزينة العامة من دون إخضاع المدارس الخاصة للرقابة المالية والتدقيق وضبط الأقساط. ومن المفارقات أن تبلغ التقديمات المدرسية المباشرة أو من خلال الصناديق والمصالح والمؤسسات العامة أكثر من ضعف موازنة التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية

نعمه نعمه *

رفعت تعاونية موظفي الدولة قيمة المنح المدرسية خمسين ضعفاً لتتناسب مع ما تفرضه المدارس الخاصة «المتوسطة» الكلفة من أقساط. وستنسحب هذه الزيادة على الصناديق الضامنة الأخرى كالضمان الاجتماعي وتقديمات القوى الأمنية وغيرها، ما يعزز أرباح المدارس الخاصة التابعة بمعظمها لمؤسسات طائفية وحزبية، وأكبرها شبكة المدارس الكاثوليكية التي تضم وحدها نحو 40% من تلامذة المدارس الخاصة غير المجانية.

دعم الخزينة للتقديمات المدرسية لموظفي الإدارة العامة والمؤسسات والمصالح العامة ليس جديداً. فقد أقر نظام المنح بعد الاستقلال كتسوية للصراع الذي كان قائماً بين حكومة الاستقلال والمدارس الطائفية آنذاك. لكننا، منذ عقدين، فقدنا كل الآليات الرقابية على الأقساط في المدارس الخاصة، ما رفع قيمة المنحة المدرسية تدريجياً بأضعاف نسب التضخم أو الزيادات الهزيلة التي طاولت الرواتب في العقود الماضية. ومع الأزمة الأخيرة، تضاعفت قيمة الأقساط حتى لم تعد الرواتب تتناسب مع قيمة المنحة المدرسية التي صارت تتجاوز الراتب السنوي للموظف في القطاع العام.

وتضمّنت موازنة 2024 بنوداً عدة تحت مسمى منح مدرسية ومنح للطلاب ودعم صناديق، من دون أي تفاصيل حول حجم التقديمات المدرسية في المصالح والمؤسسات العامة التي تُموّل من الرسوم والاشتراكات، وليست معروفة قيمتها الفعلية، ولكن من المتعارف عليه أنها تغطي نحو 80% من قيمة القسط في المدارس الخاصة غير المجانية.

وتبلغ قيمة التقديمات المدرسية للعاملين في القوى الأمنية والمتقاعدين العسكريين أكثر من 14 ألف مليار ليرة (158 مليون دولار) ومنح الطلاب (طلاب المعاهد الزراعية والمهنيات) 1,19 مليار ليرة (12,5 ألف دولار). أما مساهمات الدولة في صناديق التعاضد فتبلغ 17,4 ألف مليار ليرة (195,5 مليون دولار)، نحو 14 ألف مليار ليرة (158 مليون دولار) منها لصندوق تعاونية الموظفين، تُخصص نسبة كبيرة منها لمنح التعليم، وفيما لا توجد أرقام محددة للتقديمات المدرسية في المصالح والمؤسسات العامة التي تموّل صناديقها بشكل أساسي من الرسوم والاشتراكات كالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومصرف لبنان ومصلحة الريجي وكهرباء لبنان والقضاة والنواب وغيرهم، تشير التقديرات إلى أن الرقم يزيد على 100 مليون دولار كون هذه المؤسسات تغطي نسباً عالية تصل إلى 90% من القسط أحياناً.

واللافت أن موازنة وزارة التربية ومن ضمنها الجامعة اللبنانية تبلغ 18,8 ألف مليار ليرة (210 ملايين دولار). والملاحظ في هذه الموازنة أن التقديمات المدرسية المباشرة أو من خلال الصناديق والمصالح والمؤسسات العامة تبلغ أكثر من ضعف موازنة التعليم الرسمي المدرسي والجامعي. أما بند رواتب الإدارة العامة للموظفين الدائمين فيبلغ 27,8 ألف مليار ليرة، وتبلغ مساهمة الدولة في تعاونية الموظفين أكثر من نصف قيمة الرواتب.

تشير هذه المقارنات إلى خلل كبير في توزيع المال العام، ولا سيما في ما خص قطاع التعليم، بحيث يتم تعزيز التعليم الخاص بمساهمات من الخزينة من دون خضوع المؤسسات التعليمية الخاصة للرقابة المالية والتدقيق وضبط الأقساط.

هكذا، تمرر الحكومات منذ عقود دعماً مالياً للمدارس والجامعات الخاصة من خلال موظفي الإدارة العامة وعدم ضبط الأقساط ومراقبتها والتدقيق فيها، ومن خلال رفع قيمة التقديمات المدرسية من دون أن يترافق ذلك مع رفع أجور ورواتب المعلمين والموظفين. ويبدو هذا اتفاقاً من تحت الطاولة بين الحكومة والمدارس الخاصة تتضح معالمه اليوم. فتوجيهات رئيس الحكومة غير المعلنة لتعاونية الموظفين برفع التقديمات المدرسية تعني حتماً أن بقية الصناديق والتقديمات المدرسية سترتفع، فالحكومة أغدقت المال والتقديمات على الصناديق، وبدل وضع أو تفعيل آليات الرقابة، ذهبت إلى رفع التقديمات المدرسية من دون أن يطاول ذلك رواتب المعلمين والمتقاعدين في القطاع الخاص والرسمي، أو تعزيز الحماية الاجتماعية والصحية للموظفين والقوى الأمنية والمعلمين بينما الخزينة تموّل من ضرائبهم ونشاطهم الاقتصادي.

من يستفيد من رفع التقديمات؟ التقديرات تشير إلى أن نحو 30 إلى 40% من الملتحقين بالمدارس الخاصة هم من أبناء الموظفين في القطاع العام ويحصلون على منح تعليم من الدولة. فهناك 37 ألف موظف في الإدارة العامة والمصالح والمؤسسات والممالك التعليمي تستفيد غالبيتهم من التقديمات المدرسية لتعاونية الموظفين (ما يقارب 70 مليون دولار)، كما أن القوى الأمنية والمتقاعدين (نحو 100 ألف) يستفيدون من منح وتقديمات مدرسية بقيمة 158 مليون دولار. وهناك الموظفون في المصالح والمؤسسات العامة الذين يستفيدون من صناديق تعاضد أو من رسوم واشتراكات، وهذه الفئة تحصل على منح تعليم تتجاوز نسبة 80% من القسط المدرسي.

وكما يبدو، فإن إدارة التعاونية رفعت التقديمات إلى حدود تغطية قسط كامل في المدارس المتوسطة الكلفة (نحو 2000 دولار)، أي الغالبية العظمى من المستفيدين من المنح. وباتت تغطي 80% من أقساط أبناء موظفي المؤسسات والمصالح. أما القضاة والنواب وموظفو الفئات العليا فأبناؤهم في مدارس النخبة المرتفعة القسط. ويلتحق أبناء العسكريين بمدارس رسمية ومدارس مجانية أو مدارس خاصة متدنية الكلفة.

وتظهر دراسة سابقة للبنك الدولي قُبذت توزيع المساعدات بحسب دخل الفئات الاجتماعية أن الفئة الأعلى دخلاً تستفيد من 47% من قيمة التقديمات المدرسية، بينما فئة الفقراء تستفيد من 16%. فقيمة التقديمات المدرسية لن تساهم في رفع مستوى الحياة والتقديمات الصحية والاجتماعية لدى العائلات بل ستصبّ في المدارس الخاصة وستعزز تسرّب التلامذة من التعليم الرسمي إلى التعليم الخاص.

فهل يشكل رفع التقديمات المدرسية تبريراً لرفع الأقساط في التعليم الخاص كجزء من مشروع لاستبدال التعليم الرسمي بالخاص؟ وإلا ما الذي يفسر أن تبلغ قيمة مساهمات الخزينة والضمان والمصالح والصناديق في التقديمات المدرسية وإيجارات المدارس الرسمية ودعم المهنيات الخاصة ودعم المدارس المجانية نحو ثلاثة أضعاف موازنة وزارة التربية والجامعة اللبنانية؟ بينما يمكن بالأموال نفسها إخراج التعليم الرسمي من هزاله وتفعيله وبناء وتجهيز مدارس وتأمين نقل وحياة كريمة للمعلمين والأساتذة ضمن خطة نهوض متكاملة للقطاع. مجرد تفعيل الرقابة والتدقيق في موازنات المدارس الخاصة قد يخفض الأقساط المدرسية بنسبة 30 إلى 70%. هذا ما خلصت إليه دراسة شركة بريطانية غير منشورة شملت 100 مدرسة خاصة في لبنان، ما يشكل وفراً لخزينة الدولة تعزز فيه المدرسة الرسمية.

40% من تلامذة المدارس الخاصة هم من أبناء الموظفين في القطاع العام

* باحث في التربية والفنون

(هيثم الموسوي)

تقرير

الإيجارات غير السكنية: الخلاف «الوجودي» أقوى من القانون

زينب حمود

بعد امتناع رئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي عن إصدار قانون الإيجارات للأماكن غير السكنية وردّه إلى مجلس النواب لمناقشته مجدداً رغم إقراره في المجلس، تعمل لجنة الإدارة والعدل النيابية على صياغة نصّ جديد يرضي المالكين والمستأجرين بموجب عقود قديمة أُبرمت قبل عام 1992. وبعدما جمعت اللجنة، قبل أسبوعين، ممثلين عن الطرفين للاستماع إلى آراء كليهما «المتضاربة»، «يئس» رئيس اللجنة جورج عدوان من إمكانية تدوير الزوايا، وقرّر إدارة نقاش غير مباشر بينهما، فطلب من كلّ جهة أن ترسل ملاحظاتها وهامش تنازلاتها في كتاب يتضمن النقاط الآتية: مدة تحرير عقود الإيجارات (المحددة بـ 4 سنوات)، وقيمة بدل المثل (8% من قيمة المأجور)، وبدلات الخلوّ (لم يتطرق إليها القانون).

وينصّ القانون على تحرير عقود الإيجارات غير السكنيّة القديمة بعد 4 سنوات من صدوره، على أن يتم رفع البدلات تدريجيّاً خلال هذه المدة (25% من قيمة بدل المثل في السنة الأولى، و50% في الثانية، و100% في السنتين الثالثة والرابعة). علماً أنّ بدل المثل يوازي 8% من قيمة المأجور. ويحق للمالك، بموجب القانون، تقصير المدة الانتقالية إلى سنتين مقابل التنازل عن الزيادات التدريجية، أو استرداد المأجور قبل انتهاء المدة في حالات معيّنة مقابل تعويض يصل إلى 15% من القيمة البيعية للمأجور. على سبيل المثال، إذا كانت قيمة المأجور 100 ألف دولار، فإن بدل المثل يساوي 8 آلاف دولار. يسدّد المستأجر ألفي دولار في السنة الأولى (167 دولاراً شهرياً)، و4 آلاف دولار في السنة الثانية (334 دولاراً شهرياً)، و8 آلاف في السنتين الثالثة والرابعة (667 دولاراً شهرياً)، قبل أن يسترد المالك المأجور.

وعليه، برزت نقطة خلاف جديدة في القانون تتمثّل بتعدد الجهات المخوّلة تخمين قيمة المأجور بين الخبير الذي تعيّنه المحكمة، ووزارة المالية، ولجنة التخمين المنصوص عليها في المادة 8 من قانون «الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته»، ما «سيسبب وجعة رأس ونزاعاً إدارياً وقضائياً»، بحسب عضو لجنة تجار الرميل بسام مخيبر. لذلك، طُرح اعتماد مبدأ مضاعفة بدل الإيجار القديم نفسه، على أن تسري قيمة المضاعفة التي يحددها القانون على جميع عقود الإيجار بدلاً من مبدأ النسبية. مثلاً إذا كان بدل الإيجار يساوي 100 دولار، وحدّد القانون مضاعفة البدلات 10 مرات، يصبح الإيجار 1000 دولار. وهكذا لا تعود هناك حاجة إلى تثمين المأجور، علماً أنّ هناك شكوكاً في أن الطرفين اللذين اختلفا على نسبة بدل المثل سيتفقان على قيمة المضاعفات.

في كتابها إلى عدوان، ردّت نقابة مالكي الأبنية المؤجّرة بـ«الموافقة على مضض على تمديد مهلة تسليم المأجور لخمس سنوات، وتخفيض بدل المثل إلى 5 أو 6%»، كما ينقل رئيسها باتريك رزق الله. أمّا في ما يخصّ الخلوّات التي دفعها المستأجرون، «فلن نمانع طرح عدوان خلال الجلسة تمديد عقود الإيجار لمن سدّد بدل خلوّ بعد عام 2014، تاريخ صدور قانون الإيجارات الجديد، ربطاً بارتفاع قيمة هذه البدلات في السنوات الأخيرة. أما من دفع بدل خلو قبل 10 سنوات فقد استردّ ماله بالاستفادة من المأجور من دون دفع بدل إيجار كل هذه المدة».

إلا أن هذه «التنازلات» التي قدّمها المالكون لن تجدي نفعاً لأن المستأجرين يرفضون قانوناً يحرر الإيجارات غير السكنية من الأصل، ويركّزون نقاشهم حول «بدلات الإيجار المناسبة في إطار قانون إيجار يضمن استمرارية المؤسسة التجارية. أما في حال أصرّ المالك على إنهاء العقد فيكون أمام خيارين، إما يشتري المأجور مقابل دفع 40% من قيمته للمستأجر أو يبيعه للمستأجر بـ 60% من قيمته»، بحسب مخيبر. وأجمع المستأجرون القدامى في اجتماع الجمعيات التجارية والنقابات ولجان الأسواق في 18 آذار الجاري على أنّ «الشوائب التي تعتري القانون الحالي ليست تقنية ومحصورة ببعض النقاط، بل بنيوية وتطاول جوهره، وتجعله غير قابل للترميم أو التعديل من وجهة النظر التجارية». واتفقوا على تقديم «تصور جديد ومتوازن للقانون يراعي حقوق المستأجرين والمالكين على حدّ سواء، وتشكيل لجنة من التجار لهذه الغاية لتقديمه في أقرب فرصة ممكنة»، بحسب رئيس «جمعية تجار بيروت» نقولا شماس.

بين حق التملك من جهة وحقوق المستأجرين المستندة إلى قانون التجارة والمدفوعة بنتائج الأزمة الاقتصادية من جهة ثانية، لا يريد 24 ألفاً و900 تاجر من المستأجرين القدامى ملاقاة المصير نفسه لـ 87 ألف مستأجر جديد، أي «الانتقال كالرُحّل من متجر إلى آخر وخسارة الزبائن»، بحسب مخيبر. وعليه، فإن الفجوة بين الطرفين لن يكون من السهل ردمها لأن الخلاف يكاد يكون «وجودياً»، وهو ما عبّرت عنه إشارة أحد التجار في جلسة «الإدارة والعدل» إلى منطقة الكسليك، حيث «المحال الصامدة هناك هي فقط المؤجّرة قديماً»، وردّ رزق الله عليه بالقول: «هل يعني ذلك أنكم تفتحون محالكم على حسابنا؟».

استراحة

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4562

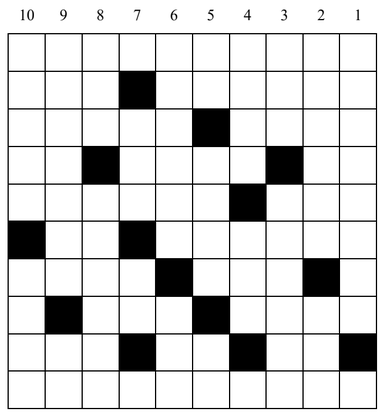

أفقيا

1- جزيرة إنكليزية نفي إليها نابوليون بونابرت وتوفي فيها – 2- الأوزان في الشعر – من الأمراض – 3- سياسي هندي راحل – لعبة تسلية فارسية الأصل تدخل أحياناً ضمن جهاز العروس – 4- بصق – مكتنز اللحم بدين – للإستفهام – 5- نهار وليل – عاصمة غينيا الإستوائية – 6- إنجذاب وانبهار – إحسان – 7- أسد – عائلة ممثلة كوميدية مصرية راحلة – 8- برّاق – مشى – 9- بحر- خاصته – خلاف غرب – 10- التسمية القديمة لساحة الشهداء في بيروت

عمودياً

1-عاصمة تشيلي – 2- مدينة سعودية – من أسماء الأفعال ومعناه أسرع – 3- رفع الصوت بعض خفض – متساهل فيه – 4- تبسط النسور اجنحتها دون تحريكها – نطعن بالرمح – 5- ضمير منفصل – برّاق – نوتة موسيقية – 6- يكسبان – منبسط من الأرض – 7- من مستلزمات البناء – إسم موصول – 8- يحرّك ويهز – فيلسوف عربيّ سماه فلاسفة الغرب الشّارح – 9- رئيس مجلس نيابي لبناني – سرب من الطيور – 10- عاصمة أوروبية – ما تستر به المرأة وجهها

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- مس – ريمي – لا – 2- دينا – اسطول – 3- إد – سرداب – 4- منشار – يلهو – 5- بيال – شر – بط – 6- عزرا – كرة – 7- فاروق – دبي – 8- اب – عرّ – دجّ – 9- ر ر ر – وسوف – 10- يوسف العظمة

عمودياً

1- مدام بوفاري – 2- سيدني – ابرو – 3- شاعر – رس – 4- رأس الزور – 5- ر ر – رق – وا – 6- ماد – شا – عسل – 7- يساير – دروع – 8- طبل – كبّ – فظ – 9- لو – هبريد – 10- الغوطة – جرّة

sudoku 4562

		5				7		
	9	7			3	1	2	
3		2	1			6		9
2				5	9			6
8								1
4			6	3				2
	2				7	5		
	3				8	2	6	
	6				4	9		

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4561

9	3	6	5	1	7	2	4	8
7	1	4	2	8	6	9	3	5
2	5	8	3	4	9	7	6	1
5	6	7	1	2	4	3	8	9
3	8	9	6	7	5	4	1	2
4	2	1	8	9	3	5	7	6
8	7	5	4	6	2	1	9	3
6	4	2	9	3	1	8	5	7
1	9	3	7	5	8	6	2	4

مشاهير 4562

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

باحث لبناني في التاريخ في المركز العربي للأبحاث. من مؤلفاته « مشروع النهوض العربي»

7+6+8+9+10 = غليان بركاني ■ 1+2+3+4 = ذو جاه وسلطة ■ 5+11 = حرف نصب

حل الشبكة الماضية: **كلارا بولتزل**

طوفان الأقصى

«جريمة دير البلح» تعمّق المأزق الإسرائيلي

العدو يليّن موقفه: تنازل ينعش المفاوضات

عاد، أمس، الوفد الإسرائيلي المفاوض من القاهرة، بعد انتهاء جولة أخرى من المفاوضات التي حضرتها وفود الوسطاء، وغاب عنها وفد حركة «حماس». وبحسب التقارير الإسرائيلية، فإن الوسطاء قاموا بصياغة اقتراح محدّث لصفقة تبادل أسرى، «يسمح بهامش من المناورة، ويقع ضمن الصلاحيات التي حدّدتها إسرائيل للموافقة عليها في الصفقة، وقد يتضمّن بعض المرونة في عودة النازحين إلى الشمال (لكنه لا يتضمّنها الآن بشكل صريح)». وبحسب «القناة 12» العبرية، فإن هناك «توقّعات بوجود ردّ إيجابي من حماس على المقترح الجديد المقدّم من الوسطاء، رغم أنه ليس أمراً سهلاً». وبحسب تقرير القناة، فإنه «إذا كان الردّ من حماس إيجابياً، فإن الضغوط ستتصاعد، الأمر الذي سيقود إسرائيل إلى نقطة لا خيار فيها سوى الموافقة على الصفقة»، مع الإشارة إلى أنه «في حال الحصول على موافقة حماس، فإن وفداً إسرائيلياً سيعود إلى القاهرة في الأيام المقبلة». ويروّج الإسرائيليون لكون المقترح الحالي المحدّث، هو أقصى ما يمكن أن تقدّمه إسرائيل من تنازلات، وأن الكرة الآن في ملعب «حماس». وبحسب ما نقلت قناة «كان» عن مسؤول إسرائيلي كبير مشارك في المفاوضات، فإنه «سيكون من الصعب للغاية، بل من المستحيل، التوصّل إلى اتفاق مع حماس إذا رفضت اقتراحنا الجديد، ولا يمكن أن تكون هناك مرونة تتجاوز ما تمّ طرحه».

من جهتها، تأمل القاهرة الوصول إلى تهدئة تمتدّ لـ 6 أسابيع في غزة، قبل بداية الأسبوع المقبل. ويدلّل المسؤولون المصريون على إمكانية أن تتحقّق آمالهم، بما يعتبرونه «ضغوطاً أميركية انعكست في تنازلات قدّمها الاحتلال خلال جولة المفاوضات في القاهرة». وتتحدّث المصادر المصرية المطّلعة على المفاوضات، عن أن «تغيّرات سُجّلت في موقف إسرائيل في ما يتعلّق بعودة السكان الى شمال قطاع غزة، وأعداد وأسماء الأسرى الذين سيتمّ الإفراج عنهم من سجون الاحتلال، في مقابل المجنّدات الإسرائيليات لدى المقاومة». كما تطرق البحث، بحسب المصادر، إلى «المطالب الاسرائيلية بإيجاد آلية مستدامة يتمّ من خلالها التواصل مع الأسرى في القطاع، والتأكّد من سلامتهم، إضافة إلى طلب أرقام مؤكّدة حول من تبقّى منهم لدى الفصائل المختلفة، وليس فقط حركة حماس». «تعهّد» المسؤولون المصريون بـ«إقناع قيادة حماس، بالاستجابة لجزء كبير مما طُرح في الاقتراح المحدّث، بينما جرى تأجيل النقاش في مواضيع أخرى ذات مدى متوسّط، حتى إشعار آخر». على صعيد موازٍ، تلقّت مصر «تطمينات أميركية»، بـ«عدم تنفيذ إسرائيل أي اقتحام لمنطقة رفح الفلسطينية، حتى في حال إخفاق المفاوضات، قبل منتصف الشهر المقبل على الأقل، والانتهاء من الترتيبات الخاصة بوضع المدنيين»، بما يضمن عدم إحداث حالة من الفوضى على الشريط الحدودي بين قطاع غزة ومصر، بحسب مصادر مصرية مطّلعة. وبموجب الاتصالات التي جرت بين مسؤولين مصريين ونظرائهم الأميركيين، تبيّن أن «كلّ المخطّطات التي قدّمتها إسرائيل بشأن العملية العسكرية في رفح، لم تستوفِ الشروط الأميركية بعد»، مع التأكيد أن إرجاء التحرّك هناك لا يعني إلغاء المخطّطات الإسرائيلية التي تستهدف اقتحام المنطقة.

> يروّج الإسرائيليون لكون المقترح الحالي المحدّث، هو أقصى ما يمكن أن تقدّمه إسرائيل من تنازلات

في غضون ذلك، كشفت صحيفة «هآرتس»، نقلاً عن مصدر عسكري إسرائيلي، أن «طائرة إسرائيلية من دون طيّار، أطلقت ثلاثة صواريخ واحداً تلو الآخر على قافلة «المطبخ المركزي العالمي» (WCK)، التي كانت ترافق شاحنة مساعدات إلى مستودع المواد الغذائية في دير البلح». وكانت السيارات المستهدفة، بحسب المصدر العسكري، «تحمل علامات واضحة تشير إلى أنها تابعة للمنظمة، لكن غرفة الحرب التابعة للوحدة المسؤولة عن تأمين الطريق، حدّدت رجلاً مسلّحاً على الشاحنة واشتبهت في أنه «إرهابي»». واستمرّت الطائرة المسيّرة في التحليق فوق القافلة، إلى حين «وصلت الشاحنة إلى المستودع (...) ثم غادرت السيارات التابعة للمنظمة المستودع من دون الشاحنة». وبعد ذلك، «أمرت الوحدة المسؤولة عن تأمين الطريق، مشغّلي الطائرة بمهاجمة إحدى السيارات بالصواريخ»، ثم «استهدفت الطائرات الإسرائيلية سيارة غادر منها أشخاص تجاه سيارة أخرى في القافلة، لكن صواريخ أخرى استهدفتهم أيضاً». ثم «خلال محاولة إنقاذ الجرحى في الاستهداف الثاني، ضرب صاروخ ثالث المكان، واستهدف من كانوا يقومون بعملية الإنقاذ». وفي حصيلة الجريمة، قُتل 7 من موظّفي المنظمة الدولية، من جنسيات مختلفة، بينهم أميركيون وأستراليون وبريطانيون، ما دفع المنظمة إلى إعلان وقف أنشطتها مؤقتاً وفوراً في قطاع غزة.

> يروّج الإسرائيليون لكون المقترح الحالي المحدّث، هو أقصى ما يمكن أن تقدّمه إسرائيل من تنازلات

وعقب الحدث، توالت التصريحات والمواقف الدولية والغربية المنددة بالجريمة الإسرائيلية، ما دفع الجيش الإسرائيلي إلى الإعلان عن فتح تحقيق فوري، تولّاه رئيس هيئة الأركان الذي توجّه إلى قيادة المنطقة الجنوبية لمتابعة التحقيق. ونقلت وسائل إعلام إسرائيلية، عن مسؤولين أمنيين، قولهم إن «حادثة قصف فريق المطبخ المركزي العالمي، هي الأسوأ لإسرائيل على المستوى الدولي»، بينما قال رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، إنه «للأسف، خلال اليوم الأخير، وقع حادث تراجيدي تمثّل في استهداف قواتنا لأشخاص أبرياء من دون قصد في غزة»، معتبراً أن «هذه الأمور تحدث في الحرب، وسنتقصّى ظروف الحادثة». وبحسب «القناة 13» العبرية، فإنه «في أعقاب الحدث (...) سيناقش المجلس السياسي والأمني المصغّر، زيادة المساعدات الإنسانية، خصوصاً بعد طلبات توجّه بها بايدن إلى الحكومة الإسرائيلية، وهي: زيادة عدد شاحنات المساعدات التي تدخل غزة إلى 500 شاحنة يومياً، وغمر القطاع بالطعام، وفتح معابر إضافية».

(الأخبار)

موظفو «الأمم المتحدة» يتفقّدون السيارة التابعة لـ«المطبخ المركزي العالمي» التي استهدفتها القوات الإسرائيلية (أ ف ب)

«الأخبار» في «الشفاء»: كأنّ مستشفًى لم يكن

غزة - **يوسف فارس**

ليس في وسعك أن تدرك، في اللحظة الأولى التي تصل فيها إلى مستشفى «الشفاء»، أن تلك المنطقة هي معلم المدينة الأبرز، الذي تعاقبت على بنائه، منذ نهاية السبعينيات، حكومات ودول عدة، ووضعت كلّ المؤسسات الصحية الدولية أسهماً في تحديث مبانيه. يطالعك الدمار من شارع الوحدة الذي يقود إلى بوابة المستشفى المدمّر. وفي الباحة التي طالما تصدّر مشهدها شاشات الأخبار؛ سيكون عليك أن تفرك عينيك عدّة مرات، لتتأكد أنك في مستشفى «الشفاء» فعلاً، بعدما غيّرت الدبابات والجرافات الإسرائيلية وجه المنطقة تماماً، واختفت معالم الساحة الأمامية.

فالبوابة، حيث يتربّع قسم الطوارئ والاستقبال، المبنى الذي بقي طوال الحروب والمواجهات التي مرّت على القطاع، بوابة استقبال الجرحى والشهداء، وضمّ أكفاً الأطباء والممرّضين والاختصاصيين، أغلقت بأكوام من الرمال، فيما قُصفت كل طبقات القسم بالقنابل الحارقة. وفي الجهة الشمالية، ليس حال مبنى الجراحات التخصصي، الذي فُرغ من بنائه قبل أقلّ من 10 سنوات، وتكاتفت العشرات من المؤسسات الدولية على تجهيز أقسامه بالمعدات الطبية، أفضل حالاً من الطوارئ، إذ خُرق وقُصف بالمئات من القذائف. وإذ يتكرّر المشهد نفسه في مباني قسم غسيل الكلى، يفوق كل وصف؛ هناك، التقينا حلمي السويركي، وهو متطوّع عمل لسنوات في خدمة مرضى القسم، وكان قد فقد قبل عدة أيام من الانسحاب من المستشفى، والدته التي كانت أحد النزلاء الدوريين فيه. يقول، وهو يتجوّل بين الأسرّة المحترقة وأجهزة الغسيل المدمّرة: «اليوم، وبعد ما شاهدت ما حدث في قسم الكلى، ساقول بأسف، إن نحو 500 مريض بالفشل الكلوي، سيلاقون مصير والدتي التي توفيت قبل أيام، لأنها لم تستطع الوصول إلى المستشفى، لقد دمّروا آخر أمل لهؤلاء المرضى بالنجاة، ولم يبقَ في شمال وادي غزة أيّ مكان يتعالجون فيه، بعدما خرج مستشفى نورة الكعبي في شمال القطاع عن العمل أيضاً».

> انتُشل من محيط «الشفاء» نحو 300 شهيد، فيما لا تزال أعداد غير معروفة من الشهداء، أسفل المنازل المحيطة بالمستشفى

(أ ف ب)

في باحة المستشفى المزدحم بالمئات من جثامين الشهداء، تنبعث رائحة الموت. القليل من الجثامين تعرّف إليها ذووها، وأكثرها لم يكن سوى بقايا هياكل عظمية. لا يدري المئات من الأهالي الذين توافدوا مع ساعات الفجر إلى المكان، ما إذا كان هؤلاء شهداء جدداً، أم أن جثامينهم انتُشلت من القبور، وغدت طعاماً للكلاب. وفقاً لتقديرات أولية نشرها جهاز الدفاع المدني، انتُشل من محيط مستشفى «الشفاء» نحو 300 شهيد، فيما لا تزال أعداد غير معروفة أسفل المنازل المحيطة بالمستشفى في الجهة الشمالية، وتحديداً في شارع أبو حصيرة، حيث دمّرت الطائرات الحربية بالأحزمة النارية، المئات من المنازل على رؤوس سكانها. تمشي في شوارع تغيّرت معالمها تماماً، فلا تجد سوى الحسرة والبؤس في وجوه الأهالي الذين عادوا لتفقّد المكان ومَن تركوا فيه من جيرانهم وذويهم، فلم يجدوا سوى الركام. أبو محمد صيام، هو واحدٌ من المكلومين. فقد الحاج السبعيني تحت طبقات المنزل الذي نزح إليه من حي التفاح، تسعة من أفراد عائلته، واستطاع، رفقة الأهالي، انتشال ثلاثة جثامين فقط. يقول لـ«الأخبار»: «كل شيء حدث في لحظة، كان الجميع نياماً عندما بدأت الأحزمة النارية، مَن لم يقتل تحت سقف منزله، قُتل أثناء محاولته الهرب، استطيع التأكيد أنه لم يخرج أحد حياً من مئات المنازل التي تشاهدها».

مشهد الخراب في مستشفى «الشفاء» ومحيطه، وعلى رغم أنه تكرّر بنسخة كربونية في عشرات الأحياء في شمال القطاع، إلا أن وقعه على سكان قطاع غزة جميعهم كان أكثر قسوة، لأنه لا أحد من الغزّيين، في شمال القطاع أو وسطه وجنوبه، يجهل «الشفاء»، فيما أغرقت إسرائيل هناك كل ما لديها من حقد، بأبشع الصور.

الحراكان «الإنساني» والسياسي يتقاطعان: نتنياهو ليس بخير

بيروت حمود

ليست التظاهرات التي عمّت الشوارع الإسرائيلية أخيراً، وليدة اللحظة؛ فهي، ورغم اشتدادها في الأيام الماضية، ما فتئت تتدحرج منذ نهاية العام الماضي، حينما بدأت تتزايد المؤشرات إلى احتمال تقاطع الحراك المطلبي الإنساني المنادي بصفقة تبادل فورية بين دولة الاحتلال و«حماس»، مع الحراك السياسي المطالب برحيل حكومة بنيامين نتنياهو، وتحديد موعد مبكر لإجراء انتخابات «الكنيست». ويتزامن توسّع رقعة الاحتجاجات، مع ثبوت سلسلة من الحقائق، في مقدّمتها سلوك الحكومة خلال الحرب، وخصوصاً على مستوى إدارة ملفّ صفقة التبادل التي بات شهدتها القدس وتل أبيب وحيفا واضحاً أن من مصلحة نتنياهو تأخير الاتفاق عليها قدر الإمكان، وهو ما يفسّر التعنّت في رفض عودة النازحين إلى شمال قطاع غزة. وأما الحراك الثاني للتظاهرات، فهو أزمة قانون التجنيد، التي أثبت نتنياهو خلالها أنه يحاول التوصّل إلى صيغة تعفي «الحريديين» عملياً من الخدمة العسكرية، فيما يطالب الجيش بتجنيد 20 ألف جندي جديد لمواجهة التحديات الأمنية المتفاقمة، وخصوصاً على الجبهة الشمالية، بعد سقوط مئات القتلى وآلاف الجرحى في صفوفه جرّاء الحرب المستمرة على غزة، وبروز مطالبات واسعة بـ«المساواة في الأعباء». والمحرّك الثالث، هو تظاهرات الاحتجاج التي قادت تظاهرات العام الماضي ضدّ مخطّط «الانقلاب القضائي»، العودة إلى الشارع، في ما قد لا يكون منفصلاً عن «تفاقم الخلافات» بين نتنياهو والإدارة الأميركية، على اعتبار أن الأخيرة ربما تكون متّهمة بتوسيع التظاهرات كجزء من «الضغوط» التي تمارسها على رئيس حكومة الاحتلال.

والعناوين التي تقدّم ذكرها، كانت ظاهرة بوضوح في التحركات التي شهدتها القدس وتل أبيب وحيفا وقيساريا وغيرها من المدن في الأيام الماضية، والتي تخلّل بعضها إغلاق للشوارع والطرق الرئيسية، ومواجهات بين الشرطة والمحتجّين. وفي هذا الإطار، رأى المحلّل السياسي لصحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع، أنه في أثناء التظاهرة التي بدأت في القدس منذ مساء السبت، ونصب المشاركون فيها خياماً للمبيت كمؤشّر إلى استمرارهم في الاحتجاج، أطلقت عملياً «صافرة البداية لفصل جديد من الاحتجاجات على سلسلة من إخفاقات الفشل السابع من أكتوبر، وخلاله، وبعده». ورغم أن المتحدّثين على منصة الاحتجاج لم يذكروا الحرب بصراحة، اعتبر برنياع أن «مدة ضبط النفس بسبب الحرب قد انتهت. والتصريحات ضدّ «إعادة الأسرى هي مسألة وجودية، ومن دونها سيتفكّك المجتمع الإسرائيلي»

> «إعادة الأسرى هي مسألة وجودية، ومن دونها سيتفكّك المجتمع الإسرائيلي»

نتنياهو كانت صارخة ومتشدّدة جداً». ومع ذلك، فإن المحتجّين في الشارع هم أنفسهم الذين كانوا يحتجّون في الماضي ضدّ الحكومة ذاتها، ما يعني أن «الاعتقاد بأن إخفاق السابع من أكتوبر والأداء الفوضوي للحكومة منذئذ سيفضيان إلى نمو أجنحة جديدة للاحتجاجات، تكون أوسع وأكثر حيوية، لم يتحقّق بعد»، خصوصاً وأن «جنود الاحتياط الذين تسرّحوا لم يخرجوا من غزة مع غضبهم ولا مع مطالبهم ولا مع لافتاتهم. ولم يقودوا الاحتجاجات». وفي دليل على ذلك، صرخ أحد جنود الاحتياط أمام متظاهرين وصلوا إلى مكاتب الحاخامية الرئيسية في القدس، للاحتجاج ضدّ الحاخام الرئيسي لإسرائيل، يتسحاق يوسف، وضدّ قرار منحه «جائزة إسرائيل»، بالقول: «أنتم تتسبّبون في إضعافنا في غزة».

لكن «إعادة الأسرى هي مسألة وجودية، ومن دونها سيتفكّك المجتمع الإسرائيلي»، وفقاً لما تعتقده عائلات الأسرى لدى «حماس»، وأيضاً قسم كبير من المتظاهرين. ونقل برنياع عن بعض هؤلاء أن «المحتجزين هم أدعاء آخر ضدّ نتنياهو، مثل تهرّب الحريديم من التجنيد، ومثل عطلة الكنيست (رغم الحرب)، ومثل التيار الخلاصي الذي يقوده سموتريتش، وشرطة بن غفير، ومثل أقوال سارة نتنياهو وسلوك ابنها يائير». وخلص إلى أن «النضال المتواصل ضدّ الحكومة عزّز كثيراً من شكوك المحتجّين تجاه السياسيين في السلطة، وتجاه أيّ سياسي عموماً. ولذلك، عندما سمعوا أن نتنياهو سيخضع لعملية فتاق جراحية، رفضوا التصديق؛ إذ قال بعضهم إن هذه مجرّد خدعة. وقد اختلق هذا العلاج من أجل إسكاتنا. وهذا ليس فتاقاً، إنه مصاب بمرض أخر وأسوأ بكثير. جميعهم يكذبون».

بدوره، رأى المحلّل العسكري لصحيفة «هآرتس»، عاموس هرئيل، أن التظاهرات التي عمّت المدن الإسرائيلية، هي بمثابة تعبير عن «تصعيد مناخَرَ» في النضال الذي تقوده عائلات الأسرى، تقاطع عملياً مع تحرّك منظّمات الاحتجاج التي «تناضل من أجل إسقاط الحكومة وإحباط التشريع المخطّط لإعفاء الحريديين من الخدمة العسكرية». وأشار إلى أن الركود الذي ساد المفاوضات غير المباشرة بين دولة الاحتلال و«حماس»، دفع قسماً كبيراً من عائلات المحتجزين إلى التسليم بفرضية أن مفتاح تحريك عجلة المباحثات، يتمثّل في زيادة الضغط على الحكومة عبر تصعيد الاحتجاج في الشارع. وبناء على ذلك، اعتبر أن «الجولات المقبلة من المحادثات ستجري في ظلّ التظاهرات، التي ستشكّل تحدّياً لنتنياهو لأول مرّة منذ اندلاع الحرب».

ورأى هرئيل أنه «كلّما تقدّم الوقت، تتعزّز الشبهات بأن نتنياهو، وأكثر من سعيه إلى تحقيق انتصار مطلق - لا يلوح أبداً في الأفق - يتّجه نحو حرب أبدية، كتلك التي تطول وتتمدّد، من دون بدء حساب قومي للذات حول سؤال: لماذا علقنا فيها؟»، مشيراً إلى حقيقة مقتل العشرات من الأسرى لدى «حماس» بسبب عدم التوصّل إلى صفقة في شأنهم، وهو ما يبدو أنه السبب في تغيير موقف قادة أجهزة الأمن الإسرائيلية، وأعضاء في «كابينيت الحرب» وفي «الكابينيت» السياسي - الأمني الموسّع، وبينهم قسم من وزراء حزب «الليكود» الذي يتزعّمه نتنياهو؛ حيث «يتعالى الادّعاء بأن الكرة (في المفاوضات) انتقلت إلى الملعب الإسرائيلي، وبأن تعنّت نتنياهو هو السبب الأساسي لتأخير التوصّل إلى اتفاق». ولفت هرئيل إلى أنه «بسبب الضغوط المتصاعدة على رئيس الحكومة، اضطر الأخير إلى إبقاء فريق مقلّص لمتابعة المفاوضات في قطر، وسمح بإرسال وفد آخر إلى مصر. وإذ كان من المفترض أن يعود هذا الأخير إلى تل أبيب، تقرّر إبقاؤه في القاهرة (قبل أن يعود أمس)، وهو ما فسّره مسؤولون سياسيون إسرائيليون كإشارة إلى احتمال التقدّم في المفاوضات.

«الخبيزة» تتخم بيوت الغزيين

غزة - **هداية محمد التتر**

يقترب شهر رمضان من الأفول، فيما لا تفتأ آلة القصف الصهيونية تهشّم كل مظاهر الحياة في قطاع غزة، فلا يسلم منها لا البشر ولا الحجر. ومع استمرار تفشي حالة الجوع في القطاع من جراء الحصار الإسرائيلي، لا يجد الأهالي غير الحشائش الخضراء لصنع طعام الإفطار. تقول أم محمود الدلو، في حديث إلى «الأخبار»، والحسرة تعتصر قلبها: «كنا في الأعوام السابقة نعدّ أشهى الوجبات ولذّ المأكولات لمائدة الإفطار الرمضانية، أما الآن فبالكاد نجد ما يسدّ رمقنا». وتضيف المرأة، وهي أم لثلاثة أطفال صغار وزوجة لرجل مصاب: «جاء شهر رمضان ونحن نعاني من ويلات الحرب علينا، فلا سحور سوى الماء، وفي حال توفر التمر يكون مع الماء. أما الإفطار فهو ما توفره إدارة مركز الإيواء، وغالباً يكون طبق شوربة الأرز، وأحياناً نلتقط نبات الخبيزة من الأراضي المجاورة ونعدّ منها طبقاً آخر».

والواقع أن حال «أم محمود» لا يختلف كثيراً عن أخريات، بل يمكنك أن تسمع الرواية نفسها من آلاف النساء. تقول أم محمد الدلو، التي فقدت بيتها ولجأت إلى مركز إيواء «الدحيان» مع أفراد أسرتها الأحد عشر: «غالباً ما يكون إفطاري هو الماء، لأن طبق الشوربة الذي يوفره مركز الإيواء لا يكفي العائلة، وخاصة أن لديّ طفلاً مريضاً بالقلب وبحاجة إلى الغذاء، وأطفالي صغار لا أقوى على رؤيتهم والجوع يأكل أمعاءهم». أما أم محمد عبيد فقد تكون محظوظة أكثر من نظيراتها؛ إذ إنها تستطيع شراء بعض مكونات الطعام الباهظة الثمن. تقول المرأة: «السحور هو زعتر ودقة من دون خبز لأن الذرة والشعير يتعبان معدتي، أما الإفطار فصنعت من نبات الهندبة فطائر ومن الخبّيزة طبيخ ملوخية، وأقراص العجة، كذلك صنعت من دقيق الصويا مع بعض البهارات برجر، والحمد لله».

وفي منزل زالت أجزاء منه جراء الاستهداف الصهيوني، تجمعت عائلة هداية أبو حسنين حول مائدة الإفطار، التي تحتوي طبقين من السماقية. تقول هداية «جمعنا كمية من الأعشاب التي يطلق عليها الحميض، وصنعت منها السماقية مع بعض التوابل والبهارات لعدم توفر المكونات الأساسية كالسلق والبصل». لافتة إلى أنه «رغم أن هذه العشبة تؤدي إلى آلام في البطن، إلا أننا نضطر إلى تناولها لعدم توفر أي شيء غيرها». أما منى التتر، فتجلس في إحدى زوايا المصلى التابع لمركز إيواء «التابعين»، والذي نزحت إليه مع عائلتها من مشفى «الشفاء الطبي» بعد اقتحام الأخير من قبل جيش الاحتلال. تقول: «كنا نعيش في أمان الله في مشفى الشفاء، نصنع السماقية ونبيعها، وبعض المعجنات بالصلصة ونفطر بها، والخبيزة نطبخها، ولكن الاحتلال لا يروق له أن يرانا في أي حالة استقرار، فأجبرنا بعد يومين من الخوف والرعب وحرمان من الطعام والشراب على الخروج من المشفى دون أن نحمل أيّاً من حاجياتنا». وتضيف: «ها نحن الآن من دون أيّ من مقومات للحياة، نفطر على لقيمات يقدمها لنا من حولنا رغم صعوبة حالهم وانعدام المؤونة لديهم».

بدوره، يؤكّد نائب مدير مركز إيواء «الدحيان»، بلال هنية، في حديثه إلى «الأخبار»، أن «المركز يؤوي 40 عائلة معظمها تعاني من وضع مالي صعب، بحيث تعتمد في إفطارها على ما نقدمه من طعام للنازحين». ويضيف: «غالباً ما يكون الإفطار عبارة عن طبق من شوربة الأرز، وذلك وفقاً لقدرة المتبرع حيث إن المواد الأساسية مرتفعة الثمن، ولا قدرة لدينا على شراء كميات كبيرة منها»، داعياً إلى مساعدة أهل غزة ومساندتهم في ظل حرب التجويع التي يمارسها العدو ضدهم.

طوفان الأقصى

«طوفان الأردن» يتمدّد
كفى ضحكاً على الذقون

عمّان ـ الأخبار

يشهد الأردن، لليوم العاشر على التوالي، احتجاجات لا تفتأ تزداد كثافة، ويستمر بعضها حتى الساعة الثانية ليلاً، في محيط السفارة الإسرائيلية في عمّان، لمطالبة السلطات الأردنية بتصعيد الموقف ضد العدو على خلفية الإبادة التي يرتكبها في قطاع غزة، فيما باتت هذه التظاهرات تقابَل بمزيد من التضييق. ولا ينحصر المشهد الاحتجاجي بالمنطقة المحاذية لمسجد «الكالوتي» بالقرب من سفارة الكيان، بل إن حالة عامة من الاحتجاج حرّكتها مبادرة «طوفان الأردن» تمدّدت في بقية المحافظات، إلى جانب اعتصام نسائي في مجمع النقابات المهنية، نُظم بجهود فردية ولم يتبنّه أحد. والظاهر أن تطوّرين رئيسيَّين أديا، وفقاً لمراقبين، إلى انفجار المشهد الاحتجاجي في الأردن منذ 24 آذار، حيث سُجّل أكبر تحرك منذ عملية «طوفان الأقصى» بعد التظاهرات التي خرجت إثر مجزرة «المعمداني»، وهما: عيد «المساخر» اليهودي والذي صعّد في مناسبته المستوطنون ممارساتهم الاستفزازية في ظلّ وصاية أردنية شكلية خلال شهر رمضان؛ وحصار مجمع «الشفاء» الطبي وما رافقه من شهادات ميدانية في محيطه حول اغتصاب نساء فلسطينيات.

وفيما طالبت هذه الموجة من الاحتجاجات، السلطات، بإنهاء «اتفاقية الغاز»، ومعاهدة «وادي عربة»، ومشاركة الأردن في الجسر البري الإسرائيلي، فهي رفعت شعارات ذات سقف مرتفع كانت كفيلة باستفزاز السلطات، من مثل: «كيف بدك تجيب سلام؟ وإنت حليف الأميركان، لا تقلي أمن وأمان، وإنت بتحمي في الكيان». وفي المقابل، وكما في كل مرة تتّخذ فيها التحركات الاحتجاجية في الأردن طابعاً أكثر جدية وزخماً، بدأت تثار أزمات هوياتية فرعية ونزعات فردية عنصرية، يرعاها الذباب الإلكتروني وبعض الشخصيات الإعلامية وصناع القرار، ممن صنعتهم الدولة ليوم كهذا، ولا سيّما أنه يصعب على الحكومة تقبل وجود أردنيين لا تنطلي عليهم مسرحيات الإنزالات الجوية للمساعدات التي تقتل الفلسطينيين، ولا يتطلعون إلى مشاركة ولي العهد في رحلة عمرة ودعوات إفطار رمضانية في أحد قصوره. وعلى هذه الخلفية، لا تتوقف بعض المجموعات والحسابات الإلكترونية من المرتزقة و«السحيجة» عن شيطنة المحتجين وتشويه صورتهم، باتهامات الإساءة إلى الأجهزة الأمنية والإضرار بـ«الأمن الوطني»، وذلك بهدف ضرب عمق الاحتجاجات التي غابت تغطيتها عن معظم الوسائل الإعلامية الكبرى المنصاعة للموقف الحكومي، فضلاً عن تكريس مزايدات وطنية حول من هو الأردني الحقيقي، وما هو الاحتجاج المسموح به، وما هو السقف في دعم غزة.

ومنذ اليوم الأول للتظاهر، أحاط المحتجّون بعشرات الصفوف، رجال الأمن، الذين شرعوا، على جري العادة، في إطلاق قنابل الغاز المسيل للدموع وضرب المحتجين بالهروات. وبحسب جهات حقوقية، اعتقلت الأجهزة الأمنية، في اليوم الأول، حوالى 98 شخصاً، أفرج عن معظمهم في غضون أربعة أيام، ما عدا ثلاثة أشخاص تم توقيفهم لمدة أسبوع وخرجوا بعدها. ومن جهتها، قالت «مديرية الأمن العام الأردنية» إن المتظاهرين «اعتدوا على أفراد الأمن العام وأصابوهم، وألقوا زجاجات مولوتوف والحجارة أضراراً بالممتلكات العامة والخاصة». والمثير للسخرية، هنا، أن الفيديوهات التي انتشرت على وسائل التواصل الاجتماعي أظهرت

> فعّلت السلطات «قانون الجرائم الإلكترونية» الذي كان قد أقر قبل «طوفان الأقصى» بشهرين

العنف الذي مورس ضد المتظاهرين، وبيّنت أيضاً تورط الأجهزة الأمنية في اعتقال حتى عناصرها من «الأمن الوقائي» الذين يرتدون الملابس المدنية، الأمر الذي يُظهر عشوائية الاعتقالات وعدم قانونيتها وتورط عناصر «الأمن الوقائي» أنفسهم في «إثارة الشغب».

وعلى خط موازٍ، فعّلت السلطات «قانون الجرائم الإلكترونية» الذي كان قد أقر قبل «طوفان الأقصى» بشهرين، لتشكّل الحرب الإسرائيلية على القطاع أول اختبار لفاعليته، عبر استدعاء ناشطين وقيادات سياسية، أبرزهم أيمن صندوقة وأنس الجمل وعبد الرحمن شريقات وخالد الناطور ومعتز عواد، وكان آخرهم الصحافي خير الدين الجابري الذي أفرج عنه مدعي عام عمّان، بعد أسبوع من توقيفه على خلفية تغريدة. وأخيراً، اعتقلت الأجهزة الأمنية اثنين من «الهيْئة»، أحدهما أنقذ التناقض في الموقف الرسمي بين رفض سياسة «الوطن البديل» ودعم إسرائيل، وآخر دعا إلى تنفيذ عمليات خطف جنود قرب الأغوار وإيلات والحدود. أيضاً، تحتجز الحكومة الأردنية، منذ أسابيع، عضو حزب «الوحدة الشعبية» اليساري، مجد خلدون، على خلفية هتاف طالب فيه بوقف تصدير الخضار إلى الكيان.

ورغم الاعتقالات، سجّل يوم الجمعة الماضي، مشهد تضامني عارم، حيث لم تمنع إغلاقات الشوارع الرئيسية والمداخل المؤدية إلى مكان الاحتجاج وأزمة السير الخانقة، من توافد نحو عشرة آلاف شخص مشياً على الأقدام من أربع نقاط تجمع (السفارة الصينية ومسجد الصالحين والمسجد الكالوتي ومستشفى الغاردنز)، تبعد معظمها حوالى كيلومتر على الأقل عن السفارة الإسرائيلية. أيضاً، أسند عشرات المحامين الأردنيين، بردائهم القانوني، الصفوف الأمامية للمسيرة المتوجهة إلى السفارة، في محاولة رمزية لحماية المحتجين من القمع. إلا أنه في أيام الاحتجاجات التي تلت الجمعة، صادرت الأجهزة الأمنية بافطات ولافتات وأعلاماً - ما اضطر المحتجين إلى رفع علم فلسطين عبر صور على هواتفهم -، وقطعت أعمدة الإنارة في المنطقة في محاولة لعرقلة عمل المصورين وإمكانات حديد خلدون، على خلفية هتاف طالب فيه بوقف تصدير الخضار إلى الكيان.

سجّل يوم الجمعة الماضي، مشهدا تضامنيا عارما (أ ف ب)

الليل. وبالتزامن مع ذلك، داهمت الأجهزة الأمنية بيت الباحث زياد ابحيص، واعتقلته إلى جهة مجهولة. ومن المتوقع أن تشهد الأيام المقبلة احتقاناً أكبر، ولا سيما وسط تصاعد الغضب ضدّ الأجهزة الأمنية التي تُرفع في وجهها شعارات من قبيل: «السفارة بتعمل إيه، كل الطاقم سي آي إيه»، ودعوات «الموت لأميركا وإسرائيل». ولا يبدو هذا المشهد ملائماً لنظام الحكم الذي يسعى إلى تقييد المشهد السياسي عشية الانتخابات النيابية في آب المقبل، خصوصاً في ظلّ المخاوف من تزايد شعبية حركة «حماس» وقياداتها في الشارع الأردني. وفي هذا السياق، أعتبر سعود الشرفات، العميد السابق في «مديرية المخابرات العامة» الأردنية، في تقرير لصحيفة «واشنطن بوست»، أن الدولة في وضع لا يحسد عليه، إذ إن الصراع الطاحن في غزة، وارتفاع عدد الشهداء الفلسطينيين، يختبران «قدرة الدولة على الحفاظ على الإيقاع السائد الآن، حتى لا تخرج الأمور عن نطاق السيطرة».

السلطة تدخل مختبر «الإصلاح»
محاربة المقاومة «مبدأً» ثابتاً

رام الله ـ أحمد العبد

أدت الحكومة التاسعة عشرة في تاريخ السلطة الفلسطينية، الأحد، اليمين الدستورية أمام رئيس السلطة، محمود عباس، في رام الله، في استجابة جديدة من قبل الأخير لجملة الشروط والمطالب التي وضعها على طاولته وزير الخارجية الأميركي، أنتوني بلينكن، أثناء جولاته الأخيرة في المنطقة. وبعد ساعات فقط من أداء الحكومة اليمين، تلقّى عباس اتصالاً من بلينكن، ومن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، فيما من المتوقع أن يستقبل اتصالات مماثلة من أطراف دولية وعربية، ما دام أن التشكيلة التي جرت المطالبة بها والإشراف على اختيار أعضائها، قد رأت النور أخيراً. ويأتي ذلك في إطار الرؤية الأميركية والغربية للدور المطلوب من السلطة الفلسطينية، والقائمة على إعادة هندسة هذه الأخيرة من جديد، بما يشمل ملفاتها الأمنية والعسكرية والسياسية وحتى المالية، ويبدأ بتكوين الطاقم الوزاري الذي حدّدت واشنطن، بنفسها، الخطوط العريضة لآلية عمله.

وإذا كانت الولايات المتحدة قد أعفت الحكومة من أيّ مهمات سياسية وأمنية، عبر إصرارها على أن تكون «حكومة تكنوقراط»، فإنها بذلك تريد لها مسار عمل بعيداً من هذا الملف كي لا يثقل عليها ويكون سبباً في فشلها. لكن ما تقدّم، لا يعني إسقاط الملف الأمني في الضفة الغربية المحتلّة من الحساب، وتحديداً لناحية مواجهة المقاومة في مدن الضفة ومخيماتها، وخفض التصعيد الميداني، وعدم السماح بانفجار الأمور، وهذا ما تحاول السلطة، عبر منبرها الرسمي، إظهار هؤلاء على أنهم خارج القانون، تزجّ بمجموعات مسلحة، يُعتقد غالباً أنها من عناصرها، لمهاجمة المقاومين وتهديدهم. وعليه، تبدو الضفة مقبلة على مشهد أكثر قتامة، بما يسمح بتكرار هذه الحوادث وربما بصورة أخطر، إذا ما استمرّت السلطة في تلبية المطالب الأميركية والعربية بتصعيد الضغوط على المقاومة.

وبالتزامن مع ما يجري في الضفة، ظهرت أولى بوادر ما كان قد سرى الحديث عنه سابقاً، من تشكيل رئيس جهاز المخابرات الفلسطينية، ماجد فرج، قوة مسلّحة لإدارة الأوضاع في قطاع غزة، وتسليمها ملف توزيع المساعدات. إذ أعلنت الجبهة الداخلية في القطاع، الأحد، تسلّل ضباط وجنود يتبعون ذلك الجهاز، بأوامر مباشرة من فرج، في ما وصفتها بـ«عملية استخباراتية جرت ليلة السبت الماضي». وأكدت أن الأجهزة الأمنية في غزة تعاملت مع أولئك العناصر، واعتقلت 10 منهم، وأفشلت المخطّط الذي جاؤوا من أجله، والذي قالت

> «خطة الإصلاح» الأميركية تتضمن تدريب قوات الأمن الفلسطينية على العمل في غزة

إنه يستهدف إحداث حالة من البلبلة والفوضى في صفوف الجبهة الداخلية، كاشفةً أن منفذيه تسلّلوا بتأمين من جهاز «الشاباك» الإسرائيلي وجيش الاحتلال، بعد اتفاق تم بين الطرفين في اجتماع لهما في إحدى العواصم العربية الأسبوع الماضي، وهو ما نفاه مصدر رسمي فلسطيني لوكالة «وفا». وجاءت هذه الحادثة بعد فشل إسرائيل في استقطاب العشائر وإقناعها بالقيام بمهمة توزيع المساعدات، وتمكّن الفصائل من الاتفاق مع العائلات على إدارة هذا الملف بشكل مشترك من دون إعطاء إسرائيل هدفها، وهو ما يفسر اغتيال دولة الاحتلال، أخيراً، القائمين على الاتفاق المذكور، ومنهم الشهيد فايق المبحوح. كما جاءت الواقعة بعد أيام فقط من حديث أوساط إسرائيلية وأميركية عن موافقة عربية على إرسال قوات إلى غزة كـ«قوة سلام»، اعتبرتها المقاومة «احتلالاً» في حال قدومها. ومن هنا، يبدو التسلل محاولة لجسّ النبض، واستكشاف مدى قدرة المقاومة على معرفة ما يجري على الأرض، واختبار المشهد الميداني برمّته.

وتزامن ذلك كلّه مع ما سُرّب خلال الأيام الماضية، عن قرب توصل الولايات المتحدة إلى اتفاق مع السلطة الفلسطينية لإنهاء «مخصّصات الشهداء»، ضمن محاولات «إصلاح السلطة»، حتى تتمكّن من تولّي الحكم في قطاع غزة بعد انتهاء الحرب. وذكرت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل»، نقلاً عن مصدرين مطّلعَين، قولهما إن محامي الإدارة الأميركية قاموا بفحص مسودات السياسة المعدلة لمدفوعات السلطة، وإن الاتفاق في طريقه إلى الإعلان عنه في الأسابيع المقبلة، حيث سيجري تحديد الرواتب التي يتلقّاها الأسرى كمساعدة اجتماعية، على أساس الحاجة المالية للمستفيد، بدلاً من سنوات اعتقاله كما هو الحال حالياً. وبحسب موقع «بوليتيكو»، تشير تلك المسودات إلى أن مسؤولي السلطة سيستبدلون بالمخطط الحالي برنامجاً للرعاية الاجتماعية العامة، علماً أن «خطة الإصلاح»، والتي تتكوّن من حوالى عشرين مقترحاً، تتضمّن أيضاً تدريب قوات الأمن الفلسطينية على العمل في غزة.

الطاقم الوزاري للحكومة حددت واشنطن، بنفسها، الخطوط العريضة لآلية عمله (أ ف ب)

المقاومة العراقية توسّع الإسناد: الجبهة الأردنية ليست ميتة

بغداد ـ فقار فاضل

أدرجت مصادر في "المقاومة الإسلامية في العراق"، تحدثت إلى "الأخبار"، إعلان "كتائب حزب الله" العراقية استعدادها لتسليح 12 ألف مقاتل في الأردن، في سياق فتح جبهة جديدة لمساندة قطاع غزة في مواجهة العدوان الإسرائيلي. وكان المسؤول الأمني لـ"كتائب حزب الله"، أبو علي العسكري، قد كشف في منشور على قناته في تطبيق "تلغرام"، أنّ "المقاومة الإسلامية في العراق أعدّت عدّتها لتجهيز المقاومة الإسلامية في الأردن، بما يسدّ حاجة 12 ألف مقاتل من الأسلحة الخفيفة والمتوسطة والقاذفات ضد الدروع والصواريخ التكتيكية وملايين الذخائر وأطنان من المتفجرات"، لافتاً إلى أنه "يكفي للقيام بذلك تزكية من حركة حماس أو الجهاد الإسلامي، لنبدأ أولاً بقطع الطريق البرّي الذي يصل إلى الكيان الصهيوني"، وينقل إليه الخضروات الطازجة عبر الشاحنات من الأردن. ويأتي هذا الإعلان، بعدما قررت "كتائب حزب الله" تعليق عملياتها العسكرية ضد قوات الاحتلال الأميركي في العراق وسوريا، منذ شهر شباط الماضي، إثر "اتفاق شامل" مع الحكومة يُفترض أن يشمل سحب القوات الأميركية من البلاد، بينما بقيت فصائل المقاومة تعمل باستمرار على استهداف مواقع إسرائيلية حيوية، وآخرها قاعدة عسكرية في مدينة إيلات المحتلة أصابتها طائرة مسيّرة بشكل مباشر.

وتلقّت الأوساط المراقبة في العراق بيان أبو علي العسكري باهتمام بالغ، كونه يأتي قبل أسبوعين على الزيارة التي سيقوم بها رئيس الحكومة العراقية، محمد شياع السوداني، إلى الولايات المتحدة في منتصف نيسان الجاري، ما قد يعني إضافة حمل جديد إلى روزنامة مهامه، التي تتضمّن إنهاء مهمة "التحالف الدولي" في العراق، واستحداث ترتيبات جديدة للعلاقات الأميركية - العراقية، ولا سيما في المجال الأمني في ضوء مطالبة معظم القوى العراقية بانسحاب القوات الأميركية. وتفيد مصادر المقاومة العراقية بأنّ "فتح قناة تواصل مع المقاومة الأردنية، وتزويدها بالسلاح وتدريب بعض مقاتليها، تم عبر مراحل مختلفة، لكن الاهتمام بها بدأ بعد عملية طوفان الأقصى انطلاقاً من ضرورة فتح جبهات جديدة لدعم حركات المقاومة داخل فلسطين ضد الاحتلال الإسرائيلي". وتؤكد المصادر أنّ "المقاومة العراقية كانت طوال فترة الحرب ضدّ غزة تتواصل مع المقاومة الفلسطينية لتحديد أهم استراتيجيات الإسناد والدعم، والتي قد تشمل التسليح ومستلزمات عسكرية أخرى، فضلاً عن استهداف منشآت إسرائيلية".

من جهته، يقول المتحدث باسم حركة "حقوق" التابعة لـ"كتائب حزب الله"، علي فضل الله، إن "الأردن من حيث الموقع الجغرافي الذي يتمتع به، مهم جداً لمحور المقاومة"، مضيفاً، في حديث إلى "الأخبار"، أنه "للأسف، بسبب نظام الحكم فإن هذا الموقع يعود لمصلحة الكيان الغاصب، وليس ثمة أي دعم حقيقي للمقاومة الفلسطينية، أو حتى دعم لأهالي غزة الذين يتعرّضون لحصار قاتل وإبادة جماعية". ويتابع فضل الله أن "تفكير حزب الله العراقي يقوم على العمل على توسيع محور المقاومة ليكون متصلاً من العراق باتجاه الأردن، وصولاً إلى فلسطين. بالنسبة إلينا، فإن وصول الأسلحة إلى الشعب الفلسطيني مهمّ لكي ينهض بواجبه على الجغرافيا الأردنية. وإذا حصل ذلك، فسيكون له قطعاً تأثير إيجابي داعم للفصائل الفلسطينية. إذاً، الأصل في الموضوع تحريك الجبهة الميتة في الأردن لتكون داعمة للفصائل في فلسطين".

ويعتبر أن "دعم المقاومة الأردنية ليس بديلاً من العمليات العسكرية الميدانية لكتائب حزب الله المعلّقة منذ شهر شباط. فالهدنة التي أعلنتها الكتائب جاءت احتراماً للعملية التفاوضية بين الحكومة العراقية والجانب الأميركي". ويؤكد فضل الله أن "تزويد المقاتلين الأردنيين بالأسلحة هي أكثر من رسالة، وقد تكون إحدى الرسائل موجهة إلى الحكومة العراقية، ما

> الكتائب تسعى إلى توسيع محور المقاومة ليكون متصلاً من العراق باتجاه الأردن وصولاً إلى فلسطين

يعني أن الكتائب أرادت أن تقول: نحن مستمرون في مقاومة المحتل حتى خروجه من العراق، ولدينا تكتيكات متعدّدة لإخراجه". ويتابع أنه "إذا كانت الجغرافيا العراقية محرجة للحكومة، فنحن نبحث عن بدائل كثيرة لأجل الضغط على الجانب الأميركي وعلى الكيان الصهيوني لإيقاف الحرب ضد غزة، وكذلك خروج المحتل من الشرق الأوسط".

أما المحلل السياسي، ماجد الحسناوي، فيرى أنّ "خطوة دعم مقاتلين في الأردن لغرض الدفاع عن غزة مهمة جداً، حتى تكون هناك جبهة أخرى تساند جبهات حزب الله اللبناني والحوثيين وفصائل المقاومة العراقية التي تعمل برؤية واحدة لتحرير غزة من جهة، ومشاغلة العدو من جهة أخرى". ويضيف أنّ "المقاومة العراقية ما زالت تحتفظ بالهدوء إزاء استهداف المصالح الأميركية، لكنّ جهودها العسكرية وعملياتها باتت عابرة للحدود، وذلك من خلال دعم جبهات المقاومة ومنها جبهة المقاومة الإسلامية في الأردن". ويتابع أنّ "دعم المقاومة في الأردن يأتي ضمن سياق المحور الواحد ضد التطبيع مع إسرائيل، وأيضاً لتقوية ذراع حركة حماس والجهاد الإسلامي في خوضهما حرباً غير متكافئة ضد المحتل الإسرائيلي". ويعزو إيكال المهمة إلى المقاومة العراقية إلى "قرب الأردن الجغرافي من فلسطين المحتلة من جهة، ومن العراق من جهة أخرى". ويلفت إلى أن "المقاومة العراقية وتحديداً كتائب حزب الله لها خصوصية كبيرة لدى محور المقاومة وعند الجمهورية الإسلامية في إيران"، ويتوقع أنّ "تكون هناك خطة جديدة تعمل عليها المقاومة في محاصرة إسرائيل واستنزاف قدراتها في كلّ الجبهات".

الاهتمام العراقي بالمقاومة الأردنية بدا بعد «طوفان الأقصى» (من الويب)

طوفان الأقصى

«معادلة المقاومة» تجنّ إسرائيل: لنثأر من إيران... رأساً

علي حيدر

يتجاوز استهداف جيش العدو مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، والذي أدّى إلى استشهاد قائد الحرس الثوري في سوريا ولبنان، العميد محمد رضا زاهدي، ونائبه وغيرهما من القادة والضباط، مجرّد كونه رداً على حدث مُحدّد، حتى لو تم ربطه من حيث التوقيت بالهجوم بطائرة مُسيّرة، طاولت القاعدة البحرية الإسرائيلية في إيلات قبل أيام. فقرار استهداف القنصلية ينطوي على أبعاد استراتيجية تتصل بأكثر من سياق وعنوان، ويمثّل ارتقاءً نوعياً في الرسائل والضغوط التي ينتهجها العدو، وتهدف إلى تأسيس معادلة رد وردع يراهن الاحتلال على توظيفها في أكثر من مسار.

تنظر إسرائيل إلى استهداف القيادات الإيرانية ومصالح طهران في الخارج، على أنه جزء من إستراتيجيتها في مواجهة محور المقاومة. وهو خيار سبق أن تمّ اللجوء إليه في محطات مناسبة، ودعت إليه أكثر من شخصية سياسية ومهنية إسرائيلية في محطات سابقة باعتباره «أكثر نجاعة». ولذلك، عقّب رئيس الاستخبارات العسكرية السابق، اللواء تامير هايمن، بالقول: «أخيراً، نرى دفع ثمن مباشر من الإيرانيين على ما يفعلونه (ضد إسرائيل) من وراء الكواليس»، في ما يشير إلى أن هذا الخيار كان مطروحاً، ولكن تم تجنّبه طوال عقود من المواجهة، نتيجة مخاطره التي يمكن أن تمتد إلى الإقليم، إضافة إلى كونه يحتاج إلى تبنٍّ مباشر من جانب أميركا التي تحكمها اعتبارات أوسع في تقديرها للمصالح والمخاطر.

> برزت دعوات إسرائيلية إلى عدم الاستخفاف بقدرات طهران على الرد والإيلام

في الدوافع أيضاً، إلى جانب دور إيران الرئيسي في تطوّر قدرات محور المقاومة والتي تهدّد عمق الكيان الإستراتيجي، ترى إسرائيل أن كل ما تواجهه منذ عملية «طوفان الأقصى»، كان لإيران دور فيه، من خلال تمكين قوى المقاومة بالقدرات والخبرات، بدءاً بحركة «حماس» في غزة، مروراً بـ«حزب الله» في لبنان، وصولاً إلى اليمن، وهو ما لمّح إليه وزير الأمن الإسرائيلي، يوآف غالانت، غداة استهداف القنصلية، حين قال أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست إن «هدفنا العمل في كل مكان، كل يوم، لمنع تعاظم قدرات أعدائنا، ولنوضح لكل من يعمل ضدنا في جميع أنحاء الشرق الأوسط أن ثمن العمليات ضد إسرائيل سيكون باهظاً». وفي السياق نفسه، كان كلام الناطق باسم الجيش الإسرائيلي، دانيال هاغاري، في مقابلة مع شبكة «سي إن إن»، عن أنه في «الأشهر الستة الأخيرة، كانت إيران تجرّ المنطقة إلى تصعيد، فهي اللاعب المركزي وتستخدم مبعوثيها في لبنان وسوريا والعراق واليمن» ضد إسرائيل، في إشارة إلى أن استهدافها يأتي ضمن إستراتيجية الرد التي تنتهجها تل أبيب.

ترى إسرائيل أن كل ما تواجهه منذ «طوفان الأقصى»، كان لإيران دور فيه (أ ف ب)

من المُسلَّم به أن استهداف القنصلية، سبقه تقدير وضع تمّت خلاله دراسة مخاطر استمرار الوضع الراهن، والخيارات الواجب اتّباعها إزاء ذلك. ومن الواضح أنه حضرت لدى مؤسسات التقدير والقرار السياسي والأمني، حقيقة استنفاد المسارات السياسية و«التهويلية» والعملياتية التي لم تحقّق النتائج المرجوة في إسكات الجبهات أو تراجع الضغط الميداني، من الحدود اللبنانية حتى البحر الأحمر. وفي هذا الإطار، لم ينجح ارتقاء ردود إسرائيل العدوانية المضبوطة ضد «حزب الله» وصولاً إلى عمق البقاع، والتي اعقبتها ردود مدروسة من «حزب الله» بردود أيضاً، وبتصميم على مواصلة العمليات، في ردع الحزب. ومن هنا، يبدو أن قرار استهداف القنصلية وقادة الحرس، يستهدف ما يلي:

- الرد على ما تعرّضت له إسرائيل حتى الآن خلال الأشهر الماضية، من خلال استهداف إيران باعتبارها القوة الإقليمية التي مكّنت قوى المقاومة بالقدرات التي تستخدمها ضد الكيان، بما فيها حركة «حماس».

- إدخال إيران ضمن معادلة الرد، من بوابة جبي الثمن، وهو أمر لفت إليه أيضاً بشكل صريح قائد سلاح البحرية الإسرائيلي السابق، اللواء (تشيني) ميروم، بقوله: «أنتم لا يمكنكم أن تجلسوا جانباً وتعطوا الأوامر وتدعموا المنظمات الوكيلة وتظلّوا آمنين... ونحن قلنا للإيرانيين أنتم جزء من اللعبة، وعند الحاجة سنقوم بمعالجتكم».

- توجيه رسالة إلى إيران بالدم والنار، بأن توسيع نطاق المواجهة ضد إسرائيل سيؤدي إلى توسيع الردود بما يتجاوز حلفاءها ويطاول قياداتها ومصالحها وسيادتها أيضاً.

- توجيه رسالة عملياتية إلى محور المقاومة بأن إسرائيل مستعدّة للذهاب بعيداً في ردودها العملياتية، وإلى مستويات محفوفة بمخاطر التدحرج إلى حرب كبرى في المنطقة، بهدف تعزيز صورتها المتوثبة والمندفعة من دون قيود، على أمل أن يساهم ذلك في تغيير المعادلة الميدانية القائمة.

ولا يُستبعد أن تكون قيادة العدو انطلقت من تقدير بأن هناك مجموعة قيود عملياتية تحول دون رد إيران على إسرائيل، حتى لو كانت تملك القدرة عليه. وتفصيل ذلك، أن استهداف الكيان انطلاقاً من الجمهورية الإسلامية، هو رد غير تناسبي، خاصة أن إسرائيل لم تستهدف إيران في أراضيها مباشرة، بما يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب كبرى في المنطقة. كما أن هناك قيوداً على تنفيذ ردود من أراضي حلفاء طهران، وفق ما تفترض تل أبيب. مع هذا، حذّرت المسؤولة السابقة للملف الإيراني في «الموساد»، سيما شاين، من أن إيران إذا ما قرّرت الرد على إسرائيل فهي قادرة على ذلك، وعدّدت مجموعة وسائل في هذا الإطار. ودعت إلى عدم التشكيك في قدرات إيران، قائلة: «لقد رأينا ما فعلوه لنا في الماضي، وعلينا أن لا نستخفّ بقدرتهم على الرد، فلديهم القدرة والحافزية، حتى وإن كان توجد قيود هنا أو هناك. فلا أقترح الاستخفاف بقدرتهم على الإيلام والقيام بردّ كبير».

> سارعت الولايات المتحدة لتبلغ إيران بأن «لا علاقة أو معرفة مسبقة لها»، بالعدوان الذي شنّته إسرائيل على قنصليتها

كبيرة بعد عملية السابع من أكتوبر، تسعى لجرّ إيران إلى حرب واسعة، وأنه لا ينبغي للأخيرة أن تقع في هذا «الفخ» الإسرائيلي، فيما لا تزال السياسة الأفضل، بحسب هؤلاء، «الصبر الاستراتيجي».

وفي تعليقه على الواقعة، كتب حميد رسائي، أحد السياسيين من التيار الأصولي، أن «الهجوم الصاروخي على قنصلية إيران في سوريا، التي يرفرف فوقها علم بلادنا، يعني هجوماً على أراضي بلادنا. لماذا لا نردّ عليهم مثل الصهاينة؟! ودَعْ خشى الصراع العسكري هو الكيان الصهيوني، وليس إيران الإسلامية القوية. فمَن اعتدى عليكم فاعتدُوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم». ومن جانبه، كتب مهدي محمدي، المحلّل السياسي وأحد المستشارين السابقين لرئيس البرلمان، محمد باقر قاليباف، أن «إحدى أكثر الكلمات غير الصحيحة هذه الأيام هي أن إسرائيل تريد جرّ إيران إلى الحرب بهذه الهجمات. إسرائيل لا تريد إطلاقاً حرباً واسعة النطاق مع إيران، وحربها معنا هي ما ترونه الآن. تعني هذه الجملة تجنّب خوض حرب حقيقية على أمل تجنّب حرب وهمية».

كذلك، دان الناطق باسم رئاسة البرلمان الإيراني، نظام الدين موسوي، الهجوم الإسرائيلي، قائلاً إن «الانتقام لدماء الذين قُتلوا في هذا الهجوم هو مطلب وطني، والرأي العام في بلادنا يؤيّد أيّ ردّ حاسم وإجراءات مضادة ضدّ العمل الإجرامي والإرهابي للصهاينة». بدوره، اعتبر العضو السابق في فريق التفاوض النووي، حسين موسويان، أن الهجوم بمثابة «محاولة من نتنياهو لجرّ إيران إلى حرب مباشرة»، مشيراً إلى أن «الاحتجاجات الداخلية في إسرائيل، ووحدة المجتمع الدولي لتثبيت وقف إطلاق النار في غزة، ومشاورات طهران - واشنطن لإدارة التوتّر في المنطقة، وعدم معارضة أميركا للقرار الأخير ضدّ إسرائيل... كل هذا هو كابوس نتنياهو».

وفيما دعا البعض، إيران، إلى الردّ بالمثل ومهاجمة المراكز الدبلوماسية الإسرائيلية في الدول الأخرى، قال أستاذ القانون الدولي في جامعة الشهيد بهشتي في طهران، محسن محمدي، إن «الكلمات التي تهدف إلى استفزاز إيران للقيام بأيّ نوع من الهجوم المضاد على الأماكن الدبلوماسية والقنصلية للنظام الإسرائيلي في البلدان الأخرى تُعتبر خطأً قانونياً واستراتيجياً وانتهاكاً للحكومة المضيفة». وفي الإطار نفسه، اعتبرت الصحافية الشهيرة، سارا معصومي، أنه «إذا ردّت إيران على هجوم اليوم في سوريا على أراضي الدولة أو دولة ثالثة، فإن الدولة الثالثة المضيفة ستردّ على إيران، وإسرائيل هي التي ستستفيد من ردّ الفعل الإيراني هذا». وبدوره، رأى المحلل السياسي، أمير علي أبو الفتح، أن «الضربات التي توجّهها إسرائيل إلى إيران لا يمكن مقارنتها بالضربات التي توجّهها إيران إلى إسرائيل. لا تزال إيران هي صاحبة اليد العليا. إن ما يحدث لإسرائيل في غزة، في الصورة الكبيرة، هو مثال على أليد المتفوقة لإيران ضدّ إسرائيل».

بإجراءات حاسمة تجاه جرائم الكيان. أيضاً، أكد الناطق باسم الخارجية الإيرانية، ناصر كنعاني، أن الأبعاد المختلفة للعدوان «قيد النقاش»، مشدداً على احتفاظ طهران بحقّها في الردّ على هذا العمل الإجرامي، وموضحاً أن «إيران هي التي تقرّر نوع الردّ ونوع العقاب للاحتلال».

من جهتها، سارعت الولايات المتحدة إلى إبلاغ إيران بأن «لا علاقة أو معرفة مسبقة لها»، بالعدوان الذي شنّته إسرائيل على قنصليتها، بحسب ما نقل موقع «أكسيوس» عن مسؤول أميركي. ووفقاً للموقع، قال مسؤولون إسرائيليون وأميركيون إن «إسرائيل أخبرت الإدارة الأميركية بالهجوم قبل دقائق قليلة من قيام قواتها الجوية بتنفيذ الضربة»، وإنها «لم تطلب الضوء الأخضر الأميركي من أجل شنّها». وفي هذا الإطار أيضاً، دعت البعثة الإيرانية لدى الأمم المتحدة إلى «اجتماع طارئ» لمجلس الأمن الدولي من أجل «إدانة العمل الإجرامي غير المبرّر، والهجوم الإرهابي الذي ارتكبته الأنظمة الإسرائيلي، باشدّ العبارات الممكنة». ودانت دول مختلفة، بما في ذلك روسيا والصين والسعودية وقطر والإمارات ولبنان والأردن والعراق وسوريا، الهجوم على مبنى القنصلية الإيرانية، ووصفته الإيراني، آية الله علي خامنئي، في بيان أمس، أن بلاده «ستعاقب» إسرائيل، وستجعلها «تندم على هذه الجريمة وغيرها»، فيما أكد الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، أن الضربات التي استهدفت القنصلية الإيرانية في دمشق «لن تمرّ من دون ردّ». وفي سياق متصل، دان رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، العدوان على القنصلية، مؤكداً أن «قادة الكيان الإسرائيلي الغاصب ومناصريهم يعلمون أن هذه التحركات الآثمة ليس لها أيّ تأثير على إرادة المقاومين في مطالبة بالحرية وحقوقهم، وأن عملهم العدواني والخبيث سيواجه عقاباً شديداً».

وفي هذا الإطار، أعلنت إيران، أمس، أنها وجّهت «رسالة مهمّة» إلى الولايات المتحدة إثر استهداف قنصليتها في دمشق. ونُقلت هذه الرسالة، التي لم يتمّ الكشف عن مضمونها، إلى «مسؤول في السفارة السويسرية»، التي تمثّل المصالح الأميركية في الجمهورية الإسلامية، وذلك خلال استدعائه إلى وزارة الخارجية، بحسب ما أشار وزير الخارجية الإيراني، حسين امير عبد اللهيان، الذي حمّل بدوره، إسرائيل مسؤولية عواقب هذه الجريمة، مطالباً المجتمع الدولي بأنه انتهاك واضح للقوانين الدولية والمعايير الدبلوماسية.

وكما هو الحال بعد كل عدوان، تصاعدت مرّة جديدة المناقشات حول كيفية ردّ إيران على تصرّفات إسرائيل. فبينما يرى البعض أن على طهران أن تردّ بشكل مباشر، ويعتبرون عدم ردّها «علامة ضعف»، يعتقد آخرون أن إسرائيل التي واجهت إخفاقات

طهران تهندس ردّها: «الصبر الاستراتيجي» لا يزال صالحاً

طهران - محمد خواجوئي

يبدو أن المواجهة بين إيران وإسرائيل دخلت مرحلة جديدة، في أعقاب استهداف مبنى القنصلية الإيرانية في دمشق، فيما البعض الأنظار، الآن، إلى ما إذا كانت طهران ستستمرّ في انتهاج سياسة «الصبر الاستراتيجي»، أم أنها سترّد على الهجوم بالمستوى نفسه. وأسفرت الهجمة على الممثلية الدبلوماسية عن مقتل سبعة من عناصر «الحرس الثوري» الإيراني، من بينهم القيادي البارز العميد محمد رضا زاهدي الذي كان يشغل منصب قائد «فيلق حرس الثورة لسوريا ولبنان» بحسب قائمة «العالم» الإيرانية. كما قُتل من جرّاء العدوان الذي أتى على المبنى المستهدَف، كلّ من العميد حاجي رحيمي، وحسين أمان اللهي، ومهدي جلالتي، ومحسن صداقت، وعلي آقابابايي، وعلي صالحي روزبهاني. وليست هذه المرّة الأولى التي تهاجم فيها إسرائيل مواقع للقوات الإيرانية في سوريا، أو تغتال قادة في «الحرس»، إذ اغتالت، في كانون الأول الماضي، أحد كبار قادة «الحرس الثوري»، رضي موسوي، في هجوم على منطقة السيدة زينب في ريف دمشق.

وردّاً على الهجوم، أعلن المرشد الأعلى الإيراني، آية الله علي خامنئي، في بيان أمس، أن بلاده «ستعاقب» إسرائيل، وستجعلها «تندم على هذه الجريمة وغيرها»، فيما أكد الرئيس الإيراني، إبراهيم رئيسي، أن الضربات التي استهدفت القنصلية الإيرانية في دمشق «لن تمرّ من دون ردّ». وفي سياق متصل، دان رئيس البرلمان الإيراني، محمد باقر قاليباف، العدوان على القنصلية، مؤكداً أن «قادة الكيان الإسرائيلي الغاصب ومناصريهم يعلمون أن هذه التحركات الآثمة ليس لها أيّ تأثير على إرادة المقاومين في مطالبة بالحرية وحقوقهم، وأن عملهم العدواني والخبيث سيواجه عقاباً شديداً».

وفي هذا الإطار، أعلنت إيران، أمس، أنها وجّهت «رسالة مهمّة» إلى الولايات المتحدة إثر استهداف قنصليتها في دمشق. ونُقلت هذه الرسالة، التي لم يتمّ الكشف عن مضمونها، إلى «مسؤول في السفارة السويسرية»، التي تمثّل المصالح الأميركية في الجمهورية الإسلامية، وذلك خلال استدعائه إلى وزارة الخارجية، بحسب ما أشار وزير الخارجية الإيراني، حسين امير عبد اللهيان، الذي حمّل بدوره، إسرائيل مسؤولية عواقب هذه الجريمة، مطالباً المجتمع الدولي

◄ إعلانات رسمية

تبليغ فقرة حُكمية

تُبلغ إلى عماد محسن سلمان حيدر نُبلّغك أنه بتاريخ 2020/11/30 صدر قرار برقم 2020/110 عن محكمة الاستئناف المدنية الغُرفة 11 عقاري في الدعوى المُتكونة من ورثة سعيد عطا الله بوجه جوزف وديع صوايا وبوجهك أساس 2016/137 قضى برد الاستئناف شكلاً ورد الطلبات الزايدة والمُخالفة ومُصادرة التامين وتضمين الجهة المُستانفة النفقات القانونية كافة علماً أن مُهلة التمييز ثلاثون يوماً من تاريخ التبليغ.

رئيسة القلم
تانيا زخور

إعلان قضائي

تدعو محكمة الاستئناف المدنية في الجنوب – الغُرفة الثانية – السيد زياد الياس كفوري من بلدة القرية، الحُضور بمخاطر التدحرج إلى حرب كبرى في المنطقة، بهدف تعزيز صورتها المتوثبة والمندفعة من دون قيود، على أمل أن يساهم ذلك في تغيير المعادلة الميدانية القائمة.

ولا يُستبعد أن تكون قيادة العدو انطلقت من تقدير بأن هناك مجموعة قيود عملياتية تحول دون رد إيران على إسرائيل، حتى لو كانت تملك القدرة عليه. وتفصيل ذلك، أن استهداف الكيان انطلاقاً من الجمهورية الإسلامية، هو رد غير تناسبي، خاصة أن إسرائيل لم تستهدف إيران في أراضيها مباشرة، بما يمكن أن يؤدي إلى نشوب حرب كبرى في المنطقة. كما أن هناك قيوداً على تنفيذ ردود من أراضي حلفاء طهران، وفق ما تفترض تل أبيب. مع هذا، حذّرت المسؤولة السابقة للملف الإيراني في «الموساد»، سيما شاين، من أن إيران إذا ما قرّرت الرد على إسرائيل فهي قادرة على ذلك، وعدّدت مجموعة وسائل في هذا الإطار. ودعت إلى عدم التشكيك في قدرات إيران، قائلة: «لقد رأينا ما فعلوه لنا في الماضي، وعلينا أن لا نستخفّ بقدرتهم على الرد، فلديهم القدرة والحافزية، حتى وإن كان توجد قيود هنا أو هناك. فلا أقترح الاستخفاف بقدرتهم على الإيلام والقيام بردّ كبير».

رئيسة القلم
تانيا زخور

إعلان قضائي

تدعو محكمة الاستئناف المدنية في الجنوب – الغُرفة الثانية – السيد زياد الياس كفوري من بلدة القرية، الحُضور إلى قلم المحكمة بالذات أو من يُمثله قانوناً لتبلغ صورة عن الاستحضار وعُرفاقه بالدعوى المُتكونة بين الياس جرمانوس بوجه فادي ابو جريش ورفاقه بموضوع عقارية (إبطال وكالتين وبيع ممسوح).

رقم الأساس مدور 2024/769 ورود 2023/1/31 واتخاذ محل إقامة ضمن نطاق المحكمة خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا سيتم إبلاغك الأوراق بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة باستثناء الحُكم النهائي.

رئيس القلم
حسين محمد يونس

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين طلب داني أحمد يونس لمُورثه الياس جبران جرجس شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 62 – 273 و274 الحسانية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا طلب علي محمد عكوش لمُوكلته ليلى حسين عكوش سند بدل ضائع للعقار 627 الخرايب.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور طلب مهدي كريت وكيل معروف الساحلي لمُوكله يوسف معروف الساحلي سند بدل ضائع للعقار 1662 العباسية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا طلب عامر سامي رعد لمُوكله سامي خليل رعد سندات بدل ضائع للعقارات 360 – 361 – 1166 – 364 – 467 – 466 – 469 – 363 – 366 – 372 – 468 – 1168 – 471 و 1494 المروانية.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في جزين طلب المُحامي ادغار انطون وكيل ماري شكري رحيم لمُورثها بشاره يوسف بوسرحال شهادات قيد بدل ضائع للعقارات 3324 – 3325 – 3816 – 3844 و3879 جزين.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور طلب عبدالله أديب وكيل عدنان عامر لمُورثه عبد الحسن علي عامر سندات بدل ضائع للعقارات 2228 و2227 و2717 و2233 و2232 و2220 و1145 و1143 و1141 و1139 قانا.

للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع طلب رمزي الياس عقيس بصفته وكيلاً عن ريمون ناصيف نوهرا سند تمليك بدل عن ضائع للمُوكل روي ريمون نُوهرا بحصته بالعقار رقم 1141 أراضي زحله.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع طلب سميح إبراهيم العجمي بصفته وكيلاً عن سليم شفيق سويد سند تمليك بدل عن ضائع للمُوكل بحصته بالعقار رقم 619 برالياس.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع طلب شفيق علي رحال سلوم لنفسه سند تمليك بدل عن ضائع بحصته بكامل العقار رقم 108 زبدل.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري المعاون في البقاع
لينا جنبلاط

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي طلب أنطوان الياس ابو عزي لمُورثته صونيا الياس ابو عزي سند تمليك بدل عن ضائع بحصتها بالعقارين 1277 و903 خربة قنافار.

للمُعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في البقاع الغربي
ربى الدغيدي

إعلان

طلب الاستاذ جورج اسطفان بالوكالة إثبات بيانات المرحومة مريم خليل صوايا في العقارات ذات الأرقام 395 – 1044 – 1249 – 1218 – 1195 – 1203 – 1043 – 2049 – 2028 – 1067 – 1696 كفرحونة.

القاضي العقاري
محمد الحاج علي

إعلان

صادر عن دائرة التنفيذ في صيدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2021/160 غُرفة الرئيس القاضي رانى صادق لبيع العقار رقم /1686/ من منطقة الوسطاني بالمزاد العلني.

المُنفذين: نزيه مصطفى سبع أعين ومحمد أحمد القوام.

المُنفذ عليهم: نانسي فرجينا نوفل سوليمان – بتي جو نوفل – ساندرا نوفل اندرسون – نورما وليم نوفل – جانيس وليم نوفل – فيليب اسكندر نوفل – دال اسكندر بارودي – اليس نوفل – جانيت بارودي ويز – ايزابيل نوفل حبيب.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في راشيا
نور أبو سعد

إعلان

من أمانة السجل العقاري في راشيا طلب مكرم إبراهيم بركات لمُوكلته ربيعه عبد المولى غدادي شهادتي قيد بدل عن ضائع بالعقارين 3340 و3342 عيتا الفخار.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في راشيا
نور أبو سعد

إعلان

من أمانة السجل العقاري في راشيا طلب محمد سيف الدين القادري لمُوكله وهيب مسعد محمود شهادات قيد بدل ضائع بالعقارين 1404 ضهر الأحمر و2359 المحيدثة وبحصته بالعقار 999 المحيدثة العقارية.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في راشيا
نور أبو سعد

إعلان

من أمانة السجل العقاري في راشيا طلب جمعه محمد أبو فارس لمُوكلة محمد علي أبو فارس شهادة قيد بدل ضائع بحصته بالعقار 1320 كفردينس.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في راشيا
نور أبو سعد

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي

طلبت دارين مخايل الحمصي سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص مُورثها «الفرد أنيس عبد الله» في العقارات رقم 1008/ – 2570 – 1712 – 1807 – 1959 و2322/من منطقة عيتنيت العقارية.

للمُعترض المُراجعة في مُهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين ودينا شحرور المُستدعى ضدهم: نوره بنت أحمد الخضر فرحات، عادل وعبد وأحمد ومصطفى ومنهى وإلهام قاسم فرحات، مريم وسعدى وأمنة وفاطمة وخديجة وسكنة ونجوى بديع فرحات، فتحية محمد محمود يوسف، زينب حسين حويلا، أمنة وسعدى وفدوى وديالا والياس محمد فرحات، جعفر حسن فرحات، زينب موسى زيعور، علي وبديعة وفاطمة إبراهيم فرحات، قاسم وعلي وآمال درويش حمود، هاجر خضر فرحات، طارق وبارعة ورشا وسارة وزينب وفاطمة رفيق حمود، هيسم غازي عبدو، تيما هيسم عبدو، عصام توفيق فرحات، كريم نعمان فرحات، قاسم وسمية خليل كسروان لاستلام نسخة عن القرار 2023/188 تاريخ 2023/11/30 المُقامة من كفا علي فرحات وكيلها المحامي حسين صبحي قرقماز والذي قضى باعتبار العقارين ذوي الرقمين 2226/ و 2228/ من منطقة عنقون العقارية غير قابلين للقسمة العينية بين الشركاء وتقرير إزالة الشيوع في ملكيتهما عن طريق بيعهما بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ في صيدا، على أن يتخذ أساساً للبيع الثمن المُحدد للعقارين في التقرير الملحق المُنظم من الخبيرة أسمهان عبد الله وتوزيع الثمن على الشركاء كل حسب نسبة حصته في ملكية العقارين، وذلك خلال مُهلة شهر من تاريخ النشر.

رئيسة القلم
سلام الغوش

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي

طلبت دارين مخايل الحمصي سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص مُورثها «الفرد أنيس عبد الله» في العقارات رقم 1008/ – 2570 – 1712 – 1807 – 1959 و2322/من منطقة عيتنيت العقارية.

للمُعترض المُراجعة في مُهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين ودينا شحرور المُستدعى ضدهم: نوره بنت أحمد الخضر فرحات، عادل وعبد وأحمد ومصطفى ومنهى وإلهام قاسم فرحات، مريم وسعدى وأمنة وفاطمة وخديجة وسكنة ونجوى بديع فرحات، فتحية محمد محمود يوسف، زينب حسين حويلا، أمنة وسعدى وفدوى وديالا والياس محمد فرحات، جعفر حسن فرحات، زينب موسى زيعور، علي وبديعة وفاطمة إبراهيم فرحات، قاسم وعلي وآمال درويش حمود، هاجر خضر فرحات، طارق وبارعة ورشا وسارة وزينب وفاطمة رفيق حمود، هيسم غازي عبدو، تيما هيسم عبدو، عصام توفيق فرحات، كريم نعمان فرحات، قاسم وسمية خليل كسروان لاستلام نسخة عن القرار 2023/188 تاريخ 2023/11/30 المُقامة من كفا علي فرحات وكيلها المحامي حسين صبحي قرقماز والذي قضى باعتبار العقارين ذوي الرقمين 2226/ و 2228/ من منطقة عنقون العقارية غير قابلين للقسمة العينية بين الشركاء وتقرير إزالة الشيوع في ملكيتهما عن طريق بيعهما بالمزاد العلني أمام دائرة التنفيذ في صيدا، على أن يتخذ أساساً للبيع الثمن المُحدد للعقارين في التقرير الملحق المُنظم من الخبيرة أسمهان عبد الله وتوزيع الثمن على الشركاء كل حسب نسبة حصته في ملكية العقارين، وذلك خلال مُهلة شهر من تاريخ النشر.

رئيسة القلم
سلام الغوش

إعلان

صادر عن دائرة التنفيذ في صيدا بالمعاملة التنفيذية رقم 2021/160 غُرفة الرئيس القاضي رانى صادق لبيع العقار رقم /1686/ من منطقة الوسطاني بالمزاد العلني.

المُنفذين: نزيه مصطفى سبع أعين ومحمد أحمد القوام.

المُنفذ عليهم: نانسي فرجينا نوفل سوليمان – بتي جو نوفل – ساندرا نوفل اندرسون – نورما وليم نوفل – جانيس وليم نوفل – فيليب اسكندر نوفل – دال اسكندر بارودي – اليس نوفل – جانيت بارودي ويز – ايزابيل نوفل حبيب.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في راشيا
نور أبو سعد

إعلان

من أمانة السجل العقاري في راشيا طلب مكرم إبراهيم بركات لمُوكلته ربيعه عبد المولى غدادي شهادتي قيد بدل عن ضائع بالعقارين 3340 و3342 عيتا الفخار.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في راشيا
نور أبو سعد

إعلان

من أمانة السجل العقاري في راشيا طلب محمد سيف الدين القادري لمُوكله وهيب مسعد محمود شهادات قيد بدل ضائع بالعقارين 1404 ضهر الأحمر و2359 المحيدثة وبحصته بالعقار 999 المحيدثة العقارية.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في راشيا
نور أبو سعد

إعلان

من أمانة السجل العقاري في راشيا طلب جمعه محمد أبو فارس لمُوكلة محمد علي أبو فارس شهادة قيد بدل ضائع بحصته بالعقار 1320 كفردينس.

للمُعترض المُراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في راشيا
نور أبو سعد

إعلان

من أمانة السجل العقاري في البقاع الغربي

طلبت دارين مخايل الحمصي سندات تمليك بدل عن ضائع بحصص مُورثها «الفرد أنيس عبد الله» في العقارات رقم 1008/ – 2570 – 1712 – 1807 – 1959 و2322/من منطقة عيتنيت العقارية.

للمُعترض المُراجعة في مُهلة 15 يوماً
أمين السجل العقاري
ربى حسن الدغيدي

إعلان قضائي

تدعو المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا برئاسة القاضي محمد الحاج علي وعُضوية القاضيين ميرا سيف الدين ودينا شحرور المُستدعى ضدهم: كمال محمد زيعور، وإبراهيم وحمدة ومحمد واسمهان وفاطمة وعلي خليل زيعور، وفطوم فضل سعد، وخليل وغسان ومي وعلي وعلياء حسين زيعور، ومحمد وامنة وصفاء وعبد الناصر ومها أحمد داود المجهولي محل الإقامة لاستلام نسخة عن الأوراق رقم 2024/2217 المُقامة من أحمد ديب كلاكش ورفاقه وكيلهم المُحامي حسين صبحي قرقماز بموضوع قسمة عقارية للعقار رقم /403/ من منطقة عنقون العقارية واتخاذ محل إقامة بنطاق المحكمة والجواب خلال عشرين يوماً من تاريخ النشر وإلا يتم إبلاغكم بقية الأوراق والقرارات باستثناء الحُكم النهائي بواسطة التعليق على لوحة إعلانات المحكمة.

رئيسة القلم
سلام الغوش

◄ وفيات

◄ ذكرى

في الذكرى السنوية السابعة عشرة لغياب حبيبنا
رغيد سهيل حبايب
رجاء العائلة أن يبقى شبابه ربيعاً في قلوب من عرفوه وأحبّوه

دعـــوة

يُعلن مجلس إدارة الجمعية التعاونية للتوفير والتسليف للسكن والتنمية في الجنوب وجبل لبنان عن انعقاد جمعية عُمومية عادية في ٢٠٢٤/٥/٣ س ١٥ في صالون كنيسة صربا الجنوب للموافقة على بيع أقسام عقارية وعلى نقل دين وعلى طريقة تسديد أقساط الأعضاء، ولتفويض أعضاء بالبيع.

وإذا لم يكتمل النصاب تنعقد الجمعية العُمومية في ٢٠٢٤/٥/٤ في نفس المكان والساعة بمن حضر من الأعضاء.

طوفان الأقصى

جنوب أفريقيا تواصل مقارعة إسرائيل
تهمة الإبادة تتعزّز

محمد عبد الكريم أحمد

خطت «محكمة العدل الدولية» خطوة مهمّة إلى الأمام، في الاستجابة لدعوى جنوب أفريقيا ضدّ الكيان الصهيوني الذي يرتكب واحدة من أفظع جرائم الإبادة الجماعية في حقّ الفلسطينيين، بمطالبتها الأخير (28 آذار الفائت) بالسماح «بوصول غير مقيّد» للإمدادات والمساعدات الأساسية إلى سكان غزة، بما في ذلك الطعام والمياه والوقود والإمدادات الطبية. كما أمرت المحكمة، في قرارها الذي جاء في 14 صفحة، بعد صمت مطبق على مدى أسابيع، تل أبيب، بمنع جيشها من الإضرار بحقوق الفلسطينيين «وفقاً لمعاهدة الإبادة»، فيما اكتسبت الخطوة أهمية مضاعفة مع نمو التأييد الدولي لجهود بريتوريا في الملف، والتآكل غير المسبوق لسمعة إسرائيل حتى في قلب غرب أوروبا وفي صفوف قطاعات رسمية وشعبية أميركية.

بريتوريا تجتاز اختبار المصداقية

واصلت جنوب أفريقيا متابعة دعواها ضدّ إسرائيل من دون كلل، أو جنوح إلى «مناورات» وتفاهمات سعت واشنطن إلى جرّها إليها، بهدف تثبيط جهودها الداعمة للقضية الفلسطينية، والتي حظيت، في نهاية الشهر الماضي، بدعم دولي كبير، وآتت أكلها بتعزيز صورة إسرائيل كدولة منتهكة للقوانين الدولية الإنسانية. وربّما برز ذلك في إعلان عدد من الدول الأوروبية - في مقدّمتها إسبانيا - عزمها المضيّ قُدماً في مسار الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ما أثار غضب تل أبيب؛ وكذلك في إعلان إيرلندا، في بيان لوزير خارجيتها مايكل مارتن (نهاية آذار)، عزمها التدخّل دعماً لدعوى جنوب أفريقيا ضدّ إسرائيل، في ما عُدّ أقوى موقف لدبلن تجاه دولة الاحتلال منذ سنوات.

وفي تطوّر مهمّ، اتّفقت «العدل الدولية» مع مطالب بريتوريا، ولا سيما لناحية عدم التزام إسرائيل بالأمر الأول الصادر عن المحكمة في كانون الثاني الماضي، ما دفع الأخيرة إلى إصدار مزيد من الإجراءات؛ إذ أمرت (بالإجماع هذه المرّة)، إسرائيل، باتّخاذ إجراءات تشمل فتح مزيد من المعابر البرية للسماح بدخول مزيد من المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، ووقف ارتكاب جيشها أعمالاً تلحق الضرر بحقوق الفلسطينيين «ومنها منع وصول المساعدات الإنسانية المطلوبة على نحو ملحّ». كما شملت القرارات إلزام تل أبيب بتسليم تقرير للمحكمة في غضون شهر بخصوص الإجراءات المتّخذة لتنفيذ أمرها، مع التأكيد أن الأوامر الجديدة مكمّلة لقرارات الـ26 من كانون الثاني. ومن جهتها، رحّبت بريتوريا بقوّة بقرار المحكمة، الذي اعتبره فنسنت ماغوينيا، الناطق باسم الرئيس الجنوب أفريقي سيريل رامافوسا، خطوة مهمّة تستدعي «تطبيق إستراتيجيات جديدة» لحماية حقّ الفلسطينيين الجماعي في الوجود. وعمد رامافوسا نفسه إلى مباركة قرار المحكمة (30 آذار)، والتعبير عن سعادته بالتفاف مزيد من الدول حول موقف بلاده ممّا يجري، وكذلك ثبوت نجاعة خطوة بريتوريا الشجاعة «لتحقيق مصالح البشرية».

> الجهد الإيرلندي المحدّد بشمول تعريف الإبادة أعمال منع تقديم المساعدات سيكون ورقة مهمّة جداً

إيرلندا وجنوب أفريقيا: إثبات الإبادة

أكدت دبلن، في سياق عرض موقفها من دعوى جنوب أفريقيا ضدّ إسرائيل، أن حكومتها تسعى إلى تضمين تعريف الإبادة بند منع وصول المعونات الإنسانية، فيما لفت مايكل مارتن إلى انتهاج إسرائيل نمطاً سلوكيّاً واضحاً في إعاقة المعونات، ما أسفر عن معاناة شاملة (لسكان القطاع) مع «مواجهة نصف السكان المجاعة، ووصول نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى 100%»، وهي تصريحات اتّسقت ممّا أوردته هيئات المعونة المختلفة من أن نسبة ما يصل إلى غزة من المساعدات المطلوبة لا يتجاوز الـ20%. واستجابت السفارة الإسرائيلية في دبلن فوراً لخطوة الأخيرة، بتحذير إيرلندا (31 آذار) من انعكاسات الانصياع لدعوات قطع الصلات التجارية والدبلوماسية بين البلدين «على إسرائيل، أن حكومتها تسعى إلى تضمين تعريف الإبادة بند منع وصول المعونات الإنسانية، فيما لفت مايكل مارتن إلى انتهاج إسرائيل نمطاً سلوكيّاً واضحاً في إعاقة المعونات، ما أسفر عن معاناة شاملة (لسكان القطاع) مع «مواجهة نصف السكان المجاعة، ووصول نسبة انعدام الأمن الغذائي إلى 100%»، وهي تصريحات اتّسقت ممّا أوردته هيئات المعونة المختلفة من أن نسبة ما يصل إلى غزة من المساعدات المطلوبة لا يتجاوز الـ20%. واستجابت السفارة الإسرائيلية في دبلن فوراً لخطوة الأخيرة، بتحذير إيرلندا (31 آذار) من انعكاسات الانصياع لدعوات قطع الصلات التجارية والدبلوماسية بين البلدين «على الاقتصاد الإيرلندي»، مستشعرةً بذلك حجم الضغوط الشعبية الكبيرة على حكومة دبلن لاتّخاذ موقف أكثر حسماً تجاه إسرائيل في ملفات عدّة، وفي مقدّمتها الإبادة في غزة. وتضمّن بيان السفارة لهجة تحذيرية واضحة بتأكيده أن «محاولة زعزعة انتظام التجارة بين بلدينا الديموقراطيّين لن يسهم في وقف الصراع أو تعزيز الاستقرار، بل سيكون له أثر تعميق الانقسام واستهداف أطراف غير منخرطة (في الصراع)». وهكذا، فإن الجهد الإيرلندي سيكون ورقة مهمّة جداً في إثبات ارتكاب إسرائيل أعمال الإبادة بالفعل، وربّما يسهم في تقلّص المدة المتوقّعة لإصدار المحكمة حكمها بحقّ الكيان الصهيوني. ويشي التشابه الماثل بين موقفَي البلدَين، والاستجابة الإسرائيلية المدعومة أميركيّاً على الأقل (من بوابة الاقتصاد)، بتمدّد حدود الدعم الدولي لبريتوريا في الملف الراهن خارج «الجنوب العالمي».

واصلت جنوب افريقيا متابعة دعواها ضدّ إسرائيل من دون كلل (من الويب)

إسرائيل على الخطّ: محاولات غسل السمعة

فيما تتصاعد التفاعلات الدولية والإقليمية للوصول إلى تسوية ما للأزمة، بادرت الخارجية الإسرائيلية إلى الاستجابة (غير المباشرة) لقرار «العدل الدولية» الأخير، ولكن بالتلطّي خلف «الحرب على الإرهاب»، وذلك في محاولة لتسويق رواية مفادها أن تل أبيب تخوض حرباً مشروعة ضدّ «حماس» وليس ضدّ المدنيين، وأن الأخيرة هي التي تتعمّد استهداف المدنيين. وفي هذا الإطار، أعلن وزير الخارجية إسرائيل كاتس، في 29 آذار، أن «الجيش الإسرائيلي يعمل بأقصى قدر من الدقة لتقليل الضرر بالمدنيين، وأن الأضرار التي لحقت بالمدنيين في غزة هي نتيجة لاستخدام حماس لهم كدروع بشرية». وفي السياق نفسه، أكد مصدر عسكري مطلع في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن «القوات المسلحة اليمنية تمكّنت من استنزاف إمكانات البحرية الأميركية خلال المدة الماضية، واتجهت نحو استخدام تكتيك عسكري جديد يهدف إلى إجهاد القوة البشرية العاملة في بوارج العدو، عبر تكثيف الهجمات التي تصاعدت منذ مطلع شهر رمضان، وزادت بشكل لافت مع الاقتراب من نهايته». وأشارت المصادر إلى أن «ما يُعلن عنه من قبل القيادة المركزية الأميركية بشكل يومي، أقل من الواقع، ومع ذلك يمثّل اعترافاً بضراوة المعركة البحرية». ولفت إلى أن «التصريحات المتكرّرة لقيادات في البحرية الأميركية عن خطورة عمليات صنعاء، عكست عجز الإمكانات المتطورة التي تمتلكها عن مواجهة الصواريخ البحرية المضادة للسفن والطائرات المسيّرة، وهو ما دفعها إلى طلب دعم إضافي من الكونغرس بقيمة 93 مليون دولار لمعالجة قصور نظام «ستاندرد ميسلي - 2»، الذي تعتمد عليه تلك البحرية لإسقاط الصواريخ والطائرات المسيّرة».

ستنظر في توسيع خيارات تقديم المعونات وحجم الداخل منها إلى القطاع. ونشر الناطق باسم الخارجية الإسرائيلية، ليور هيات، بياناً في هذا الإطار، معلناً عزم بلاده التعاون مع الأمم المتحدة، فيما سُجّلت تصريحات مستمرّة لـ«الكوجات» (الجهاز المسؤول عن تطبيق سياسات إسرائيل المدنية في قطاع غزة) مفادها عدم وجود قيود مفروضة على المعونات الداخلة إلى القطاع.

ومع فشل إسرائيل حتى الآن في الحشد ضدّ بريتوريا، فهي لجأت، في الآونة الأخيرة، إلى حملات دعائية موجّهة داخل قطاعات نخبوية في جنوب أفريقيا، في محاولات بائسة لتبييض سمعتها. فعلى سبيل المثال، استقبل الكيان الصهيوني، نهاية الشهر الماضي، وفداً من قادة المجتمع والدين (14 شخصاً) للقيام بجولة جنوبي إسرائيل وزيارة «الكنيسيت»، تلاها إعلانهم عدم قبولهم «أعمال حكومتهم واتهاماتها لإسرائيل بارتكاب إبادة». وقد احتفت وسائل الإعلام الإسرائيلية بزيارة الوفد بشكل استثنائي، ووصفته بعض الصحف بـ«بعثة تقصّي الحقائق»، رغم حقيقة تنظيم الزيارة من قِبَل جهات أهلية، وهي: «جمعية أصدقاء إسرائيل الجنوب أفارقة»، و«وكالة ديبلواكت» الإسرائيلية المعنية بـ«مكافحة معاداة السامية». ولا تبدو تلك المحاولات ذات جدوى في ظلّ انبراء أصوات دولية وأممية مهمّة لإدانة الإبادة الصهيونية، ووسط اضطرابات داخلية تشهدها إسرائيل على خلفية أداء رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، في الحرب.

خلاصة

نالت بريتوريا مجدّداً من خصمها الصهيوني في محفل «محكمة العدل الدولية»، في نجاح تزامن هذه المرّة مع دعم دولي متزايد لخطواتها، التي تتّضح يوماً بعد آخر صحّتها، فضلاً عن تحوّل مهمّ وهو الاقتناع الدولي بجدوى رفع قضية في حقّ هذا الكيان. ويُتوقّع أن يشكّل دعم إيرلندا لجنوب أفريقيا في القضية الرامية فارقاً، حال قبول المحكمة تضمين تعريف الإبادة مع دخول المساعدات عمداً. وإلى جانب النجاح المعنوي والأخلاقي الذي حازته بريتوريا، فإنها حقّقت دفعة قوية جداً لدورها كدولة إقليمية رائدة ليس أفريقيّاً فحسب، أو في نطاق الجنوب العالمي، بل في ما يتجاوزه إلى أوروبا.

تقرير

إردوغان ما بعد انتخابات آذار
بدأ زمن الهزائم؟

محمد نور الدين

هي الهزيمة الأولى «كاملة المواصفات» التي يتلقّاها الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، على امتداد ثلاثين عاماً من مسيرته السياسية الحافلة بالانتصارات؛ إذ شكّل تخطّي «حزب الشعب الجمهوري»، وللمرّة الأولى، النسبة التي نالها «حزب العدالة والتنمية»، ما يمكن عدُّه كسراً تاريخيّاً لـ«الخطوط الحمر»، ليس فقط منذ عام 2002 بل منذ عام 1977. ومن هنا، أصبح يمكن القول إن انتخابات الـ31 من آذار 2024 البلدية في تركيا، أبطلت مفاعيل انتخابات أيار 2023 الرئاسية والنيابية، في اتّجاه تصغير عدّاد الصراع السياسي، والبدء بمرحلة جديدة تعيد خلط الأوراق. فللمرّة الأولى منذ وصوله إلى السلطة في عام 2002، يتعرّض «العدالة والتنمية» في ظلّ زعامة إردوغان، لهزيمة كاملة على مستوى تركيا، ويكتسب صفة «الحزب الثاني». وللمرّة الأولى منذ 47 سنة، يتقدّم «الشعب الجمهوري» سائر الأحزاب في الانتخابات البلدية، ويحقّق نسبة 37,75% مقابل 35,48% للحزب الحاكم، وبفارق حوالى المليوني صوت (17 مقابل 15 مليوناً)، ويكتسب صفة «الحزب الأول»، بزيادة 7% عن عام 2019، علماً أن الحزب المعارض كان قد احتلّ، بزعامة بولنت أجاويد، المركز الأول في الانتخابات النيابية لعام 1977 بنسبة 41,4%. ورغم تراجع الإقبال على الاقتراع مقارنة بانتخابات أيار 2023، إلا أن النسبة قاربت الـ80%.

وفيما اعترف إردوغان بالهزيمة، واعتبرها بمنزلة «رسالة» من الناخب، واعداً بتصحيح الخلل، بدت المعارضة التي لم يستطع تكتّلها، «تحالف الأمّة»، أن يسقط إردوغان في معركة الرئاسة، ونجحت في تحقيق انتصار غير مسبوق، رغم دخولها الانتخابات البلدية مفكّكة، وكأنها انبعثت من جديد. ويأتي ذلك بعد أشهر قليلة فقط من تبوّء أوزغور أوزيل رئاسة «الشعب الجمهوري»، خلفاً لكمال كيليتشدار أوغلو، علماً أن فوز الحزب لم يكن على مستوى تركيا فحسب، بل أحكم قبضته على المدن الرئيسية التي كان «العدالة والتنمية» يأمل في استعادة بعضها، من مثل إسطنبول وأنقرة، فضلاً عن إزمير.

وإذ خالفت النتائج رهانات إردوغان، فهي جاءت على الشكل الآتي:

1- رغم تسخير الرئيس كلّ إمكانات الدولة دعماً لمرشّح «العدالة والتنمية»، نجح أكرم إمام أوغلو في الاحتفاظ برئاسة بلدية إسطنبول، حاصداً 51,14% من الأصوات (4 ملايين و432 ألف صوت)، بعدما كانت الاستطلاعات تشير إلى تقارب النتائج بينه وبين مرشّح السلطة، مراد قورووم، الذي حصل على 39,59% (3 ملايين و431 ألف صوت). ونجح «الشعب الجمهوري»، في الوقت نفسه، في تحصيل الغالبية المطلقة في المجلس البلدي للمدينة بـ188 عضواً، مقابل 130 لـ«العدالة والتنمية»، واثنين لـ«حزب الحركة القومية».

2- حقّق مرشّح «الشعب الجمهوري» في أنقرة، منصور يواش، انتصاراً كبيراً على منافسه عن «العدالة والتنمية»، طوغرل التين أوق، قارب الـ30 نقطة، إذ نال الأول 60,38% (مليوني صوت)، مقابل 31,68% (مليون صوت) للثاني.

3- في إزمير، أو ما يُطلق عليها «قلعة العلمانية»، فاز مرشّح «الشعب الجمهوري»، جميل طوغاي، على منافسه حمزة داغ بفارق كبير بلغ 12%، إذ حصل على 49% (مليون و300 ألف صوت)، مقابل 37% (977 ألف صوت) الأخير.

4- إلى هذه المكاسب، تمكّن «الشعب الجمهوري» من إحداث مفاجأة كبيرة بانتزاع رابع مدينة صناعية في البلاد، وهي بورصة، من يد «العدالة والتنمية»، بعدما فاز مرشّحه، مصطفى أوزياي، على الينور أقطاش، بفارق عشر نقاط (48% مقابل 38%).

5- أيضاً، فاز «الشعب الجمهوري» في 35 مدينة رئيسية، منها: أنتاليا، مرسين، أضنة، إسكي شهر، مانيسا وغيرها، فيما فاز «العدالة والتنمية» بـ24 بلدية رئيسية، منها: قونية، طرابزون، قهرمان مراش وريزه. وكانت المعركة طاحنة في هاتاي (لواء الإسكندرون)، حيث خسر رئيس البلدية الحالي التابع لـ«الشعب الجمهوري»، لطفي صواش، مقابل مرشّح «العدالة والتنمية»، محمد أونتورك، بفارق أقل من 1%.

ولعلّ من أبرز مفاجآت الانتخابات البلدية، ما حقّقه «حزب الرفاه من جديد»، بزعامة فاتح نجم الدين إربكان، النجم الجديد الصاعد في سماء الحياة السياسية؛ إذ تمكّن حزبه من أن يحتلّ المركز الثالث بعد «العدالة والتنمية» - وإنْ بفارق كبير جداً - بحصوله على نسبة 6,19%. لا بل استطاع مرشّح «الرفاه»، محمد غولبيبار، أن يهزم مرشّح «العدالة والتنمية»، زين العابدين بياض غول، في إحدى أهم البلديات في جنوب شرق البلاد، شانلي أورفة، المحاذية للحدود السورية، بنسبة 38,86% مقابل 33,63%.

ومن بين المفاجآت أيضاً، تراجُع «حزب الحركة القومية»، بحصوله على نسبة 4,98%، وثماني بلديات رئيسية، ليحتلّ المركز الخامس، علماً أنه كان قد حصل على 7,31% من الأصوات في عام 2019. وحلّ في المركز الرابع «حزب الديموقراطية والمساواة للشعوب» الكردي، إذ نال 5,7%، وتمكّن من السيطرة على عشر بلديات في المناطق ذات الغالبية الكردية، وهي: ديار بكر، ماردين، باتمان، سعرت، موش، فان، حكّاري، أغري، إيغدير وتونجلي، فيما خسر بلدية قارص أمام «الحركة القومية»، كما بلديتَي بتليس وشيرناق لمصلحة «العدالة والتنمية». أمّا الخاسر الأكبر في الانتخابات، فكان «الحزب الجيّد» المعارض الذي لم يربح سوى بلدية رئيسية واحدة، هي نيفشهر في وسط تركيا، مع حصوله على نسبة 3,77% على مستوى البلاد، بعدما نال 7,45% في عام 2019، فيما ارتفعت الأصوات المطالبة بتنحية زعيمته، مرال أقشينير.

على أنه لا يمكن إرجاع خسارة «حزب العدالة والتنمية» إلّا إلى العامل الاقتصادي أولاً؛ فقد انهارت القدرة الشرائية للمواطن، وتراجع سعر صرف الليرة بنسبة 60% عمّا كان عليه قبل عشرة أشهر. وإذ سمّى البعض هذه الانتخابات بـ«انتخابات المتقاعدين»، نظراً إلى حجمهم الكبير، وسخطهم من جرّاء انهيار سعر الصرف وعدم تعويضهم بزيادات مناسبة، فإن التصويت ضدّ إردوغان كان بمنزلة رسالة احتجاج وغضب من الفئات التي ازدادت فقراً من جراء السياسات الريعية والإنفاق العبثي من دون ضوابط ولا رقابة، أمّا القفزة في الأصوات التي حقّقها «الرفاه من جديد»، فالأرجح أنها تعود إلى فئات مدينية مؤيدة للقضية الفلسطينية، بعضها من «حزب العدالة والتنمية» ويعترض على سياسات إردوغان في مواصلة العلاقات التجارية لتركيا مع إسرائيل، وعدم مبادرة الدولة إلى أيّ خطوة لوقف هذه التجارة. وقد اختار هؤلاء «حزب الرفاه» نظراً إلى أنه يمثّل العنصر الشاب من التيار الإسلامي الجديد، بخلاف «حزب السعادة» المعارض أيضاً بشدّة للعلاقات مع إسرائيل، ولكنه يعكس الطبقة القديمة من تيار نجم الدين إربكان.

> «حزب الرفاه من جديد» بات يشكّل «حصان طروادة» داخل الحالة الإسلامية

ومن شأن نتائج الانتخابات البلدية الأخيرة، أن تترك تداعيات كبيرة على المشهد السياسي الداخلي وربّما الخارجي، لعلّ أبرزها ما يلي:

1- فوز أكرم إمام أوغلو برئاسة بلدية إسطنبول ربّما يشكّل القلق الأكبر بالنسبة إلى إردوغان شخصيّاً، الذي كان يأمل في إقصاء أكبر منافس له على الساحة السياسية، ذلك أن له حظوظاً كبيرة للفوز بالرئاسة في حال كان المرشّح المقبل للرئاسة ضدّ إردوغان. من هنا، جاءت تسمية معركة إسطنبول بـ«معركة رئاسة الجمهورية لعام 2028». أيضاً، لا يقلّ منصور يواش (1955)، بعد فوزه الكبير، وزناً عن إمام أوغلو في الانتخابات الرئاسية المقبلة، مع فارق أن سن الشباب يعمل لمصلحة إمام أوغلو (1970).

2- كان إردوغان يراهن على الفوز في إسطنبول على الأقلّ، ليقول إنه قويّ بما يكفي ليحاول تعديل الدستور بما يتيح له الترشّح مرّة أخرى للرئاسة، وهو قد لا يجد الآن مبرّراً لطلب التعديل أو عدداً كافياً من النواب للمضيّ في هذه الخطوة، علماً أنه لا يملك مع حليفه، «الحركة القومية»، العدد الكافي من النواب لا للتعديل داخل البرلمان (ثلثا المقاعد)، ولا لإحالة اقتراح أيّ تعديل إلى استفتاء شعبي (ثلاثة أخماس المقاعد).

3- يدرك الرئيس التركي أن «حزب الرفاه من جديد» بات يشكّل «حصان طروادة» داخل الحالة الإسلامية، فيما أضحى زعيمه، إربكان، وجهة الفئات الإسلامية المعارضة لسياسات إردوغان الاقتصادية والخارجية، وهذا قد يأكل من رصيد «العدالة والتنمية». لذا، سيتّجه الرئيس أولاً إلى ترتيب الأوضاع الداخلية لحزبه وتحزيم شخصيات جديدة، بعدما اختزل إردوغان الحزب بشخصه. ويمكن الرئيس أن يحمّل الفريق المكلّف إدارة الملف الاقتصادي، وفي مقدمته وزير المالية محمد شيمشك، جانباً من مسؤولية الهزيمة.

وبعد الخسارة، ربّما يستفيق إردوغان على خطأ سياساته المتعاونة مع إسرائيل، بعدما بات شائعاً في تركيا أنه وجد الردّ على خذلانه غزة، في صناديق الاقتراع. على أن الأكيد أن تركيا ستكون، بعد الزلزال الذي أحدثته نتائج الانتخابات البلدية، أمام مرحلة جديدة تعيد الأحزاب خلالها تشكيل أجنداتها: السلطة في اتّجاه مراجعة نقدية لسياساتها منعاً لمزيد من الضمور، والمعارضات من أجل تشديد الخناق على السلطة تمهيداً لإسقاط تحالف النزعة الدينية - القومية الذي يمثّله حزبا «العدالة والتنمية» و«الحركة القومية». وليس من فراغ، قياساً إلى النتائج، أن يدعو «حزب الرفاه» إلى انتخابات مبكرة، لأن «الحريق بات في المطبخ»، بعدما بات 90% من السكان تحت خطّ الفقر، و56% تحت خطّ الجوع، وفقاً لتصريح محمد التين أوز، مرشّح الحزب لرئاسة بلدية إسطنبول.

فوز أكرم إمام أوغلو برئاسة بلدية إسطنبول ربّما يشكّل القلق الأكبر بالنسبة إلى إردوغان (أ ف ب)

واشنطن تعود إلى الديبلوماسية: المعركة البحرية ارتداد لـ«غزة»

صنعاء ـ رشيد الحداد

ضاعفت صنعاء جهدها العسكري المساند للشعب الفلسطيني في قطاع غزة، في الأيام الماضية، ما دفع البحرية الأميركية إلى الاعتراف مجدّداً بصعوبة المعركة، وأجبر واشنطن على العودة إلى المسار الديبلوماسي، علّها تحقّق اختراقاً في جدار الأزمة. وهذه المرة، دشّن المبعوث الأميركي إلى اليمن، تيم ليندركينغ، جولة جديدة في المنطقة، بتصريحات خلت من نبرة التحدي السابقة، معترفاً، للمرة الأولى، بأن عمليات البحر الأحمر وخليج عدن هي أحد تداعيات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، وأملاً قبول صنعاء بعروض أميركية سبق أن رُفضت لديها. وفي هذا الإطار، كشفت مصادر مطّلعة، لـ«الأخبار»، أن واشنطن تحاول رفع سقف العروض المقدمة، بما يشمل الاعتراف بشرعية حركة «أنصار الله»، والتراجع عن تصنيفها ضمن الكيانات الإرهابية، والدفع نحو توقيع اتفاق السلام.

وقبل توجّهه إلى السعودية وسلطنة عمان، أبدى ليندركينغ حرص بلاده على إحلال السلام في اليمن، فيما قالت وزارة الخارجية الأميركية، في بيان، إن المبعوث سيعقد اجتماعات مع المسؤولين الإقليميين للتركيز على تأمين سلام دائم للشعب اليمني، مؤكدة الالتزام الراسخ بـ«دعم السلام وتخفيف الأزمات الإنسانية والاقتصادية التي يعاني منها الشعب اليمني». ومن جهتها، أوضحت مصادر «الأخبار» أن عودة ليندركينغ هي «محاولة أخيرة من قبل واشنطن لوقف هجمات صنعاء ضد السفن الإسرائيلية والأميركية والبريطانية في البحر الأحمر»، مبيّنة أن «الملف الأساسي في الجولة هو تهدئة الأوضاع في البحر الأحمر قبل الحديث عن السلام». وتوقّعت المصادر وصول وفد عُماني - سعودي رفيع المستوى إلى صنعاء خلال الساعات المقبلة، لإجراء محادثات مع «أنصار الله» حول مسار السلام، مشيرة إلى أن الوفد سيحمل عرضاً أميركياً متجدّداً، هدفه إنهاء المعركة البحرية.

ويتزامن هذا الحراك الأميركي مع آخر سعودي موازٍ؛ إذ كشفت مصادر مقرّبة من التحالف السعودي - الإماراتي عن سحب الرياض، الأحد، ملف اليمن من يد السفير محمد آل جابر، لأول مرة منذ تسع سنوات. ووفقاً لمساعد رئيس تحرير صحيفة «عكاظ»، عبد الله آل هتيله، فإن ملف المفاوضات مع صنعاء تم تسليمه إلى وزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان، كونه المسؤول عن ملف اليمن في الديوان الملكي. وأشار آل هتيله، في منشور على «إكس»، إلى أن «الشخصية التي تدير الملف اليمني حالياً، قادرة على الخروج من المستنقع إلى برّ الأمان»، مضيفاً أن «ابن سلمان يتمتع بحنكة سياسية ويحتفظ بعلاقات جيدة مع كل الأطراف اليمنية». ويترافق تسلّم الأخير للملف، مع الكشف عن ترتيبات لعقد مؤتمر جديد للقوى اليمنية الموالية لـ«التحالف» في الرياض، ونية السعودية إجراء تعديلات على «المجلس الرئاسي».

ميدانياً، أكدت القيادة المركزية الأميركية، في أكثر من بيان خلال الأيام الماضية، تعرّض قواتها لعدد من العمليات الهجومية، والتي نتج منها حدوث أكثر من اشتباك بحري. وأعلنت أن تلك القوات أسقطت طائرتين مسيّرتين خلال اشتباك جرى الأحد، وأنها هاجمت، الثلاثاء، سفينة مسيّرة كانت متّجهة نحو إحدى سفنها في البحر الأحمر. كذلك، شهد البحر الأحمر، أول من أمس، عملية يمنية جديدة في إطار قرار حظر الملاحة الإسرائيلية؛ إذ أفادت «هيئة عمليات التجارة البريطانية» بتسجيل حادث على بعد نحو 150 ميلاً عن ميناء الحديدة، من دون أن توضح طبيعته، فيما تحدثت تقارير إعلامية عن استهداف سفينة جديدة، علماً أن هذا التطور جاء بعد ساعات من شنّ العدوان الأميركي - البريطاني غارة على الحديدة، طالت مدينة الطائف الساحلية.

> تسود توقّعات بوصول وفد عُماني - سعودي إلى صنعاء لإجراء محادثات حول مسار السلام

ودفع تصاعد العمليات هذا، القوات الأميركية، إلى الاعتراف، مجدّداً، بصعوبة مواجهة الهجمات اليمنية؛ إذ نقلت قناة «العربية» عن مسؤول عسكري أميركي حديثه عن توجّه بلاده إلى سحب جزء من العتاد العسكري لتفادي تعرّضه للقصف من قبل قوات صنعاء في البحر الأحمر. وقال المسؤول للقناة إن «وجود عدد أقل من السفن العسكرية يمثّل أهدافاً أقل للهجمات من اليمن». وفي الإطار نفسه، أكد مصدر عسكري مطلع في صنعاء، لـ«الأخبار»، أن «القوات المسلحة اليمنية تمكّنت من استنزاف إمكانات البحرية الأميركية خلال المدة الماضية، واتجهت نحو استخدام تكتيك عسكري جديد يهدف إلى إجهاد القوة البشرية العاملة في بوارج العدو، عبر تكثيف الهجمات التي تصاعدت منذ مطلع شهر رمضان، وزادت بشكل لافت مع الاقتراب من نهايته». وأشارت المصادر إلى أن «ما يُعلن عنه من قبل القيادة المركزية الأميركية بشكل يومي، أقل من الواقع، ومع ذلك يمثّل اعترافاً بضراوة المعركة البحرية». ولفت إلى أن «التصريحات المتكرّرة لقيادات في البحرية الأميركية عن خطورة عمليات صنعاء، عكست عجز الإمكانات المتطورة التي تمتلكها عن مواجهة الصواريخ البحرية المضادة للسفن والطائرات المسيّرة، وهو ما دفعها إلى طلب دعم إضافي من الكونغرس بقيمة 93 مليون دولار لمعالجة قصور نظام «ستاندرد ميسلي - 2»، الذي تعتمد عليه تلك البحرية لإسقاط الصواريخ والطائرات المسيّرة».

حربٌ قُدّت من بشر *

كمال خلف الطويل **

ليس الحيّز هنا للحديث عن حدث 7 أكتوبر، بما هو عملية عسكرية فوق عادية، ولا عن تقييم مجريات الميدان مذّاك، وإنما لإلقاء نظرة طائر فوق مشهده الأسطوري السمات، والمحمّل بالدلالات. أُكثّف قسمات المشهد في العناصر التالية، وإنْ دون ترتيب مُدوزن:

1- أن الحدث قد انتوى جبّ ما بدا قبله من صيرورة جيوسياسية لاحت وكأنها لا تُقاوَم، ولا سيّما وقد حفلت بمدخلات فلسطينية: أولها، حياكة واشنطن، مخدومةً بضغوط مالية وحصارية على غزة، تفاهماً إقليمياً - ببعدٍ فلسطيني - شمل هدنة طويلة الأمد بينها – غزة – وبين إسرائيل، لقاء فك الحصار عنها، مصحوباً بتخفيف غلظة تعامل الاحتلال مع الأقصى، وإطلاق بعض الأسرى. ثانيها، حثّ الرياض الخطى على طريق التبرهم. وثالثها، الانفراج المأمول للوفاق السعودي- الإيراني. على خلفية تلك الصيرورة انضاف ثابتان: ضِعة وهشاشة سلطة رام الله، خادمة لأمن إسرائيل، وتجبّر اليمين الإسرائيلي الحاكم في ممارساته الصلفة، سواء في الحرم القدسي، أو لجهة الاستلاب الاستيطاني اليهودي في الضفة الفلسطينية، بما فيها القدس العربية.

2- تلواً، فقد تسبّب الحدث في تخريب بنيان منظومةٍ انهمكت واشنطن في تلزيق قطعها، أملاً في تلزيمها الإقليم، في إطار سعيها للتخفّف من أحمال مسؤوليتها المباشرة عن أمنها ومصالحها فيه. منظومةٌ، إسرائيل فيها واسطة العقد، وحولها تكوكبت «دولٌ» لعرب «السنّة». وكمْ جهُدت واشنطن وما فتئت في محاولة ترميم ما تبعثر، وفي إخراج آثار التخريب ذاك من التداول، بأمل أن تعيد الحياة إلى مسار التبرهم، وعلى حساب زيارة جادّة لملفّ فلسطين.

3- أن ما جعل من محاولة الإنعاش تلك عصيّة على النجاح استمرار حرب غزة، من جهة، وركوب المستويين، السياسي والعسكري/ الأمني، الإسرائيليين رأسيهما في مسعاهما العاثر لقطع رأس «حماس»، من جهة أخرى.

4- أن الحرب بادية الانتماء لخانة الحروب الطويلة، مثلُها كمثل الحرب الأوكرانية، ما يعني أنْ ليس من استراتيجية خروج تسمح لأيّ من الطرفين بعدم الخسارة، نسبةً إلى الآخر. لقد نصب «قسّام» حماس فخّاً لـ«تساهل» العدو في غزة، وأوقعه فيه. كان ردّ الأخير من صنفٍ لم تعهده حربٌ حديثة، وبسقف عالٍ من الأهداف. لكنه خسر الرأي العام العالمي، والغربي بالأخص، وشطراً مطّرد الاتّساع من الأميركي في أخصّ الخصوص، جرّاء توحّشه في الحرب. ثم فشل في نيل تلك الأهداف، ما جعل من النكوص عنها والنزول عن السلّم برهاناً على خسارته الحرب.

5- أن أحوج ما يحتاج إليه «قسّام» حماس هو وقف الحرب وانسحاب الغازي وتدفّق الإغاثة؛ تفريجاً عن شعبه المكلوم في الأساس، وتوطئة لاستعادة ما خسر من قدراتٍ بعده. والحال أن تينك البُغيتَين براهين فوزٍ له – القسام – بالقياس لما بعد 7 أكتوبر، وأدلّة انكسار للعدو و«تساهله»، نسبةً إلى ما بعد القارعة. وبرغم أن تلك المقاربة تبدو، على السطح فقط، غريبة، إلّا أن هول الحدث جعل من أدوات القياس عضوية الصلة به.

6- أن استماتة إسرائيل في مسعاها لاستعادة طقس 6 أكتوبر وما قبله عسيرة النجاح، فحتى بافتراض خسارة «قسّام» حماس لألوف من مقاتليه فما لديه وما أضاف كفيل بإدارة حرب استنزاف مرهقة للمحتلّ إنْ مكث، سيما وشبكة الأنفاق في العون إيصالاً إليه حيث قابع. ثم إن تهشّم سمعة إسرائيل في العالم لحدّ أن باتت منبوذة من القاصي والداني جزاء وحشيتها، مجتمعاً وجيشاً، بالغة الإفراط نحو، وفي، غزة، يأخذ من حنوّ الغرب الشعبي - ويحرج الغرب الرسمي - عليها بمقدار قناطير.

7- أن موقف واشنطن، بتحليل الحركة، ذو صلة وثقى بمشعر الكسب/ الخسارة. هي قائدة الغرب الجماعي، وقد قادته فعلاً إلى الهرع لإنقاذ ركنها/ م الركين في الإقليم، إسرائيل، من ضربة لم تتلقَّ نظيراً لها في حياتها، لتاريخ 6 أكتوبر 2023. لم تقتصر واشنطن وعُصبتها على تزويد العدو بالسلاح والذخيرة وقطع الغيار، ولا على معلومات الاستخبار، بل نزلت طواقم كوماندوس ومفارز استخبار على أرض غزة لتقاتل جنباً إلى جنب مع ربيبها الإسرائيلي في حربٍ «استقلاله الوجودية» الثانية، فضلاً عن تحريك أساطيلها وقواتها إلى جواره سنداً وغطاءً. وبرغم ذلك، فتحليل الحركة ناطقٌ بعثرات تحويل نصرة العدو إلى نصرٍ له؛ أي أن الرهان على إعادة تمكينه من العدْو ركناً ركيناً للغرب الجماعي في الإقليم ليس متاحاً. وعليه، فتركُ الربيب عالقاً في حرب غير فائزة، ناهيك بعالي كلفتها على السيّد وبناته سمعةً ومصالح ومصير بنيّ وبنّات حولنا، وصفة خسران فاضت عن عثرات الميدان.

8- أن «قسّام» حماس، في المقابل، وعلى عظيم توقه إلى وقف الحرب، نأى، بقطع، لأية شبهة نكوص أو استسلام، هو أبه بعذابات شعبه، لكن كل ما جرى، لتاريخه، لا يدع مجالاً سوى للخروج من القارعة بسلامةٍ عنت دحراً لغازيه.

9- أن ترداد مقولة دخول شعوب أمة العرب في نفق فوات وسكناه لا يتعرّف على كمّ مغاير المستظهر للمستبطن، ولِما يختبئ تحته من اعتمال يُرجّح ألّا سبيل نفاذ له سوى العنف الضاري لجموع من شباب أمة فتيّة، قاربت النصف مليار، عَلّمتهم حربُ قُدّت من بشر، في وعلى غزة، أن المحتلّ/ الغازي، والراعي/ اة شركاء في مقتلة أنزلوها بغزة - فلسطين، ولا تُرَدّ عندهم إلّا بمثيل.

10- أن أشدّ ما أغاظ واشنطن وعُصبَتها قلبُ قوة مقاتلة «سنيّة» المائدة على ترتيباتها الإقليمية، مناقضةً بذلك طقس «الاعتدال السنّي» الرسمي المتحالف مع إسرائيل. بل وزاد ضغثاً على إبالة نوعٌ من ائتلاف لها مع طقس «شيعي» ممانع في الإقليم. وتبدّك لعمري من النواهي المحرّمة لدى واشنطن استحقّت عندها كل ضير للخارجين عن الناموس، وفي الطليعة «قسّام» حماس.

> وصف «المحور» ليس متّسقاً مع واقعه. هو ائتلاف متباين السماكة النسيجية بين أطراف رفضت الهيمنة، الإسرائيلية منها والغربية، وشائج بعضها بالآخر اقتصرت على رفض تلك الهيمنة

11- أن واحدةً من أهمّ سمات حرب غزة هي أنها كاشفةٌ للكلّ، صالحهم وطالحهم، ومُعرّية. لم تعد هناك من أوراق توت ولا أغطية ولا سواتر. الإمبراطور وربعه عراة في الحمّام. ثم هناك بعد ذو صلة: أن انقسامات المجتمعين الأميركي والإسرائيلي، والتي توفّرت على أسباب ذاتية كفت لإشعال فتنٍ أهلية فيهما، انضاف عليها «مُفاعل» غزة، التي استُدخلت حربها نسيجياً في حشا الاثنَين، ليؤجّج فيهما ما فاض عن محض فتنٍ. دوام ذلك بات مقضيّاً، بما باتته فلسطين قضيّة داخلية في كليهما، سيما الأميركي الأهمّ.

12- أن من الكواشف فهم ماهيّة ومدى الدورين الروسي والصيني في شأن الإقليم. فالأول اكتفى بمحاولة إعاقة سياسية للجهد الأميركي فيه، سواء بالديبلوماسية أو بتظهير عروة علاقة مع «حماس»، وباعتقاد أن تلك حدود قدرته راهناً. من جهة، وأنْ ليس من داعٍ لمزيدٍ وواشنطن تغرق في أوحال الإقليم بما يحتّ من قدراتها بعموم. أما الثاني، فقد تمسّك بأهداب نهجه الانتظاري/ السكوني مكتفياً ببعض تظهير ديبلوماسي وعلوٍّ في نبرة تأييد لفظي لفلسطين، وتشارك مع صنوه الروسي في التلذّذ في ورطة الخصم الأميركي في غرب آسيا، واكتفى بذلك القدر. خلطةٌ من ذلك كله بدا عليه موقف تركيا، مع خشونة لفظية وردع استخباري داخل حدودها. بسقفٍ كذلك تثبّت أن ناتويته سمت فوق أي رباط آخر. والحال أن توازن القوى بين الولايات المتحدة وناتوها وبين ما دعته بالمحور المضاد (روسيا والصين وكوريا الشمالية وإيران وسوريا والمقاومات) ما انفكّ طابشاً نوعاً ما لمصلحتها. لكن الاستنتاج ذاك غير صالح للاستدامة حين لحظ محدودية القدرة الأميركية على ضبط إيقاع الإقليم على نوتتها، لا نسبةً إلى خصومها ولا حتى إلى أربابها. التحليل بالحركة يؤشّر على تراجع جارٍ لها وإنْ لم يتصاحب بتوازٍ مع ارتفاع قدْر الخصوم بعد.

13- أن وصف «المحور» ليس متّسقاً مع واقعه. هو ائتلاف متباين السماكة النسيجية بين أطراف رفضت الهيمنة، الإسرائيلية منها والغربية، لكن وشائج بعضها بالآخر اقتصرت على رفض تلك الهيمنة غير مقترن، بالضرورة، بسواه. ثم أن الوزن النوعي للائتلاف لم يصل ردعياً إلى حدّ التساوي مع ردعية إسرائيل له (هو ردعٌ متناظرٌ غير متساوٍ)؛ وعليه، قدرتها المستدامة على الضرب جوّاً في سوريا لما ناف عن ثلاثة عشر عاماً، ولمدّ اليد إلى الداخل الإيراني تفجيراً واغتيالاً لزهاء ذات المدّة، ولتهيّب إيران من الانتقال من العتبة النووية إلى التسلّح النووي.

14- أن حديث الحاجة إلى «وحدة وطنية» فلسطينية يغفل استحالة الجمع بين نهجيْ متناقضيْن في الساحة الفلسطينية ومحيطها: المقاوم والمساوم. أقصى الممكن، لذا، هو عدم إيذاء واحدٍ للآخر؛ وأول متطلّبات ذلك خروج سلطة رام الله من طقس ترتيبات أوسلو قولاً واحداً.

15- أخلص إلى القول إن حرب الأشهر الستة، لتاريخه، أثقل وقعاً على العرب، حالاً ومآلاً، من كل سابقاتها؛ من أول نكبة 48 ولتاريخه. هو تاريخ فارق تحمله الأمة على ظهرها حتى يوم فرقان.

* افتتاحية عدد نيسان لمجلة «المستقبل العربي»

** كاتب عربي

(أ ف ب)

ألمانيا الاستعمارية والإبادة الجماعية

هشام صفي الدين *

بعد عملية «طوفان الأقصى»، وقفت ألمانيا بشكل سافر الى جانب إسرائيل. تطوّعت الحكومة الألمانية للدفاع عن تل أبيب في محكمة العدل الدولية وقامت بقمع التظاهرات المؤيّدة لفلسطين في أراضيها وملاحقة، أو مضايقة، المتضامنين معها، وتجريم مقارنة الصهيونية بالنازية. والتزمت مؤسساتها التنموية، كـ«جي أي زي»، والبحثية، كالمعهد الألماني للأبحاث الشرقية في بيروت، والمموّل من حكومة برلين، الخطوط العريضة لهذا الموقف المخزي. ولم تجد المنظّمات المحسوبة على اليسار الألماني، مثل «روزا لوكسمبورغ» و«هاينريش بـول» (وهـذه المؤسسات بالمناسبة تابعة لأحزاب) كثيراً عن السقوف الموضوعة في ما يخص الموقف من فلسطين. كشفت هذه المواقف زيف أي ادعاءات بالحياد أو التعاطف مع القضية الفلسطينية من قبل هذه الجهات، بعد أن كان عملها في حقول الأبحاث والثقافة والتعليم في المنطقة العربية قد توسّع بمنأى عن رادار النقد الموجّه عادة للمؤسسات التابعة للولايات المتحدة أو القوى الأوروبية التقليدية كفرنسا وبريطانيا. لكن تاريخ ألمانيا وسياساتها الخارجية لم يكن بعيداً عن توجّهات هذه الدول قبل السابع من تشرين. وما حدث بعد «طوفان الأقصى» يدعو إلى مراجعة نقدية لتلك التوجهات وسياقها التاريخي واتخاذ العبر منها في ما يخص التعامل المستقبلي مع أذرع وأدوات الهيمنة الثقافية والتنموية للدولة الألمانية في منطقتنا.

بخلاف فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، لا تحظى ألمانيا بصيت استعماري وتكاد تنحصر صورتها الشريرة عبر التاريخ الحديث في الحقبة النازية. وألمانيا النازية نفسها محطّ جدل في بعض الأوساط العربية. فالتيارات اليسارية تُدين النازية كونها نظاماً فاشياً معادياً للشيوعية، بينما الألمانية مصدر إلهام وتجد في موقف هتلر من اليهود دعماً ولو غير مباشر لفلسطين. يتبنّى الموقف اليساري الفكر الأوروبي دون تعديل ويُردّد الشعارات المعادية للفاشية بشكل تلقائي. وفي مرحلة النازية نفسها، انبرى العديد من الشيوعيين العرب لرفع لواء محاربة الفاشية في بلادنا دون الأخذ في الاعتبار تبعات ذلك على حركة التحرر من الاستعمارين الفرنسي والبريطاني. ولا يزال بعض الباحثين المحسوبين على اليسار يتبنّون أو يتباهون بهذا الموقف، وبينهم من ذهب إلى حد بذل جهود بحثية مضنية لسرد قصة تواصل أمين الحسيني مع هتلر، في الدفاع عن القضية الفلسطينية من قبل هذه الجهات، بعد أن كان عملها في حقول الأبحاث والثقافة والتعليم في المنطقة العربية قد توسّع بمنأى عن رادار النقد الموجّه عادة للمؤسسات التابعة للولايات المتحدة أو القوى الأوروبية التقليدية كفرنسا وبريطانيا. لكن تاريخ ألمانيا وسياساتها الخارجية لم يكن بعيداً عن توجّهات هذه الدول قبل السابع من تشرين. وما حدث بعد «طوفان الأقصى» يدعو إلى مراجعة نقدية لتلك التوجهات وسياقها التاريخي واتخاذ العبر منها في ما يخص التعامل المستقبلي مع أذرع وأدوات الهيمنة الثقافية والتنموية للدولة الألمانية في منطقتنا.

بخلاف فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة، لا تحظى ألمانيا بصيت استعماري وتكاد تنحصر صورتها الشريرة عبر التاريخ الحديث في الحقبة النازية. وألمانيا النازية نفسها محطّ جدل في بعض الأوساط العربية. فالتيارات اليسارية تُدين النازية كونها نظاماً فاشياً معادياً للشيوعية، بينما الألمانية مصدر إلهام وتجد في موقف هتلر من اليهود دعماً ولو غير مباشر لفلسطين. يتبنّى الموقف اليساري الفكر الأوروبي دون تعديل ويُردّد الشعارات المعادية للفاشية بشكل تلقائي. وفي مرحلة النازية نفسها، انبرى العديد من الشيوعيين العرب لرفع لواء محاربة الفاشية في بلادنا دون الأخذ في الاعتبار تبعات ذلك على حركة التحرر من الاستعمارين الفرنسي والبريطاني. ولا يزال بعض الباحثين المحسوبين على اليسار يتبنّون أو يتباهون بهذا الموقف، وبينهم من ذهب إلى حد بذل جهود بحثية مضنية لسرد قصة تواصل أمين الحسيني مع هتلر، في الدفاع عن القضية الفلسطينية من قبل هذه الجهات، بعد أن كان عملها في حقول الأبحاث والثقافة والتعليم في المنطقة العربية قد توسّع بمنأى عن رادار النقد الموجّه عادة للمؤسسات التابعة للولايات المتحدة أو القوى الأوروبية التقليدية كفرنسا وبريطانيا. لكن تاريخ ألمانيا وسياساتها الخارجية لم يكن بعيداً عن توجّهات هذه الدول قبل السابع من تشرين. وما حدث بعد «طوفان الأقصى» يدعو إلى مراجعة نقدية لتلك التوجهات وسياقها التاريخي واتخاذ العبر منها في ما يخص التعامل المستقبلي مع أذرع وأدوات الهيمنة الثقافية والتنموية للدولة الألمانية في منطقتنا.

المقاربة الأورو-مركزية في وصف المحرقة اليهودية، على هولها، تحدث فرد وخارج عن قوانين التاريخ والجغرافيا، وبالتالي المرجع الأوحد الأخلاقي لقياس العنصرية المتمثّلة حصراً في معاداة السامية.

إنّ وضع ما اقترفه النازيون من فظائع خلال الحرب العالمية الثانية في سياق التطور التاريخي للاستعمار الأوروبي عموماً، والألماني خصوصاً، لا يُبرّئ النازيين بقدر ما يدين الرجل الأبيض بكلّ أطيافه. فنظرية التفوّق العرقي التي تسم الآخرين بما دون البشر وبما يشرّع إبادتهم، لم تكن حكراً على النازيين ولم تكن موجّهة في البداية نحو المجتمعات الأوروبية، بل نحو «الأعراق» الأخرى وبخاصة السوداء. إنّ أوّل إبادة جماعية في القرن العشرين لم تكن المحرقة اليهودية (أو الأرمنية) بل الإبادة الجماعية لشعب الهيريرو في جنوب غرب أفريقيا (ناميبيا حالياً)، وقد تمّت على يد الألمان بقيادة نظام ملكي دستوري لا تحت حكم نازي.

استعمرت ألمانيا مناطق عدة في القارة الأفريقية بموجب اتفاقيات تقاسم النفوذ الاستعماري الأوروبي في كل أنحاء العالم والتي وُضعت أسسها في برلين عام 1885. وبين عامي 1904 و1908، قامت القوات الألمانية، بقيادة الجنرال فون تروثا، بقتل ما يقارب 60 ألفاً من شعب الهيريرو بحيث لم يبقَ منهم عام 1911 - وبحسب الإحصاءات الألمانية - سوى 15 ألف ناجٍ. وقد جهر فون تروثا – كما يجاهر القادة الإسرائيليون اليوم بحق الفلسطينيين – بنيّته التخلّص من شعب الهيريرو، فأمر برميهم جميعاً بالرصاص، رجالاً ونساء وأطفالاً، ما لم يخرجوا من الأراضي الألمانية (يقصد الأراضي الأفريقية الواقعة تحت الاستعمار الألماني). ولم سياسته تلك على شنّ قوّات من الهيريرو هجوماً على القوات الألمانية (كما تلوم إسرائيل وحلفائها العرب «حماس» على ما يحلّ بغزة اليوم، وكما لاموا حزب الله على ما حلّ بجنوب لبنان عام 2006).

واللافت أن عملية القتل الجماعي تلك حدثت بعد الهزيمة العسكرية للهيريرو، أي بغياب أي تهديد عسكري للقوات الألمانية. واتخذت الإبادة أشكالاً مختلفة راوحت بين الشنق الجماعي وتقطيع الرؤوس وبين حصر أعداد كبيرة من الهيريرو في معسكرات أو ضمن أراضٍ قاحلة كصحراء أوماهيكي من أجل تعطيشهم وتجويعهم حتى الموت وهو ما حدث بالفعل.

ساهمت حرب الإبادة على شعب الهيريرو في تذكية «علم» اليوجينيكس، أي تحسين النسل البشري، والذي استخدمه الأوروبيون لتبرير أشنع أنواع العنصرية ضد الشعوب الأخرى. فقد قام الألمان، كغيرهم من الأوروبيين، بنقل عيّنات من جماجم الهيريرو إلى أوروبا لـ«دراستها» وتبيان «الحقيقية العلمية» لتفوّق العرق الآري أو الأبيض عموماً. ويوجين فيشر، الذي شغل منصب كبير علماء اليوجينيكس في عهد الرايخ الثالث وساهم في تبنّي هتلر نظرية النقاء العرقي، كان قد زار جنوب غرب أفريقيا إبّان مجزرة الهيريرو عام 1908 لإجراء اختبارات على مواليد الأزواج المختلطة عرقياً. وقد قدّم الألمان النصح للقيادات التركية أثناء حملتهم لإبادة الأرمن بعد سنوات قليلة من مجازر الهيريرو.

لا يعني ما تقدّم وجود علاقة سببية مباشرة بين إبادة الهيريرو والإبادات الأخرى بما فيها المحرقة اليهودية أو الهولوكوست. لكن قضية الهيريرو تشير إلى دور الاستعمار التوسعي ومصالحه المادية في بروز نظريات التفوق العرقي وتطوير آليات الإبادة الجماعية بحق الشعوب غير الأوروبية قبل أن ينقلب السحر على الساحر وتقوم النازية بتطبيق تلك الممارسات على شرائح من المجتمعات الأوروبية كاليهود والسلاف وكل من اعتبرتهم أعراقٌ «منحطّة».

إنّ كيفية تعاطي الدولة الألمانية بعد انقضاء الحقبة النازية – أي تحت حكم برلماني ديموقراطي هذه المرة - مع تداعيات إبادة الهيريرو، من جهة، واليهود الأوروبيين من جهة ثانية، دليل إضافي على البُعد الاستعماري للسياسات الألمانية العنصرية العابرة لأنظمة الحُكم. لقد مضى أكثر من قرن على حرب الإبادة الجماعية للهيريرو قبل أن تعترف الحكومة الألمانية بها. فبعد مفاوضات شاقة بينها وبين الحكومة الناميبية، أصدرت برلين عام 2021 بياناً مقتضباً اعتذرت فيه عن ما سمّته، وللمرة الأولى، بإبادة جماعية. لكنّها، وفي البيان نفسه، أعلنت أن هذا الاعتراف لا يُرتّب عليها أي تبعات قانونية لجهة تعويض الضحايا. كبديل عن تلك التعويضات، تعهّدت الحكومة الألمانية بدفع مبلغ 1,1 مليار يورو على مدى 30 عاماً (أي بمعدّل سنوي لا يتعدّى 37 مليون يورو) لتنمية وإعادة إعمار ناميبيا، وكأنها بذلك تكرّس المفهوم الكولونيالي الذي يرى في الغرب الراعي الأنسب لعملية التنمية في بلاد الجنوب.

في المقابل، وقبل مرور عقد على الهولوكوست، أبرمت ألمانيا الاتحادية عام 1952 اتفاقاً مفصّلاً مع كلّ من الحكومة الإسرائيلية ولجنة دولية تمثّل الحقوق المادية للجاليات اليهودية عبر العالم. بموجب هذا الاتفاق، دفعت الحكومة الألمانية وحتى اللحظة أكثر من 90 مليار دولار لأفراد عانوا من الاضطهاد النازي وخسروا ممتلكاتهم جرّاء ذلك. وفي عامنا هذا (2024)، ستقوم اللجنة اليهودية المفوّضة إدارة الملفّ بتوزيع أكثر من 1,4 مليار دولار كتعويضات ومِنح لأفراد ومؤسسات خدماتية للناجين من الهولوكوست.

أمّا إسرائيل، فقد طالبت وحازت ضمن اتفاقية 1952 على تعويض بقيمة 1,5 مليار دولار (أي حوالي 17,5 مليار دولار بأسعار اليوم). اللافت أن إسرائيل لم تربط المبلغ بالتقديرات الموضوعة حول قيمة ما نُهب من ممتلكات لليهود أثناء الحكم النازي والتي حدّدتها إحدى المصادر بستة مليارات دولار (أي سبعون ملياراً بأسعار اليوم)، بل بكلفة إعادة توطين 500 ألف يهودي في فلسطين. وقد دُفع المبلغ عينياً لا نقداً عبر شراء المنتجات الصناعية الألمانية لا الاستهلاكية من ألمانيا وتصديرها إلى فلسطين كي تساهم في إعمار إسرائيل. بكلام آخر، كرّس اتفاق عام 1952 إسرائيل كمتحدّث باسم اليهود عموماً وربط التعويض عن اضطهاد يهود أوروبا من قبل الفاشية الأوروبية بالاستيطان في فلسطين من دون أي يأتي على ذكر أثر ذلك على حياة وحقوق الفلسطينيين الذين لم يتقاضوا، وبعد مضي 75 عاماً على النكبة، فلساً واحداً كتعويض عن اضطهاد الصهاينة لهم.

في عام 1933، أبرمت الوكالة اليهودية (وهي الحكومة الصهيونية في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل)، وبقيادة بن غوريون، اتفاقاً مشابهاً لاتفاق 1952 لكن مع النازيين، عُرف حينها باتفاق هافارا (اتفاق العبور). بموجب هذا الاتفاق، تعهّدت الحكومة النازية بتسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين شرط تنازلهم عن ممتلكاتهم في أوروبا ومقابل تحويل قيمة تلك الممتلكات إلى بضائع ألمانية تُصدّر إلى فلسطين. واجهت الاتفاقية آنذاك معارضة من عدة فصائل صهيونية اعتبرت التعامل مع النازيين خيانةً لليهود وخرقاً لقرار مقاطعة البضائع الألمانية في ظلّ الحكم النازي. بالرغم من ذلك، تم تنفيذ الاتفاقية، ما أدّى في السنوات القليلة اللاحقة إلى قدوم عشرات الآلاف من اليهود للاستيطان في فلسطين، وقد كانت تلك الموجة من الهجرات الاستيطانية أحد أسباب اندلاع ثورة 1936.

يُبرّر بعض الصهاينة تعاونهم مع النازيين بالشرّ الذي لا بُدّ منه من أجل إنقاذ اليهود من النازية نفسها. إن صحّ ذلك، لماذا يعايرون الحاج أمين الحسيني أو رشيد عالي الكيلاني عندما طلبا دعم النازيين للتخلّص من الاستعمار البريطاني في العراق أو إنقاذ الفلسطينيين من الاحتلال الاستيطاني الصهيوني؟ ولماذا يقتصر النقاش عادة على تبرير أو إدانة تعاون العرب مع النازيين بدلاً من نقاش مسألة تعاون الصهاينة؟

لقد وصل التواطؤ بين الصهاينة والنازيين إلى حدّ قدوم أدولف أيخمان، الذي أعدمته إسرائيل عام 1962 بمشاركته في الهولوكوست، إلى حيفا عام 1937 للنظر في احتمال إمداد الميليشيات الصهيونية بالسلاح من أجل محاربة الإنكليز. ولا عجب في ذلك. لم يتعاطف النازيون مع العرب يوماً، وكانوا، كغيرهم من القوى الغربية، يعقدون التحالفات مع أي جهة يمكنها أن تضرّ بمصالح أعدائهم، أي بريطانيا أو فرنسا.

> ما حدث بعد «طوفان الأقصى» يدعو إلى مراجعة نقدية لتلك التوجهات وسياقها التاريخي واتخاذ العبر منها في ما يخص التعامل المستقبلي مع أذرع وأدوات الهيمنة الثقافية والتنموية للدولة الألمانية في منطقتنا

وقد ساهموا في استيطان فلسطين من منظار معاداتهم للسامية عبر تحفيز طرد اليهود الأوروبيين دون أي اعتبار لتبعات ذلك على أهل فلسطين.

لم يكن هذا التعاون بين الصهيونية والنازية عرضيّاً. منذ نشوء الحركة الصهيونية في القرن التاسع عشر، تنبّه مؤسسها تيودور هرتزل إلى تلاقي المصالح بين معادي السامية الأوروبيين الذين يريدون التخلص من اليهود والصهاينة الذين يريدون «عبورهم» إلى فلسطين. وقد حصل ذلك بالفعل عبر التاريخ ويتكرر الآن بين العديد من الأحزاب اليمينية المعادية للسامية ودولة الكيان. في المقابل، ومنذ أكثر من نصف قرن، تنبّه السياسي والأديب المارتينيكي إيمي سيزير إلى حقيقة الترابط بين السياق الاستعماري الأوروبي الذي أدّى إلى إزهاق الملايين من أرواح البشر من خلال الاستيطان والاستعباد وبين الفظائع التي ارتُكبت في أوروبا في الحرب العالمية الثانية.

والسياق الاستعماري هذا يفسّر اليوم الدعم المستمر لإسرائيل من القوى الغربية كافة، يمينياً ويساراً، ويؤكد أنّ تحرير فلسطين من النهر إلى البحر يرتبط بموازين القوى العالمية وحصة الغرب منها. لم يكن موقف ألمانيا يوماً خارجاً عن هذا السياق، وإن تكشّف بعد «طوفان الأقصى» عن أبشع صوره. مهما آلت إليه الأمور في فلسطين، ستدخل ألمانيا الحديثة التاريخ من أسوأ أبوابه. في أقل من قرن ونصف قرن، اقترفت سلطات برلين إبادتين جماعيتين، في أفريقيا أوّلاً، وأوروبا ثانياً، ودعمت ثالثة في فلسطين بحجة التكفير عن الثانية.

* أستاذ جامعي في التاريخ والاقتصاد السياسي

قضية

محاولة تسلّل «صديق إسرائيل» عبر الوسيط الفرنسي

وجدي معوض... التطبيع لن يمرّ من بيروت!

نادين كنعان

«أهلاً وسهلاً بكم في منزل آل «كرومانيون»، عائلة لبنانيّة تشبه عدداً من العائلات الأخرى التي تعيش صراعاً يومياً بين القنابل والعواصف وانقطاع التيار الكهربائي. لكن ما سنشاهده اليوم هو يوم مميّز: فالابنة الكبرى ستتزوّج وعلى الأمور أن تكون مرتّبة على أكمل وجه للاحتفال. ولكن أين العريس؟ علينا إيجاده! طبعاً، سنجده بين الحضور. عند الشعور بالضغط، يهين المرء نفسه، يضحك، يتشاجر مع نفسه ثمّ يصالحها». هكذا، يُعرّف عن مضمون مسرحية «وليمة عرس عند رجال الكهف» (تمثيل فادي أبي سمرا، وجان ديستريم، وليال الغصين، وعلي حرقوص، وبرنادين حديب، وعايدة صبرا) التي يُفترض أن يقدّمها المسرحي الكنَدي ـ اللبناني الأصل وجدي معوّض بين 30 نيسان (أبريل) الحالي و19 أيار (مايو) المقبل، على خشبة «مسرح مونو»، حيث سبق أن عرض «الساحل» في عام 2001 و«وحدهم» في 2013.

اليوم، يعود معوّض لإخراج النسخة العربية من Journée de noces chez les Cromagnons مع فريق لبناني، في تجربة هي الأولى له ضمن هذا المشروع، وفي إطار جولة عالميّة في طور التحضير. علماً أنّ العمل من إنتاج مسرح «لاكولين» الباريسي (يتولّى معوّض إدارته منذ خريف عام 2016 وتجدّد تعيينه قبل أيام حتى عام 2027)، بالشراكة مع مهرجان Printemps des Comédiens، وبدعم من «المعهد الفرنسي في باريس»، ومن «المعهد الفرنسي في لبنان» الشهير بمحاولاته التطبيعية من باب الثقافة كما حدث في 2022 حين شهدت الدورة الأولى من مهرجان «بيروت كُتب» بلبلة واسعة بعد انسحاب خمسة كتّاب مطبّعين مع العدو الإسرائيلي كان يفترض أن يشاركوا في الإعلان عن القائمة القصيرة لجائزة «غونكور» الأدبية العريقة من لبنان للمرّة الأولى.

يقول المنظّمون إنّ وجدي كتب هذه المسرحيّة وهو في الـ 23 من عمره، وإنّها بمنزلة «المخطوطة الأولى لمسرحه: الحنين إلى عالم مفقود، وألم النفي، وظلام الحربّ الأهليّة اللبنانيّة»، مشبّهين الأمر بالحمولة التي يورثها الأهل لأبنائهم: «لكنّ ماسي العائلة يجب ألا تستحيل ماسي أولادها». وإلى جانب متعة الفرجة، يقدّمون سبباً إضافياً للناس لمشاهدة العمل يتمثّل في دعم «جمعية السبيل» والمكتبات العامة لبلدية بيروت.

وفور بدء الحملة الترويجية، باشر المنتشون بـ «إنجازات لبنان العالمية» التهليل للمسرحية ـ الحدث التي تندرج بالنسبة إليهم في سياق الأدلّة «الدامغة» على أنّ أبناء بلاد الأرز «يحبّون الحياة» ويرفضون «ثقافة الموت».

> حاول المنظّمون لأشهر إيجاد فضاء بيروتي يحتضن العرض

لكن سقط «سهواً» من بال هؤلاء ومتبنّي المسرحية الذين يحاولون منذ أشهر إيجاد فضاء محلّي يحتضنها قبل أن يستقرّوا في الأشرفية، أنّ وجدي معوّض الذي سبق أن صفّقنا لموهبته الفنية والأدبية، قرّر عن سابق إصرار وتصميم قبل سنوات الانزلاق إلى مستنقع التطبيع، ليصل به الأمر إلى حدّ أنسنة العدو الإسرائيلي والتواطؤ معه. وهو لا يخفي الأمر، خصوصاً منذ تولّيه إدارة «لا كولين»، حين بدأ التستّر خلف واجهة «السلام» وعناوين خاوية وساذجة أبرزها «الانفتاح على الآخر». كل ذلك طبعاً بهدف ضمان رضى المنظومة الثقافية والإعلامية المهيمنة في فرنسا. وتمثّل خياره في مساندة الكيان الصهيوني عبر استقبال الأعمال الآتية من مسرحه، مروراً بتقديم إنتاجات إسرائيلية، وعقد شراكات إنتاجية مع جهات صهيونية. ولعلّ أوضح مثال على ذلك مسرحيته «الكلّ عصافير» التي حظيت في 2019 بدعم وتمويل من القسم الثقافي في سفارة الاحتلال في فرنسا، ومن «مسرح كاميري» في تل أبيب. الحرب دائمة الحضور في أعمال وجدي معوّض، رغم علامات الاستفهام التي تُرسم حول سرديته عنها. وإذا عدنا إلى تاريخ التاسع من تشرين الثاني (نوفمبر) 2023، يوم شرح معوّض موقفه من حرب الإبادة الإسرائيلية على قطاع غزّة في مقال نشره في صحيفة «ليبيراسيون» الفرنسية (راجع مقال الزميلة لمى أبو سمرة)، قد تتجلّى الصورة أكثر. وفيما أقرّ معوّض بأنّه نشأ على كره الفلسطينيين، جاهر أخيراً بمساندته للقاتل. إذ رأى في «ميليشيات حماس» رمزاً لـ «قوى الظلام المجنون» التي لا تكتفي بـ «فظائع أعمالها من خطف وتدمير يدفع المدنيون الفلسطينيون ثمنه»، بل «تغذي نبتة الكراهية تجاه السامية» على نحو تغدو معه الأيام المقبلة «خوفاً ورعباً ونفياً وشتاتاً، بل مقبرةً، لكلّ يهودي»! وفي الوقت الذي يخوض فيه لبنان مواجهة كبيرة مع العدوّ الإسرائيلي تزامناً مع اقتراب المجزرة الغزّاوية من شهرها السابع، هناك من قرّر استضافة شخص انحاز إلى السردية الصهيونية وصافح القاتل في عزّ إبادة مباشرة على الهواء. في هذه الأثناء، بدأت «حملة مقاطعة داعمي إسرائيل» في لبنان»، اتصالاتها اليوم الأربعاء بهدف درس السبل القانونية لوقف العروض المرتقبة في العاصمة، خصوصاً أنّ معوّض مطبّع بحسب القانون اللبناني. من ناحيتها، أكدت «السبيل» لـ «الأخبار» أنّها أوقفت حملة التمويل الجديدة الخاصة بها من خلال العرض ما قبل الأوّل لـ «وليمة عرس عند سكان الكهف» (30 نيسان) الذي يندرج ضمن الحملات الهادفة لتمويل أنشطتها عن طريق المسرحيات. ولفتت الجمعية إلى أنّه «نظراً إلى الملابسات القائمة، نعلن عن إيقاف الحملة، متوجهين بالشكر لكل من بادر واشترى بطاقات بهدف دعم أنشطتنا».

دعاء العدل ـ مصر

السقطة الكبرى للمسرحي اللبناني تمثّلت في عمله «الكلّ عصافير» الذي حظي بدعم وتمويل من القسم الثقافي في سفارة الاحتلال الإسرائيلي في فرنسا، ومن «مسرح كاميري» في تل أبيب. أما جوهر العمل، فيبرّر للصهاينة جرائمهم وتوسّعهم الاستعماري والإبادات التي يمارسونها بحقّ الفلسطينيين

سيرة مثخنة بالمنافي والحروب من دير القمر إلى كيبيك

تبنّى سردية الجلّاد... وشهد بالزور في عزّ الإبادة

باريس ـ المى أبو سمرة

دائماً ما كان المسرح، كما سائر الفنون التعبيرية، مَلاذاً للإنسان من بعض ابتلاءات الدهر. المسرح، لا السياسة كما يشاع، فنّ الممكن، إذ ينفصل فيه المشاهد، كما الكاتب والمُخرج والممثلون، عن واقعهم عبر العمل، ويتقمّص كلٌّ منهم دور المراقب من بُعد، ما يضعهم في مواجهةٍ مع مكامن الغلط الذاتيّ أو الجمعيّ، يتحررون من حبسها، ويغدون أكثر قدرةً على تصويبها، وهو ما أضفى على المسرح عبر العصور دوراً حيوياً علاجياً للمرسل والمتلقي على السواء.

كثيرةٌ هي الأمثلة التي تجسد هذه الفكرة، من بينها أعمال وجدي معوّض (1968)، الكاتب المسرحي اللبناني الكندي، ومدير «مسرح لاكولين الوطني» في باريس منذ عام 2016، إذ ينغّص كلّ عمل من أعماله المسرحية، الغبار عنّ الذاكرة ويزيل ما علق منه في أخاديد اللاوعي ويسبر أثرها على أفعال الإنسان بالغاً، مطوّعاً أعماراً كاملة جمبازياً بأسلوب الـ «فلاش باك». تبدو الحوادث المنسية في نصوصه، مدامیك في تكوين الشخصية والهوية، كما يظهر أثر اللغة والثقافة المندثرة تحت طبقات وطبقات من التراب، تاركةً مكانها شاغراً عسى أن تحل فيه وتملأه قرائنها المكتسبة في مراحل لاحقة من الحياة.

الأصول من بلدة دير القمر الشوفية، والطفولة المبكرة في بلدٍ يقف على مشارف حرب أهلية مدمّرة، النشأة والثقافة فرنكوفونية بعد هروب العائلة من الحرب المستعرة في لبنان إلى فرنسا، الشاهدة على آخر سنوات طفولته وبداية مراهقته، إلى أن انتهى بها المطاف في مقاطعة كيبيك الكندية، مرتع شبابه. دائماً ما كان معوّض متحفظاً إزاء نكء جراح الماضي. سنوات عدة لزمت قبل أن يشهد عام 2008 بثّ الزوج في مسرحيته «وحيدون» (Seuls)، كأولى حلقات سلسلة سيرته العائلية، تناول فيها خلفيّة شخصيته وثناياها، متطرقاً إلى علاقته المعقّدة بوالده، في عمل مسرحيّ بادارٍ منفرد كان منعطفاً في مسار معوض المؤلّف والمُخرج والممثل، وعلامةً فارقةً في سجلّه الذي طبعتْه سابقاً أعمالٌ مسرحية استلهمت من الملاحم الإغريقية، فكانت التراجيديا سمتها الغالبة. على مدى أكثر من خمسة عشر عاماً، كرّت سبحة الحكاية، فنحت معوض تفاصيل سيرته العائلية عبر مسرحيات مثل «شقيقات»، و«الأم» على درب المشهدية التي ستكتمل مع آخر حلقتَي السلسلة: «الأب» و«أشقاء».

لم تغب الحرب الأهلية اللبنانية عن أيّ من أعمال معوض مباشرةً أو مواربة، ولا غاب ذكر مجزرة مخيّم صبرا وشاتيلا عام 1982 التي كانت حدثاً مفصلياً طبع وعيه يافعاً. ففي عام 1978، فرّت والدته، جاكلين معوّض، من ويلات الحرب مع أبنائها الثلاثة: نايلة، الشقيقة الكبرى، وناجي، الشقيق الأوسط، وآخر العقد وجدي، ظنّاً منها أنّ سفرهم مؤقت، في حين بقي ربّ الأسرة، عبده، في بيروت تحت خطر القصف أو التهديد بالخطف لمواصلة أعماله وإرسال المصروف الذي تحتاج إليه عائلته للعيش، أو النجاة، بعيداً من ساحة الحرب. سنواتٌ خمس قضاها وجدي مع والدته وشقيقته وشقيقه في ملجئهم الباريسي في واقع يكاد لا يختلف كثيراً عن الملاجئ التي خبرها اللبنانيون جيداً في أقبية مساكنهم في خضمّ الحرب. طال أمد مكوث العائلة في باريس خمس سنوات، ليحطّ بهم الرّحال عام 1983، في منفى آخر هو مونتريال في كيبيك، بعدما بخلت عليهم فرنسا أيام ولاية فرانسوا ميتران بتجديد تصريح إقامتهم أو إعطائهم حق اللجوء.

لن يُقدّر لوالدة وجدي أن ترى لبنان مرة أخرى، إذ تفجع الأيام العائلة بإصابة والدتهم بورم خبيث تأتّى عبر عُقَدٍ ملأت جسمها المتهالك، لتغدو جاكلين واحدةً من كثيرين وكثيرات لم تقسم لهم الحياة نصيباً من السعادة وراحة النفس والبال، فكانت ضحيّة للأثر النفسيّ للحرب الذي كان كفيلاً باستحكام السرطان ببنيانها الصلب. توفيت جاكلين عام 1987، وكان وجدي يبلغ آنذاك 19 عاماً، أمّا والدته، فلم تكن قد تجاوزت الخامسة والخمسين.

وعلى إثر هذه المحنة، غدت نايلة، الشقيقة الكبرى لوجدي، بمنزلة الأم، كالدرع يمتصّ الصدمات التي لم تكن تأتي على عائلة معوض فرادى. وحدها كانت نايلة قادرة على ترجمتها حيويةً وطاقةً هائلتين، وقدرةً على إدارة شؤون عائلتها في منفاها القسري. يقول معوّض إنّ لكلّ لبنانيٍّ ولدتْه أولاهما أمّه التي أنجبته، وثانيتهما الحرب التي تطلقه إلى الحياة، تماماً كوالدته البيولوجية. ولم تكن حاله استثناءً، فكان للحرب فضلٌ في إيصال معوض إلى خشبة المسرح، ولانقاض هذه المأساة اليد الطولى في نحت شخصيته على ما هي عليه اليوم.

إن متابعةً تحليليةً نقديةً لأعمال وجدي معوّض كاتباً وممثلاً ومُخرجاً عبر السنوات تمكّن من الإمساك بجملةٍ من الخيوط التي تُفضي مجتمعةً إلى مزيجٍ من عدم الاستقرار المكانيّ والعائليّ والثقافيّ، تتخبط فيه الجوارح والحواس تحت وطأة الذاكرة، في حاجةٍ صارخةٍ إلى سد ثغرات الذاكرة ورأب صدوع النفس وبلسمة جراح الروح، وقبل كل هذا، إيجاد الهوية الثقافية واللغوية المفقودة. ولأنّ هذه ليست حال وجدي معوّض وحده، بل يكاد يكون حال كثيرين منا، وإن تأتّى بأشكال مختلفةٍ سواء اعترفنا به في قرارة أنفسنا أو آثرنا الاستمرار بمعاكسته، لا يكاد يمرّ عرضٌ لآيٍّ من أعمال معوض من دون موجةٍ من التصفيق الحار الذي يطبل به الجمهور ويعيد. إلا أن السقطة الأولى والكبرى لمعوض كانت عبر مسرحيته «الكل عصافير» (Tous des oiseaux ـ الأخبار 2019/1/4) التي حظيت بدعم وتمويل من القسم الثقافي في سفارة الاحتلال الإسرائيلي في فرنسا، وكذلك من «مسرح كاميري» في تل أبيب. مسرحية لم تُخفِ بين سطورها الرسالة المبطّنة-البيّنة التي جهد النص (الذي ربط اليهودية بالصهيونية) كما السينوغرافيا لإيصالها، ومفادها أنّ «اليهود» هم المستضعفون في الأرض، ما يمنح في نظر غير العارف بواقع الأمر، مبرّراً لسلوكيات الصهاينة الوحشية ومساعيهم الاستعمارية الاستيطانية، والتطهير العرقي الذي يمارسونه بحق الفلسطينيين، ولا يجعل من ذلك إلا أذيات جانبية لمحاولاتهم رد الظلم الواقع تاريخياً عليهم، في محاولة لأنسنة المحتل المجرم الغاصب مقابل شيطنة أهل الأرض

> أدان عملية السابع من أكتوبر، معتبراً مقاومة الاحتلال «قوّة ظلامية»

والحق والقضية. لعل الترويج لهذه السردية من قبل النخب ممن امتلك أبلغ الأدوات تأثيراً لا يقلّ فتكاً عن أمضى الأسلحة.

إن كان النص المسرحي يحتمل التأويلات أو إساءة الفهم من قبل المتلقي كلٌّ بحسب خلفيته، لا يترك معوّض مكاناً للّبس في مقال نشره في صحيفة «ليبيراسيون» الفرنسية في تاريخ 9 تشرين الثاني (نوفمبر) 2023، شرح فيه موقفه من أحداث السابع من أكتوبر 2023. لم ينكر معوّض جهارةً في سياق المقال أنه كبُر كارهاً كلّ من هم ليسوا من أبناء جلدته، بل - لمزيدٍ من الوضوح - نشأ على كره الفلسطينيين، وشعر يوماً برضى أمام ما حلّ بفلسطيني مخيم صبرا وشاتيلا من مجزرةٍ وتنكيل، فكان ذلك في رأيه «قصاصاً عادلاً» رداً على اغتيال بشير الجميّل. إنّ كان هذا رأي معوّض المراهق أو الشاب غير الناضج بعد، الذي ربما غذّته نزعةٌ طائفية لا يسهل تخطّيها، أو أخبارٌ مضلّلةٌ ورثته بالتواتر، فما تبرير أن يرى اليوم، وقد بلغ نضجاً ثقافياً وفكرياً ولم تبخل عليه دقة انتشار الصور والفيديوهات البيّنة وسرعتها كشعاع الشمس، في «ميليشيات حماس» رمزاً لـ «قوى الظلام المجنون». فضلاً عن «فظائع أعمالها من خطفٍ وتدمير يدفع المدنيون الفلسطينيون ثمنه»، بحسب كلماته، فإنّ الحركة «تغذي نبتة الكراهية تجاه السامية» على نحوٍ سيغدو معه مقبل الأيام «خوفاً ورعباً ونفياً وشتاتاً، بل مقبرةً، لكلّ يهودي».

إن الرسالة الأخيرة لعمل معوّض المسرحي «الكل عصافير» (Tous des oiseaux)، كدعوة للتعايش باسم الحبّ والسّلام والإنسانيّة، هي محض نظرة رومانسية ساذجةٍ لا تعرف من السلام سوى شعار الحمامة البيضاء، وتسقط أمام مجازر الاحتلال الإسرائيلي منذ ما يربو على ستة أشهر في مستشفيات قطاع غزة وأحيائه السكنية ومدارسه، وأهاليه العزّل في طوابير الخبز والطحين، وطواقمه الطبيّة التي تحميها القوانين والشرعات للمنظمات العالمية التي يزهو المجتمع الدولي بمعاييرها ونزاهتها، ولا تستحقّ الإتيان على تسميتها في هذه السطور. لكنّ كان حريّاً بوجدي معوض المتحدّر من بلدٍ كان شاهداً على قضيةٍ نكاد تكون أسمى القضايا وأكثرها حقّاً وصوابيّة، أن يُسخّر ما امتلكه من عناصر قوةٍ في نصوصه لغةً وحبكةً وأداءً ومؤثّراتٍ وإخراجاً، تُرجمت قبولاً لدى جمهوره ورواد مسرحه، أن ينحّي الحياد والمصالح والامتيازات جانباً مقابل قضيةٍ أسودُها وأبيضُها بيّنان من دون لبس، وما من مكان للرمادي فيها، وألا يألو جهداً ليقوم عبر منبره المؤثّر بإيصال ما لا يوصله الإعلام الانتقائي الغربي عموماً والفرنسي خصوصاً المحكوم من قبل اللوبي الصهيوني، فما بالك إن كان نصّه «الكل عصافير» مُدرجاً كنصٍّ أدبيٍّ في المناهج الفرنسيّة!

في حين لا تحقّ محاكمة شخصٍ على ما لم يفعل ـ وإن كان العتبُ بل اللوم، حقّاً على المثقفين المؤثرين ـ ولا محاكمته على رأيه أو مصادرة حقّه في التعبير عنه مهما كان فاقعاً ومجافياً للإنسانيّة، فإنّ القانون اللبنانيّ يجرّم التواصل والتعامل مع كيانٍ الاحتلال ضمن أيّ سياقٍ وتحت أيّ ظرف، وهو أمرٌ مُثبتٌ وواقعٌ في حال وجدي معوّض، أقلّهُ في تمويل العمل المسرحي «الكل عصافير» (Tous des oiseaux) الذي يحمل إمضاءه، وهو سقطةٌ متعمّدةٌ لا تبررها حُجّة، ولا يمكن أن تُترك لتمرّ عابرةً، بل الحريُّ بالمعنيين أن يجعلوا من أصحابها عبرةً، فمهما علا شأنهم وشأن أعمالهم، لن يكونوا في محكمة التاريخ سوى عابرين، في كلام (غير) عابر، ولهؤلاء نستعير ما قاله محمود درويش: «أيها المارون بين الكلمات العابرة، احملوا أسماءكم وانصرفوا! أن أن تنصرفوا!».

الأخبار
al-akhbar
الأربعاء 3 نيسان 2024 العدد 5169

هوامش على دفتر «الطوفان»

اللوبي الصهيوني يمارس ضغوطه على أستراليا

مَن يخاف ليلى خالد؟

سعيد محمد

تتقاطع جهود حكومة «حزب العمل» الأسترالي بزعامة أنتوني ألبانيز ووسائل الإعلام الكبرى اليمينية الهوى (صحيفة «الأسترالي»، و«ذي ديلي تليغراف»، و«سيدني مورنينغ» و«سكاي نيوز») مع حملات واسعة تشنها المنظمات الصهيونية، بما في ذلك «الجمعية اليهودية الأسترالية» و«المجلس التنفيذي ليهود أستراليا» ضدّ مشاركة المناضلة الفلسطينية ليلى خالد في مؤتمر تنظّمه جهات يساريّة في بورلو في مقاطعة بيرث (غرب البلاد) خلال شهر حزيران (يونيو) المقبل.

وقالت مصادر حكوميّة في كانبيرا العاصمة إنّ خالد (79 عاماً) لن تُمنح تأشيرة سفر إلى أستراليا، فيما تُبذل جهود لمنعها حتى من مخاطبة «مؤتمر الاشتراكية البيئية 2024» افتراضياً عبر الفيديو. وعلم أيضاً أن صفحة مجلّة «اليسار الأخضر» على فايسبوك حُظرت لأسبوعين بعد نشرها مقاطع من مقابلات أجريت معها وتحدّثت فيها عن حرب الإبادة التي تشنّها القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في قطاع غزة. كما أُلغي عرض عام لفيديو تظهر فيه كان يُفترض تقديمه في الثامن من آذار (مارس) الماضي في مناسبة يوم المرأة العالمي بعد ورود تهديدات من منظمات صهيونية وتحذيرات من السلطات المحليّة.

وزعم «المجلس التنفيذي ليهود أستراليا» في رسالة توجه بها إلى الحكومة بأنّ السماح لخالد بمخاطبة الجمهور الأسترالي «من شأنه إتاحة المجال للتحريض على الإرهاب أو الترويج له أو الدعوة إليه، وسيكون مدعاة لتفاقم الانقسامات الحالية، وإلحاق الضرر بالتماسك الاجتماعي في أستراليا». وأصبحت خالد الفدائيّة التي شاركت خلال ستينيات القرن الماضي في عمليات عسكريّة لـ «الجبهة الشعبيّة لتحرير فلسطين»، بما في ذلك اختطاف طائرتين، أيقونةً عالميّةً، ووجهاً نسائياً للثورة الفلسطينية.

ولم يقتل أي من الركاب أو أفراد الطاقم خلال أي من عمليات الاختطاف التي شاركت فيها خالد، وتمكنت لاحقاً من زيارة الضفة الغربيّة بعد اتفاق أوسلو، كما زارت

باتت الفدائية ليلى خالد أيقونةً عالميّةً ووجهاً نسائياً للثورة الفلسطينية

بريطانيا والسويد وجنوب أفريقيا للتحدث عن فلسطين في مناسبات مختلفة. وتعليقاً على الحملة المتصاعدة ضدّها، نقل موقع «اليسار الأخضر» الأسترالي عن خالد اعتقادها بأنّ الهدف من محاولات حجبها في أستراليا تأتي في سياق جهد صهيوني منسّق لـ «جعلنا نصمت بشأن ما تفعله إسرائيل في غزة والضفة الغربية اليوم». وقالت «إن هؤلاء الصهاينة لا يحبون أن يسمعوا أصواتنا ويريدون منع الآخرين من سماعها».

اللافت أن الحملة الشرسة ضدّ خالد تأتي تزامناً مع منح الحكومة الأستراليّة تأشيرة دخول للجنرال السابق في «جيش الدفاع» الإسرائيلي دورون ألموغ، المتهم بارتكاب جرائم حرب، لغرض القيام بجولة خطابية في البلاد لجمع الأموال لمنظمة «نداء إسرائيل المتحدة». وألموغ متورط في جرائم قتل مدنيين فلسطينيين، من بينهم ثلاثة صبية وامرأة حامل، وهدم 59 منزلاً في رفح، وكان قد أفلت بأعجوبة من الاعتقال في المملكة المتحدة بعد دعاوى أقيمت ضده لدى القضاء البريطاني بسبب جرائمه البشعة. وكان رئيس الوزراء الأسترالي قد اكتفى بالقول إنه سيستفسر من سفير الكيان العبري إلى بلاده بشأن مقتل زومي فرانكوم، عامل الإغاثة الأسترالي، على يد القوات الإسرائيلية في قطاع غزة أول من أمس الإثنين.

من جهتها، أدانت «شبكة مناصرة فلسطين» في أستراليا هذا السلوك «العنصري» للسلطات، وكذلك فعلت «منظمة يهود ضد احتلال 1948» التي اعتبرت الحملة الرامية إلى منع خالد من مخاطبة الأستراليين بمنزلة «اعتداء آخر على حقّ الفلسطينيين في رواية حكايتهم».

ونقل موقع «اليسار الأخضر» عن الصحافي والأكاديمي الأسترالي المعروف جيك لينش قوله: «يجب أن نستمع إلى رؤى السيدة خالد بشأن ما يجري كي يستيقظ الأستراليون على مدى تواطؤ حكومتهم في الإبادة الجماعية والتطهير العرقي والفصل العنصري ضد الفلسطينيين».

وقد اشتكى سام وينرايت، رئيس اللجنة المنظمة لـ «مؤتمر الاشتراكية البيئيّة» الذي يجمع نشطاء اشتراكيين معنيين بقضايا البيئة من أرجاء منطقة المحيطَين الهندي والهادئ، من أنّ وسائل إعلام جماهيري أسترالية عدة تحدثت إليه بالفعل بشأن دعوة خالد للمشاركة في الحدث السنوي، لكنّ أيّاً منها لم يجرؤ على نشر وجهة نظره ضمن ما نشرته بالفعل حول المؤتمر. وقال وينرايت إن خالد «تُغضب مؤيدي إسرائيل في أستراليا لأنها تؤطر أحداث السابع من أكتوبر ضمن الحق الأخلاقي والقانوني للفلسطينيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، بما في ذلك بقوة السلاح»، متهماً حكومة «حزب العمل» بتبنّي «معايير مزدوجة في ما يتعلق بقضية الشعب الفلسطيني».

وبحسب وينرايت، فإنّ خالد أكدت استعدادها لحضور دورة هذا العام من الاشتراكية البيئية عبر رابط فيديو في حال لم تصدر لها تأشيرة زيارة، ولكنّه أكد أنّ منظّمي المؤتمر، «اليسار الأخضر» و«التحالف الاشتراكي»، ما زالا «يستكشفان الخيارات القانونية المتاحة لهما لاستضافتها شخصياً في بورلو بين 28 و30 حزيران، وأنهما لا يجدان أي سبب لعدم منحها تأشيرة».

على بالي

أسعد أبو خليك

نشرت «رويترز» (ونقلت عنها «الشرق الأوسط» وزادت) تقريراً عن أنّ المسيحيّين في الجنوب اللبناني لا يريدون الحرب وأنهم (على ما عنوَنت «الشرق الأوسط»): «يطالبون بالبقاء على الحياد». الطرفة، لو صدّقنا أنّ مسيحيّي الجنوب بالفعل يطالبون بالحياد وأنّ الأفراد الذين تحدّثوا مع «رويترز» و«الشرق الأوسط» يمثّلون كل المسيحيّين في الجنوب (مع الأخذ في الحسبان أنّ الأحزاب التي نالت تأييد غالبيّة المسيحيّين في الجنوب هي من هذا الرأي)، فإن تقرير السياسة الخارجية لا يكون على يد كل طائفة. حتى في البلد الكانتوني السويسري، الكانتون لا يصنع السياسة الخارجيّة للبلد وإن كان يحاول التأثير. في هذه الحرب، اجترحت البطريركيّة المارونيّة فكرة أنّ من حق الطائفة التي يقودها البطريرك وأحزابها («قوات» و«كتائب» و«تيّار») ومجتمع مدني وثورة وتغيير) اجتراح سياسة خاصّة بهم والخروج عن السياسة الرسميّة للدولة. وهذه ليست جديدة. في لبنان منذ 1948، كان زعماء الموارنة هم الذين يقرّرون السياسة الخارجيّة وهي كانت غالباً متعارضة ومتناقضة مع السياسة المعلنة في البيانات الوزارية. وفي الوقت الذي كانت بيانات الحكومات تتحدّث عن العداء لإسرائيل ومساندة العرب في الحرب معها (في زمن كان فيه العرب يخوضون حروباً مع إسرائيل)، كان الرئيس الماروني وبتنسيق مع قائد الجيش الماروني وزعماء الموارنة يعقدون اتفاقيّات سريّة مع إسرائيل وينسّقون معها في مسائل تعطيل سياسات مجلس الدفاع العرب المشترك ونهج دعم المقاومة الفلسطينيّة بعد 1967. وكان للرئيس الماروني مستشار سرّي مُفوّض يتولّى التنسيق في العلاقة مع أميركا وفي طلبات تسليح الميليشيات المارونيّة من دون المرور بوزارة الخارجية. لكن الطائف حسمَ الأمر واتفق ممثّلو الأمّة رسميّاً على العداء لإسرائيل وعلى مقاومة عدوانها وعلى مساندة الجيش للمقاومة واندرج ذلك في البيانات الوزارية. لكن البطريرك الحالي قرّر ضرب الإجماع الوطني عبر اجتراح سياسة خارجيّة للطائفة ولم يلقَ ذلك معارضة من الإعلام لأن سياساته التطبيعيّة مع إسرائيل تتلاقى مع سياسات السعوديّة والإمارات المتحالفتيْن مع إسرائيل. باختصار: لا، لن تكون هناك سياسات خارجيّة للطوائف خصوصاً إذا كان ذلك للتلاقي مع الصهيونيّة.

مفكرة

«الكوميديا البشرية»: دانتي معاصرنا!

بعد غدٍ الجمعة، ينطلق معرض «عن الكوميديا البشرية» في «مركز مينا للصورة». إنّه محاولة استكشاف، تختلط فيها سرديّة «الكوميديا الإلهيّة» لدانتي بعالمنا المعاصر. يظهّر المعرض المنظّم بدعم من سفارة إسبانيا في لبنان رسومات سلفادور دالي عن «الكوميديا الإلهيّة» إلى جانب أخرى لربيع مروّة، وريّان تابت، وشذا شرف الدين، وعبد الرحمن قطناني، وأيمن بعلبكي. علماً أنّ 59 مطبوعة خشبية أصلية من النسخة رقم: 55 من «الكوميديا الإلهية» تُعرض بإذن من غسّان المالح. يستمرّ الحدث حتى 29 أيار (مايو) المقبل

افتتاح «عن الكوميديا البشرية»: الجمعة 5 نيسان (أبريل) الحالي ـ من الساعة الخامسة بعد الظهر حتى التاسعة مساءً ـ «مركز مينا للصورة». «مركز مينا للصورة» (بيروت). للاستعلام: info@minaimagecentre.org

«ميّل يا غزيّل» لعند «هيكل»

بين 11 و24 نيسان (أبريل) الحالي، سيكون الجمهور على موعد مع مجموعة من الأعمال السينمائية المنوّعة عبر منصة «أفلامنا»، من بينها فيلم إليان الراهب «ميّل يا غزيّل» (2016). في هذا الشريط، تواصل المخرجة اللبنانية النبش في ذاكرة الحرب الأهلية انطلاقاً من الراهن. تأخذنا إلى أعالي عكّار (شمال لبنان)، حيث يعيش «هيكل» (الصورة) في منطقة «الشمبوق»، القريبة من الحدود السورية. قرّر هذا الكهل البقاء في مسقط رأسه والعمل في الزراعة والمقهى الصغير الذي يديره. في هذا الشريط الممتدّ على 95 دقيقة، سنشاهد كيف تتقاطع قضايا عدّة: الاختلافات الاجتماعية والطائفية والمصاعب الاقتصادية والتهميش، إلى جانب التيمة الحاضرة أبداً: ذاكرة الحرب الأهلية اللبنانية. ففي الوقت الذي يواجه فيه «هيكل»، يومياً، غبار الكسّارات المجاورة وكساد المواسم الزراعية والتوتّرات الطائفية وتداعيات الأزمة السورية على الأحوال السياسية والاقتصادية في لبنان، يشعر الرجل الستيني بأنّ دوره أكبر من أي وقت مضى: عليه أن يبقى ويُبقي مشروعه الخاص ويحميه ويدافع عن العيش المشترك بشكل فعلي؛ بيديه اللّتين لا تملّان من العمل في الأرض التي يحبّ.

فيلم «ميّل يا غزيّل»: بدءاً من الخميس 11 نيسان 2024 ـ على منصة «أفلامنا» (www.aflamuna.online)

جورج عبد الله: غزّة لن ترفع الراية

في ختام الشهر العالمي للتضامن مع فلسطين والأسير جورج إبراهيم عبدالله (الصورة) الذي أطلقته الحملة الموحّدة لتحريره في فرنسا في السادس من آذار (مارس) الماضي، تدعو الحملة الوطنية لتحرير عبدالله، يوم السبت المقبل، إلى لقاء تضامني مع فلسطين وأسراها في سجون الاحتلال في «ملتقى السفير» في الحمرا. تتخلّل النشاط كلمات للمقاومتَيْن الفلسطينية واللبنانية، وأخرى للحملة، بالإضافة إلى رابعة لعبدالله أمام المحكمة الفرنسية عام 1987 مقتطعة من وثائقي «فدائيين ـ كفاح جورج عبدالله»، وهو الذي يؤكّد أنّ «غزّة لن ترفع راية الاستسلام».

لقاء تضامني مع فلسطين وأسراها: السبت 6 نيسان (أبريل) الحالي ـ الساعة الرابعة بعد الظهر ـ «ملتقى السفير» (مقرّ «جريدة السفير» ـ نزلة السارولا ـ الحمرا/ بيروت).

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

المدير الفني
صلاح الموسى

المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500 01759597
ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com